الذهب والدولار
ولعبة الأسهم

وعلاقتها والصهيونية بانهيار العالم

الطبعة الثانية المنقحة عام 2007
الذهب والدولار وعلاقتهما بانهيار العالم: بحث اقتصادي جريء
تأليف محمد شريف مظلوم – دمشق: محمد شريف مظلوم
2006- 124 **ص**؛ 24 **سم**.

1- 319.9 م ظ ل ذ **2- 320.56 م ظ ل ذ**
3- العنوان ◯ **4- مظلوم**

مكتبة الأسد

الجمهورية العربية السورية - وزارة الإعلام – مديرية الرقابة
السماح بالطباعة تحت الرقم 90801 تاريخ 2006/1/4
السماح بالتداول تحت الرقم 90801 تاريخ 2006/3/26
السماح بطباعة الطبعة الثانية المنقحة 93918 تاريخ 2007/1/22
السماح بتداول الطبعة الثانية المنقحة93918 بتاريخ 11 /3 /2007

تأليف المغترب العائد
المهندس م. محمد شريف مظلوم
المرشح السابق لمجلس الشعب في سورية
سورية ـــ دمشق
هاتف 2240263

الإهداء

إلى كل مؤمن آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر.
أهدي كتابي هذا إلى سيادة الرئيس بشار الأسد وإلى كل قائد مؤمن وقف مع شعبه ضد الصهاينة وأذنابهم، وإلى كل من يجاهد بكلمة حق،
وإلى كل من عرف حقيقة الصهيونية ففضح مخططاتها وجرائمها ضد البشرية بجرأة ودون خوف.
إلى زوجتي وأولادي وبناتي وأهلي وأحبابي وجيراني الذين آزروني.
إلى السادة الوزراء والعلماء وأساتذة الاقتصاد والضباط الشرفاء الذين وصل كتابي إليهم فغمروني بالتأييد والثناء والدعاء وفيهم العقيد لؤي يوسف.
إلى من هجر وظيفة رئيس قسم في بنك ربوي خوفاً من حساب الله عز وجل يوم القيامة فكان لفعلته المؤمنة الجريئة هذه فضل إخراج هذا الكتاب.
إلى كل من هجر الدولار واحتقره ورماه في وجه من سلب رصيده الذهبي وامتص 95% من قيمته الشرائية التي كان عليها قبل عام 1971.
الى جميع الأطياف السياسية والدينية والمذهبية في العالم التي تسعى إلى خير الإنسان لنتحد معاً ضد الصهاينة الذين سلبوا 95% من القيمة الشرائية والذهبية للأجور والدخول ، فقلبوا حياة العامل والفلاح والتاجر والموظف الشريف من الغنى المتصاعد الى حياة المديونية والفقر والعوز .

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى السادة ملوك وأمراء ورؤساء الدول العربية والإسلامية والصديقة من ولدتهم أمهاتهم أحراراً
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
فإني أتوجه بوجه الله إليكم باسمي وباسم شعوبكم المسحوقة بأدوات الحرب الاقتصادية (الربا والدولار المزيف والخوف من الغباء والإرهاب الأمريكي والصهيوني ونسيان "بل الله أحق أن تخشوه ") حيث استولى الصهاينة بها على ذهب العالم وتحكموا بالقيمة الشرائية لعملات بلادكم وبلقمة عيش شعوبكم الفقيرة وفق ما هو آت:
قبل إلغاء معاهدة بريتون وودز عام 1971 كان الصهاينة قد أعطوا بها الدولار دعماً ذهبياً عام 1944 أكسبه ثقة المتعاملين والمودعين . فاتجهت إلى أمريكا رؤوس الأموال والكنوز الذهبية التي نهبها الأغبياء وبودلت بالدولارات الأمريكية .
وبعد أن حطم الصهاينة المعاهدة المذكورة تراكمت إثر ذلك الديون على أكثر دول العالم ، فاتجهت مرة أخرى الاحتياطيات الذهبية للعملات الورقية للدول المستدينة إلى أمريكا تسديداً للديون ، وفوائدها الربوية الباهظة التي فاقت قيمة الديون أضعافاً مضاعفة .
وبموجب هذا التحكم الصهيوني بالذهب العالمي انهارت قيمة الدولار95 %

وفق المعادلة رقم 2 = $\frac{\text{قيمة الأونصة}}{\text{وزن الأونصة}} = \frac{\text{31 دولار}}{\text{31 غرام}} =$ 1 دولار / غرام

عندما كانت الأونصة قبل عام 1971 تساوي 31 دولاراً ولكن عندما أصبحت اليوم

قيمة الأونصة = 620 دولاراً أصبح الغرام الذهبي = 20دولار / غرام
أي كانت قيمة المليون الدولار قبل إلغاء المعاهدة = مليون غرام ذهب = 1000 كغ أصبحت قيمة المليون دولار عام 2006 تساوي 50 كغ ذهب بموجب المعادلة رقم 10

= قيمة المليون دولار حالياً / قيمة الغرام بالدولار اليوم = مليون دولار / 20 دولار/ غ = 50000 غرام = 50 كغ ذهب

أي بخسارة 950 كغ من كل 1000 كغ ذهب
نعم لقد أصبحت جميع دول العالم اليوم تحت رحمة الصهاينة الذين يرفعون أسعار الذهب ويخفضونها ليحطموا القيمة الشرائية لعملات العالم الورقية بدولار خاسر 95% من قيمته الذهبية يغزو أسواق جميع دول العالم بحرية مطلقة لا تستطيع أي دولة بمفردها أن تقف بمواجهته أو تحرّم دخوله إلى أسواقها وبنوكها وحسابات أغنيائها.
لذا فإن المواجهة الجماعية للمخططات الصهيونية - التي فرضت الدولار المزيف فرضاً على أسواق العالم وتحريم دخوله إلى دولكم وإعادة ما تكدس منه بمصارفكم إلى أمريكا وأوروبا التي صدّرت الدولارات المتكدسة لديها كقروض ميسرة إلى دولكم - ليس بقوانين يتحايل عليها الأغنياء ، ولكن بتعريف تجاركم ومصارفكم الوطنية وشبابكم بمدارسهم وجامعاتهم ، وموظفيكم بخطورة تداول الدولار في تجاراتهم وادخاراتهم وضرورة استبداله بالذهب أو اليورو ريثما تتضافر جهودكم لإحياء الدينار الإسلامي وذلك قبل انبعاث الشيكل الذهبي اليهودي
إن كتابنا - الذهب والدولار ولعبة الأسهم وعلاقتها والصهيونية بانهيار العالم - الذي كشف النتائج المدمرة للحرب الاقتصادية الصهيونية على شعوب العالم منذ عام 1943 و 1971 إلى اليوم خير سلاح تستخدمونه ضد عدوكم وعدو البشرية جمعاء اللهم إني قد بلغت اللهم فاشهد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دمشق 10/ 3 / 2007 مؤلف الكتاب المهندس م . محمد شريف مظلوم

إلى المهندس م. محمد شريف المظلوم

أهنئكم على كتابكم «الذهب والدولار» الذي اطلعتُ عليه أول مرة في مكتب السيد تيسير بك قلا عواد المحترم عندما ذهبتُ لتقديم سلاماتي له (بصفتي مغترب في الأرجنتين) وأسمى تمنياتي له في العيد الأخير.

ثم جاء فضل الأستاذ سهيل ذكّار الأكرم لدعوته لي كي ألقي كلمة وأبحاثي في ندوة الجامعة حول «دمشق في التاريخ» المنعقد في شهر تشرين الثاني 2006. فلذا استطعتُ أن أضيف هناك مداخلتي بالقول عن بحثكم الدقيق والعميق حول الحقائق القيمة للرصيد الذهبي اللازم للعملات الورقية، هو مهم للغاية لاستقرار الشعوب والحكومات.

في مباحثات السلام العادل والشامل لها أهمية قصوى أبحاثكم، وكذلك أبحاثي حول أهمية إخبار العالم بأنه في ظل الحضارة العربية (التي تشارك وتحمي كل أهل الكتاب والأقليات) التي نشأت بالأندلس تم تأسيس أول موجة من اليهود الأوروبيين المسمين «أشكيناز»، وذلك في إتفاقية مع جرمانيا التي أبرمت في قرطبة بتاريخ 21 حزيران 956م. وما يربط بين أبحاثنا، هو أن واحد من منحدري الأشكيناز هو Paul Warburg الذي أسس في أوائل القرن العشرين للـ Federal Reserve (أي البنك الخاص للأشكينازيين ثم جاء Allan Greenspan وحالياً Ben Shalom Bernanke، وهذه المؤسسة هي التي تصدّر دون أي رقيب كل الدولارات الأمريكية، حيث ليس لدى الولايات المتحدة الأمريكية أي وجود لبنك مركزي حكومي وقد كان يرغب الرئيس john Kennedy). قبل مقتله وجود مثل هذا البنك المركزي وأبرم أمراً لإنشائه

وحيث ستثبتون أنَّ أهل دمشق وسوريا كانوا يعطون أهمية مستحقة للذهب عندما كانت دمشق عاصمة للدولة الأموية أتمنى أن تحظوا أنتم وأبحاثكم بالنجاح ويتاح لكم المجال لإلقائها في مهرجان «دمشق عاصمة الثقافة العربية 2008».

ودمتم دفاعاً عن الاستقرار والسلام والحضارة العربية والإنسانية.

2006/12/2

د. محمود صالح بن محمود خرنوب

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد قدّر الله تعالى أن تكون الأمة العربية الإسلامية منارة للبشرية عندما قال: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنْ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمْ الْفَاسِقُونَ) وأمرها أن تتواصى بالحق وتتواصى بالصبر. وقدّر لبلاد الشام فلسطين وسورية ولبنان أن تكون الصخرة التي تتكسر عليها أحلام ومخططات الصهاينة وأذنابهم.

وفي مناسبات عديدة قدمت مثل هذه المداخلة مكتوبة ووزعت على الحضور، يسرني أن أتقدم بهذه المداخلة كاشفاً حقيقة مرعبة ظلّت غائبة على فقهاء الاقتصاد والشريعة والحكم والأغنياء عقوداً من الزمن حتى ظهرت نتائجها المدمرة على الدول الفقيرة وفقراء وشرفاء العالم، وكانت حرباً اقتصادية عالمية يزداد سعيرها يوماً بعد يوم قضت على آمال الشعوب الفقيرة في أن تنعم بحياة كريمة بما أفاء الله عليها من خير.

لقد كشف كتابنا (الذي صدر في دمشق العروبة بداية عام2006 وكان بعنوان: الذهب والدولار وعلاقتهما بانهيار العالم) أبشع جريمة اقتصادية بحق البشرية وشرفائها عندما قضت الصهيونية على 95% من القيمة الشرائية والذهبية لعملات العالم بواسطة دولار ابتدعه أوائل القرن العشرين بنك فيدرل رسيرف أصحابه من اليهود الأشكنازيين، ومؤسسه بول ديربورج ويرأسه حالياً بن شالوم برنانكيه وأعطوه عام 1943 دعماً ذهبياً ليفوز بثقة المتعاملين به حول العالم وتعهدوا لحامله بإعطائه أونصة ذهبية مقابل كل 35 دولاراً وفق معاهدة تعهدتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وسميت بمعاهدة بريتون وودز.

فاكتسب الدولار القديم بهذه المعاهدة الثقة العالمية التي خطط لها الصهاينة، لتكون هذه الثقة بعد ذلك الطعم الذي يصطادون به الذهب من بين أيدي حكومات وشعوب العالم بعد إلغاء المعاهدة المذكورة ليصبح للدولار رصيد من الوهم بدل الذهب بعد أن ربطوا شركات ومصانع الدول الصناعية الغنية بعقود تجارية وصناعية وزراعية ضخمة طويلة الأجل بمليارات المليارات من الدولارات ثم لتصبح هذه العقود الضخمة رصيداً للدولار الجديد بديلاً عن رصيده الذهبي.

وفي 15 آب 1971 أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون إلغاء معاهدة بريتون وودز التي تربط الدولار بالذهب لتبدأ الحرب الاقتصادية الصهيونية على شعوب العالم بنهب الذهب بواسطة دولار تنهار قيمته يوماً بعد يوم وتنهار معه الكفاية المعاشية للفقراء .

الموضوع: لقد أعطى سك النقود الذهبية في دمشق الحضارة الإنسانية آثاراً إيجابية على استقرار الحياة المعاشية دفعها للتقدم في كل مجالات الحياة العلمية والصناعية الحرفية والزراعية حيث انعكست رخاءً لكل فئات الشعب دون استثناء ابتداءً من العامل الذي كان يتقاضى أجرته بالنقد الذهبي، وتزداد أجرته عند ازدياد خبرته، فيزيد لديه عند ذلك الادخار الذي يوصله إلى الاستقلال بعمله بشراء أرض أو دكان أو يشاركه معلمه ويزوّجه ابنته ليكوِّن هذا العامل أسرة وأولاداً يعينونه في مهنته أو أرضه عندما يصبح عجوزاً طاعناً في السن، وغالباً ما يتقرب في هذا الادخار إلى الله تعالى عندما يدفع ما عليه من زكاة وصدقات إلى ذوي القربى واليتامى والمساكين ودور العلم والأوقاف وما فاض لديه من ذهب يورثها إرثاً حلالاً لأولاده وأهله بعد موته. أما ما قدمته الصهيونية للبشرية من دمار وفوضى اقتصادية وهلاك للفقير عندما استأثرت لنفسها بالذهب وتركت لشعوب العالم أوراقاً نقدية ــ كأوراق الدولار في لعبة المنوبولي للأطفال ــ تنهار قيمتها الشرائية يوماً بعد يوم وأفصح ما يدل على ذلك **المثال التالي**: لقد تقاضى مؤلف الكتاب المذكور بداية السبعينات أول راتب له وكان قطعة واحدة من فئة 500 ليرة سورية أم الطربوش وهي ما زالت متداولة حتى الآن، ولكن قيمتها آنذاك كانت تساوي 137 غراماً ذهبياً، أما اليوم فإن هذه القطعة الورقية النقدية لا تزيد عن نصف غرام أي بخسارة لأكثر من 95% من قيمتها الذهبية والشرائية التي كانت عليها قبل عام 1971 أي قبل أن تدمر الصهيونية معاهدة بريتون وودز التي كانت تربط الدولار القديم بالذهب، وكان الدولار بموجب هذه المعاهدة يساوي 1 غرام ذهب، أما اليوم فإن الغرام الذهبي يساوي 20 دولاراً إن هذه المقارنة السريعة الموجزة بين ما قدمته الحضارة الإسلامية في المجالات العلمية وسك النقود الذهبية من خير للإنسانية جمعاء وما سببته الصهيونية للحضارة الإنسانية ولشعوب الأرض وفقرائها من دمار وهلاك لامتصاصها الذهب من أيدي الشعوب.

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بمناسبة انتخابات أعضاء مجلس الشعب في سورية في دورته التاسعة لعام 2007 أرجو أن تصلكم مقولتي هذه وهي بعنوان: "هموم الناخبين وهموم مرشح تمنى على الدوام أن يكون أعضاء مجلس الشعب ممن يمثلون الغالبية من الفقراء والمسحوقين وشرفاء الأغنياء".

مقدمة الموضوع: من خلال القراءة المتأنية لكتاب "الذهب والدولار ولعبة الأسهم وعلاقتها والصهيونية بانهيار العالم" ندرك تماماً أن أول ما تأكله الحرب الاقتصادية الصهيونية التي يشتد سعيرها يوماً بعد يوم هو لقمة الفقراء والشرفاء والمسحوقين. ومن نتائجها المدمرة أيضاً أن جعلت برلمانات الشعب ابتداءً من المجالس الأمريكية إلى مجالس أصغر الدول تجمعات لبروظة الأغنياء ولتمرير مصالحهم على حساب الغالبية الفقيرة من شعوبهم، وليست مجالس لمراقبة الأداء الحكومي تثني وتكافئ الجهة الناجحة وتفضح وتحاسب المسؤول وجماعته الفاسدة، لترفع عن كاهل الناخبين همومهم ومعاناتهم اليومية التي تزيد يوماً بعد يوم مع اشتداد وطيس ولهيب الحرب الاقتصادية الصهيونية التي خطط لها الصهاينة قبل عام 1944 ونفذوها عام 1971 عندما نقضوا عهدهم مع الحكومة الأمريكية في دعمهم الذهبي للدولار وضغطوا عليها لتلغي معاهدة بريتون وودز، فكان لهم ما أرادوا، فارتفع ثمن غرام الذهب من دولار إلى 20 دولاراً مابين عامي 2006/2005 وكان قبل 2005 = 10 دولارات وقبل 1971= دولاراً واحداً .

الموضوع: على أثر هذه الحرب ازدادت هموم الناخبين ويأسهم من صلاح النواب وجعلتهم محبطين منفرين من الأدلاء بأصواتهم إلى أي مرشح (بدلالة نسب التصويت الحقيقية غير المزورة) لأن الأعضاء السابقين اشتغلوا بمصالحهم ونسوا معاناة شعوبهم. فهل اللاحقون سيكونون أفضل؟.

أما هموم المرشحين الذين يتمنون أن يدخلوا المجلس لينقلوا إليه هموم الوطن والمواطنين ورأسمالهم سيرتهم الذاتية ، وجرأتهم بالحق، وحرصهم على رضاء الله الذي يمهل ولا يهمل، ويقينهم أنهم يمثلون الغالبية الشعبية الشريفة والفقيرة والمسحوقة ومع ذلك فحظهم بدخول المجلس أو البرلمان ضئيل لأنهم لا يملكون (لا السقف الفوقاني ولا السقف التحتاني للإنفاق) أما الذين يدفعونهم إلى الانتخابات دفعاً فلا يستطيعون لقلة حيلتهم أن يقدّموا

ولو جزءاً يسيراً من تكاليف الحملة الانتخابية إلا أصـواتهم وربمـا بعـض أصـوات مـن يستطيعون أن يقنعوهم بصلاح هذا المرشح ويكسروا لديهم جدار الإحباط واليأس.

أما أصحاب أموال الحرام والحلال والذين لا يمثلون إلا القلة القليلة من الـشعب، فلـو أخلي الجو لهم لاشتروا بأوراقهم النقدية (والمتآكلة 95% من قيمتها الذهبية والتـي لا يزيـد وزنها على وزن أوراق لعبة المنوبولي للأطفال) ذمم المسحوقين من الناخبين ولسيطروا على كامل المجلس. وهذا ما تريده وتتمناه وتخطط له الصهيونية أن يسيطر الأغنياء المغفلون على برلمانات العالم، ليسهل على الصهاينة فرض شيكلهم الذهبي على دول العالم بعد الانهيار التام للدولار مستفيدين من خوف الأغنياء على دولاراتهم وحساباتهم الدولاراتيـة الرقميـة فـي البنوك والبورصات العالمية.

لأن الأغنياء الذين جمعوا أموالهم ودولاراتهم من الحرام ومعهم اللاهثون وراء موائدهم والذين أصبحوا يشكلون غالبية الأعضاء في أغلب برلمانات العالم سيؤيدون –كما في لبنان– التعامل بالشيكل اليهودي الذهبي بديلاً عن الدولار الذي كان يدعم عملاتهم الوطنية وقد كانت تدعمها السبائك الذهبية قبل عام 1971، تكراراً لما حصل للولايات المتحدة الأمريكيـة عـام 1944 التي دعّمت دولارها بالذهب اليهودي من بنك فيدرل رسيرف الـذي تعـود ملكيتـه الكاملة لليهود و أبرموا سوية معاهدة بريتون وودز.

وعندما نقض اليهود دورهم في المعاهدة المذكورة عام 1971، أصبح الشعب الأمريكي ودولاره الفاقد للدعم الذهبي في قبضة يهود فجرة يدفعون أمريكا إلى الهاوية يوماً بعد يوم في حروب تصب في مصالح الصهاينة. فهل تنتفض شعوب وبرلمانات ومجالس الشعب فـي العالم قبل الانهيار التام للدولار الذي فقد إلى الآن 95% من قيمته الذهبية والـشرائية حيـث كـان كـل مليـون دولار = 1000 كـغ ذهـب عـام 1971 فأصـبح اليـوم كل مليون دولار = 50 كغ من الذهب فقط.

الربا والادخار والإنفاق في القرآن الكريم

يقول الله تعالى في كتابه الكريم:

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة البقرة آية 275- 276 (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لا يَقُومُونَ إلا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ(275) يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ(276)).

سورة البقرة آية 278- 279 (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ الرِّبَا إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ(278)فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ(279)).

سورة النساء(161) (فَبِظُلْمٍ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا (160)وَأَخْذِهِمْ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ واعتدنا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا).

سورة التوبة (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنْ الأحبار وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (34)).

سورة المائدة (......... الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمْ الإسلام دِينًا.....(3)). سورة المائدة (أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ(50)يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ(51)فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسَرُّوا فِي أَنفُسِهِمْ نَادِمِينَ(52)).

سورة الأنعام (الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمْ الأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ). سورة الأعراف آية 45 (الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالآخِرَةِ كَافِرُونَ). سورة الأعراف 146 (سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ). سورة الكهف آية 56 (وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنْذِرُوا هُزُوًا). سورة الفرقان آية 43 (أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلاً).

سورة الفرقان آية 44 (أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلا كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً). سورة الزخرف آية 31 (وَلَوْلا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرحمن لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فَضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ).

سورة الزخرف آية 78 (لَقَدْ جِئْنَاكُمْ بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ).

يقول في بني إسرائيل:سورة البقرة آية 44 (أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلا تَعْقِلُونَ). سورة البقرة آية 59 (فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنْ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا). سورة الجمعة آية 5 (مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ).**ويقول في المؤمنين كافة:**سورة البقرة آية 62 (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ).

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الدكتور: صالح حميد العلي

أستاذ الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية والتأمين الإسلامي والتربية الإسلامية في كليات الشريعة والاقتصاد والتربية بجامعة دمشق والأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

إن التجارة الدولية منذ انتشارها وتكاثفها تحمل في طياهًا مشكلة عدم وجود عملة دولية ، نظراً لعدم وجود سلطة سياسية فوق سلطة الدول تصدر مثل هذه العملة .

وفي البداية كانت المعادن وبصفة خاصة الفضة والذهب أداة المبادلات الدولية بحسب قيمتها السلعية في السوق ، أي على أساس أنها سلعة وليست نقوداً وحين استقر وضع عدد من الدول الرأسمالية من أوروبا وأمريكا أخذت تمارس تجارة كثيفة فيما بينها وكذلك في تعاملها مع دول أخرى الأمر الذي انتهى بظهور نظام للمدفوعات الدولية عرف باسم " قاعدة الذهب " .

وبمقتضى هذا النظام تحدد الدولة وتضمن وزن وعيار عملتها من الذهب ، وبالتالي تصلح كل عملة من عملات الدول بديلا للعملة الأخرى استناداً إلى المحتوى السلعي من المعدن الثمين .

ولكن كثرة المبادلات وتطور النظام المصرفي وانتشار حساب المقاصة جعلت نقل العملة الذهبية فعلياً هو الاستثناء وليس الأصل .

فالذهب يأتي لدولة معينة إذا كانت صادراهًا أكبر من وارداهًا ويخرج منها بالحالة العكسية

وإن قاعدة الذهب ظلت أساساً للنظام النقدي العالمي حتى نشوب الحرب العالمية الأولى في عام 1914 حيث أوقفت العمل بقاعدة الذهب فلجأت الدول المتحاربة إلى ابطال التزام الصرف بالذهب بعد بضعة أيام من إعلان هذه الحرب.

ولقد كان السبب المباشر لإيقاف صرف النقود الورقية بالذهب ينطوي في الواقع على رغبة الدول المتحاربة في المحافظة على حجم الاحتياطي الذهبي .

وعادت معظم دول العالم إلى قاعدة الذهب بعد انتهاء فترة الحرب 1914-1918 حتى عصف بها الكساد الأعظم 1929-1931 .

وهذا الكساد لم يعصف بقاعدة الذهب فحسب بل حد من نمو التجارة الدولية ، الحماية النقدية (الجمارك المرتفعة) والكمية (نظام حصص الاستيراد) وتم تكريس هذا الوضع باقتسام الأسواق العالمية بين الدول الكبرى ولعبت النقود دوراً هاماً في تنظيم هذا التقسيم .
فقد حل محل " قاعدة الذهب " في دول كثيرة " قاعدة الصرف بالذهب " فبدلاً من ان تحتفظ كل دولة باحتياطي من الذهب يمكنها من تثبيت سعر عملتها أخذت تكون احتياطيها النقدي من أوراق مالية مقوّمة بعملة مرتبطة بالذهب وتكونت " المناطق النقدية " وفقاً لاختيار تلك العملة .

وكان الأمر المميز لتلك المناطق هو ثبات سعر الصرف بين عملات كل الدول التي تنتمي إلى منطقة معينة نتيجة لتثبيت سعر صرف عملة كل منها مع العملة الرئيسية التي تشكل احتياطها من أوراق مقوّمة بها ، فكانت جمهورية مصر العربية في منطقة الإسترليني .
إن تلك الظروف المحيطة بالاقتصاد العالمي في ظل نظام الذهب بوادر توحي بقرب انهياره أما ما يبدو أنه السبب المباشر لهذا الانهيار فهو دوام اختلال ميزان مدفوعات بعض الدول اختلالاً سالباً مما دعا إلى استمرار نفاذ احتياطياتها الذهبية ودوام اختلال ميزان مدفوعات بعض الدول الأخرى اختلالاً موجباً مما دعا إلى الزيادة المضطردة في حجم أرصدتها من الذهب .

ولو تتبعنا المحاولات التي بذلت لتحقيق التعاون النقدي الدولي لوجدنا ان سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى قد شهدت عقد سلسلة من المؤتمرات الدولية لدراسة مشكلات النقد والصرف في أوروبا منها إنشاء " بنك التسويات الدولية " 1930 و" لجنة يونج " عام 1930 ، ثم انعقد مؤتمر اقتصادي دولي في لندن عام 1931 حاول معالجة المشكلات النقدية بتمهيد الطريق لتعاون دولي مثمر في مجال الصرف الأجنبي والمدفوعات الدولية .
أما " الاتفاقية الثلاثية " التي عقدت بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا فقد جاءت في أعقاب تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي عام 1936م وهذه الاتفاقية الثلاثية لم تكن وسيلة فعالة لتثبيت أسعار الصرف ، بل جاءت لتثبيت ما طرأ على هذه الأسعار من تغيرات استمرت الاتفاقية النقدية الثلاثية حتى نشوب الحرب العالمية الثانية عام 1939. وقبل نهاية الحرب العالمية الثانية عندما بدأت علامات النصر تلوح في الأفق اجتمع في تموز عام 1944

ممثلو 44 دولة في مدينة " بريتون وودز " الأمريكية في مؤتمر دولي نقدي لمناقشة قواعد السلوك النقدي في الفترة القادمة وذلك لتجنب السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أدت إلى حدوث كارثة الكساد الكبيرة بين عامي (1929-1931) وفوضى النظام النقدي والقيود المختلفة التي فرضت على المدفوعات الخارجية والتجارة الدولية وحرب التخفيضات التي نشبت بين عملات الدول وما أدى إليه من ركود في حركة التجارة الدولية وتصدير رؤوس الأموال وتعقيد علاقات المديونية والدائنية .

ونظراً لتبدل القوى النسبية في عالم ما بعد الحرب كان لابد من أن ينشأ خلاف حاد بين بريطانيا التي تمثل مركز الاقتصاد الرأسمالي في عالم ما قبل الحرب والولايات المتحدة التي انتقل إليها هذا المركز في عالم ما بعد الحرب .وبدأت المحادثات بمشروع قدمته الحكومة البريطانية / مشروع كينز / وكان جون مينارد كينز الاقتصادي الانكليزي صاحب هذا المشروع الذي رسم بوضوح أسسه النظرية فقد كان يحاول كينز أن يلغي دائنية ومديونية الدول تجاه بعضها بحيث تصبح دائنية الدول أو مديونيتها مع اتحاد المقاصة الدولي . وكان يضع موقف الذهب في بريطانيا في باله والذي تدهور كثيراً خلال سني الحرب فكان يدافع عن إسقاط الذهب عن عرشه . واقترح أن يكون النظام العالمي الجديد مرتكز على عملة دولية لا تخضع لسيادة أي بلد وأطلق على هذه العملية مصطلح / البانكود / .

غير ان الولايات المتحدة رفضت هذا المشروع لتجاهله للنفوذ الأمريكي اقتصادياً وعسكرياً ولمحاولته أن يعيد لبريطانيا مركزها في الاقتصاد الرأسمالي ولكن لم تذهب الجهود التي بذلها كينز في مشروعه سدىً إذ كان لها صداها في المشروع الذي قدمته الولايات المتحدة / مشروع هاري هوايت / الذي لم يكن يستهدف إيجاد سلطة دولية نقدية تحل مكان السلطات النقدية بل تصور إمكانية التعاون بين هذه السلطات .

وأصرت الولايات المتحدة على إتباع قاعدة الصرف بالذهب على مستوى عالمي بمعنى أن يكون الاحتياطي النقدي في الدول الأعضاء في النظام المقترح مكوناً من مجموعة من العملات القابلة للصرف بالذهب و لم يكن الخلاف علمياً أو فنياً بل كان تعبيراً عن علاقات القوى ومصالح كل من الطرفين . فعند تقديم هذا الاقتراح لم تكن هناك عملة قابلة للصرف

بالذهب إلا الدولار وكان من المتوقع أن بريطانيا ستخرج من الحرب منهكة القوى وان الإسترليني لن يستطيع منافسة الدولار .

وأخيراً صدرت عن المؤتمر وثيقة تحت عنوان " بيان الخبراء المشترك " والتي كانت تبين هيمنة الاقتصاد الأمريكي على النظام المقترح حيث أخذت بما اقترح به الوفد الأمريكي ومهدت لظهور كل من " صندوق النقد الدولي " و" البنك الدولي للإنشاء والتعمير " وهكذا تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في كانون الثاني عام 1945 الذي ظهر إلى حيز الوجود عند توقيع 29 دولة على اتفاقية تأسيسه فقد كان من ضمن أهدافه المعلنة تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي وتسيير النمو المتوازن في التجارة الدولية والعمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات والمساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف والعمل على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو . من هنا نلاحظ إن مؤتمر بريتون وودز هو نقطة فاصلة في تاريخ النظام النقدي الدولي الذي رسخ قاعدة الصرف بالدولار الذهبي مما ساهم في تحول الدولار إلى عملة دولية ، فقد نصت المادة الثالثة من مواد الاتفاق المنشئة لصندوق النقد الدولي على أن تدفع كل دولة ما يعادل الأصغر من إحدى النسبتين 25% من قيمة الحصة ذهباً أو 10% من اجمالي احتياطي الدولة من الذهب والدولارات الأمريكية ، أما بقية الحصة فتدفعها الدولة بعملتها الوطنية والهدف الظاهر هو تكوين رصيد لدى الصندوق يتكون من الذهب ومن عملات كل الدول الأعضاء . وتم تحديد الحصص للأعضاء على أساس صيغة (تم تعديلها وتطويرها فيما بعد) تضم عدة معايير : 10% من متوسط الواردات السنوية (1934-1938)

10% من التغيير الأقصى للصادرات (في نفس الفترة)

10% نسبة متوسط الصادرات إلى الدخل القومي (في نفس الفترة)

2% من الدخل القومي (1940)

5% من احتياطي الدولة من الذهب والدولارات (1943)

وكانت هذه الصيغة تعطي بالضرورة للولايات المتحدة اكبر حصة في صندوق النقد الدولي فقد كانت وما زالت صاحبة اكبر دخل قومي في العالم وكان لديها احتياطي ذهبي يقارب

أربعة أخماس إجمالي الذهب النقدي العالمي باستبعاد الاتحاد السوفيتي وكان الدولار وقتئذ قابلاً للصرف بسعر ثابت منذ 1934 هو 35 دولار للأوقية من الذهب الخالص فقد اعتبرت الاتفاقية حيازة الدولار في نفس مقام حيازة الذهب وكان طبيعياً أن يتخذ صندوق النقد الدولي الدولار في مثل هذه الظروف الوحدة النقدية التي يجري حساباته ومعاملاته على أساسها ولذلك اشتد الطلب العالمي على الدولار غداة الحرب وحتى أواسط الستينات وساعد على ذلك اضطراب الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أوروبا في السنوات التالية للحرب مما أضعف الثقة بعملاتها وآثر الناس الاحتفاظ بمدخراتهم في شكل دولارات . كما إن نصيب الولايات المتحدة من التجارة الدولية حتى عام 1948 بلغ 23.6% ومن الطبيعي أن تفضل الدول والشركات والأفراد الاحتفاظ بعملة الدولة التي تتحكم في حوالي ربع تجارة العالم بالإضافة إلى ان الشركات الأمريكية الكبرى أجرت استثمارات واسعة خارج الولايات المتحدة تمت بالدولار وكان بوسع الحكومة الأمريكية أن تزيد الإصدار النقدي (أو ما يسمى التمويل بالعجز) لتغذية النمو الاقتصادي الداخلي دون ان تخشى ظهور تضخم كبير وسريع ؛ لأن فائض الإصدار كان يجد طريقة إلى احتياطي البنوك المركزية ، بل وقطاعات الأعمال في دول كبيرة أخرى حتى أصبح عجز ميزان المدفوعات الأمريكي المصدر الأساسي للسيولة الدولية ، وأخيراً اختفى دور الإسترليني كعملة احتياطي بعد إخفاق محاولة العودة لقابلية التحويل بالذهب عام 1947 وما تلاها من تخفيض قيمة الإسترليني عام 1949 ثم استمر العجز في ميزان مدفوعات بريطانيا .

وبالرغم من الإجراءات المتعددة استمر العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وسعت الدول القادرة إلى استبدال الذهب بجزء من احتياطياتها الدولاراتية المتزايدة كما تآكلت القوة الشرائية للدولار في داخل الولايات المتحدة الأمريكية بفعل التضخم و لم ينجح تخفيض قيمة الدولار بالنسبة للذهب في عام 1969 في تحسين وضع ميزان المدفوعات وعندئذ فاجأ نيكسون العالم في 15 آب 1971 بقرار منفرد ودون التشاور مع صندوق النقد الدولي كما تقضي بذلك اتفاقية بريتون وودز بإعلان توقف أمريكا عن تحويل الدولار إلى ذهب عند الطلب وبالموافقة على هذا التعديل الثاني في اتفاقية بريتون وودز لم يعد لأي عملة سعر تعادل رسمي بالذهب وانتقل النظام النقدي العالمي من قاعدة الصرف بالذهب إلى قاعدة

الصرف بالدولار الورق . وبالتالي أصبح الدولار عملة الاحتياط الوحيدة في العالم . وانهار العمود الأساسي الأول لنظام بريتون وودز .

وخلال تلك الأحداث ظهر في القاموس النقدي تعبير جديد هو التعويم فالأصل إن لكل عملة سعر تعادل يمثل وزناً معيناً من الذهب الخالص ، وكانت الحكومات تحرص على تثبيت هذا السعر والدفاع عنه . والتعويم على العكس يعني أن تترك الدولة سعر صرف عملتها يتقلب إزاء العملات الأخرى وفقاً لقانون العرض والطلب ، ولا تتدخل للتأثير فيه إلا حين تقوم ضرورة وتتاح لها الإمكانية . وبفقدان الارتباط بالذهب وتثبيت أسعار الصرف يكون صندوق النقد الدولي قد فقد سبب وجوده وبالتالي مشروعيته لأنه أنشئ كأداة لتنفيذ وحماية نظام نقدي معين وبتخليه عن هذا النظام يكون في الواقع قد أفلس في مهمته والعلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً ، وبالتالي انتهى نظام بريتون وودز ، وأصبح الاقتصاد العالمي بلا نظام نقدي . من هنا فإن صندوق النقد الدولي كان يهدف بالخفية إلى خدمة الدول الرأسمالية الكبرى ، و لم تعنه مشاكل الدول النامية التي نظر إليها آنذاك على أنها مجرد توابع ، و لم يضع ضمن أهدافه قضايا التنمية والمدفوعات الدولية لهذه المجموعة من الدول وحتى مساعدتها في تسوية حقوقها لدى دائنيها ، كما كان يؤدي مهمة لا يستهان بها للدول الاستعمارية في عصر دول العالم الثالث ، وأداء دور الشرطي في خدمة البنوك متعدية الجنسية ، ويهدف إلى سيطرة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي بوصفها صاحبة النقد الدولي من ثم التحكم في قراراته. لقد جاء كتاب " **الذهب والدولار ولعبة الأسهم وعلاقتها والصهيونية بانهيار العالم** " لمؤلفه المهندس م محمد شريف مظلوم ليكشف عن المخططات الأمريكية والصهيونية في استغلال العالم اقتصادياً من خلال تلاعبهما بعملات الدول الصناعية والفقيرة وسيطرتهما على البنوك الربوية والأسواق المالية ولا يخفى ما لهذه البنوك والأسواق من تأثيراتها السلبية في الاقتصاد العالمي.وقد بيِّن المؤلف أثر تخفيض قيم العملات الورقية العالمية في تدني مستوى المعيشة للناس وتدهور اقتصاديات الدول عموماً ولا سيما الدول النامية من خلال بعض المعادلات الرياضية التي حدد على أساسها مقدار الانهيارات التي أصابت العملات الورقية .

بسم الله الرحمن الرحيم

من أجل كشف المخططات الصهيونية التي دمرت حياة البشر.

ومن أجل معرفة سبب الفقر الذي تعيشه بلدان العالم.

ومن أجل معرفة سبب الغش والاحتيال والسرقة والرشاوى، والوقوف على انعكاسات الأوضاع الاقتصادية المتدهورة على الحياة الاجتماعية من إفقار وإذلال وإفساد...

ومن أجل الكشف عن السبب الذي جعل الدخول لا تحقق الكفاية المعاشية، ولا الحد الأدنى منها، وعن سبب الفوضى العارمة التي تعصف بالعالم والتي جعلت حفنة من الجشعين الشرهين الظالمين يأكلون لقمة عيش الفقراء والشرفاء بالباطل ويمتصون 95% من القيمة الشرائية لمدخرات الأغنياء الرقمية والورقية.

ومن أجل معرفة سبب انهيار العملات، وتدني قوتها الشرائية في معظم بلدان العالم.

ومن أجل معرفة من أشعل فتيل الحرب الاقتصادية العالمية بعد إلغاء اتفاقية [بريتون وودز] التي حفظت للدولار قيمته الذهبية والشرائية.

ومن أجل معرفة الآثار الهدامة للاقتصاد الربوي، والبورصات العالمية.

ومن أجل كشف النقاب عن اللعبة الصهيونية الأمريكية التي أدت إلى امتصاص 95% من دخل كل شريف في البلدان الفقيرة والاشتراكية.

من أجل هذا كله.... كان هذا الكتاب.

وقد جعلته في بابين. وجعلت كل باب في فصول...

أما الباب الأول فقد تضمّن اثني عشر فصلاً... تناولت فيها أبعاد اللعبة الصهيونية ونتائج إلغاء اتفاقية [بريتون وودز]، والمعادلات الرياضية لانهيار العملات الورقية العالمية، وتدني دخول المواطنين، وأثر البنوك الربوية والبورصات المالية في تخريب الاقتصاد العالمي، والحلول الجريئة للقضاء على الفوضى الاقتصادية في العالم...

وأما الباب الثاني فقد تضمن ستة فصول تناولت فيها دور المخابرات في تحطيم الثائرين المناهضين للأنظمة الموالية للصهيونية، وحاجة دول العالم إلى استقرار عملاتها،

وعدداً من المقالات التي تدعم ما ذهبت إليه في بحثي هـذا، وتعليقـاً علـى كتـاب (لصوص في مناصب مرموقة) للكاتب الأمريكي (جيم هاي تاوير).

وكلي أمل في أن يسهم هذا الكتاب في تحقيق واقع اقتصادي طاهر، يقـوم علـى الكسب المشروع، والتجارة المشروعة، ويحقق كفاية معاشية كريمـة تليـق بإنسـانية الإنسان بعيداً عن الربا والتعاملات القائمة أصلاً على إفقار الملايين لإغناء حفنة جشعة لا يشبعها إلا احتكار الذهب العالمي في خزائنها الكبرى وتاركة للعالم أوراقاً ماليـة لا تزيد في قيمتها على أوراق الكتابة!.

أسأل الله العلي القدير أن يحقق هذا الكتاب الآمال المعقودة عليـه، وأن يكـشف الأخطار المدمرة للعالم التي يفجرها أدعياء الديمقراطية والتحضر والتقدم من صـهاينة وأمريكان ومن دار في فلكهم وحذا حذوهم .

المؤلف

الباب الأول
الفصل الأول
مداخل اللعبة الصهيونية للسيطرة على العالم

إن حديثنا في هذا الفصل سيتناول الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية وذلك عندما انفك الذهب عن العملات الورقية، وراجت تجارة المال الربوية، فكانت الجريمة الاقتصادية الصهيونية عام 1971.

وكانت النتيجة تدمير اقتصاد العالم، وسحق حياة شرفائه وفقرائه، بتدمير القيمة الشرائية لعملاته الورقية.

وفي سبيل تحقيق هذه السيطرة على دول العالم، كان لا بد للصهاينة، من ترويج الربا لامتلاك ذهب العالم.

ولتحقيق الحلم التلمودي لإقامة الإمبراطورية الصهيونية هيأت الصهيونية، مرتكزات أو مقدمات أربعة مهدت لإفراز النتائج التي دمّرت الاقتصاد العالمي، وهذه المقدمات هي:

1- تجهيل المسلمين والمسيحيين، بالأشكال الحديثة للربا (تحت مظلة العلمانية الملحدة، التي تحارب الأديان) وغررت بهم بادعاءات خبيثة منها: إن الاقتصاد المزدهر لا يتم دون بنوك ربوية، تعتمد مبدأ الفائدة (الربا) في تعاملاتها.

وقد حاربت الصهيونية وعملاؤها، إنشاء البنوك الإسلامية التي تعتمد مبدأ المشاركة، بين المودع والبنك، وكانت الحروب من خلال الضغط السياسي، والاقتصادي الغربي، ثم الأمريكي على الحكام والحكومات العربية والإسلامية، خوفاً من انتشارها وازدهارها، على حساب البنوك الربوية في أرجاء العالم، ولو أن الحكومات العربية والإسلامية لم تخضع لتلك الضغوط، لعمَّ الخير أرجاء البلاد، بدل الدمار الذي حل بالبلاد والعالم.

2- بعد ترويج البنوك الربوية، تم إنشاء أسواق المال ـــ البورصات ـــ العالمية، و لم تكن أسواقاً للمال، بل قامت على مبادلة المواد الخام والمواد المصنعة بين دول العالم، لقاء عمولة محددة ـــ كومسيون ـــ وظل هذا المسار (القائم على تجارة

المواد والسلع والخدمات، معمولاً به في البورصات لعشرات السنين) يروج لتشابك اقتصادي بين دول العالم، بدل اقتصاد يقوم به التجّار. مهيئة بذلك الأجواء الاقتصادية العالمية، لانقلاب مدّمر لمسار عمل جديد، أي عندما سيقلب الصهاينة مسار عمل البورصات، من تجارة مواد وسلع وخدمات، إلى تجارة مال ربوية مدمرة، وتجارة أسهم محرمة (هي قمار بالأسهم بدل قمار بالنقود يحركها الصهاينة من خلف الكواليس)

إن مهمة المسار الجديد للبورصات، (بوجود الانترنت وشبكات الكومبيوتر العالمية) تدمير الاقتصاد العالمي، عند تدمير استقرار العملات الورقية، القائم حتى عام 1971 وما قبل، من خلال تدمير القيمة الشرائية للدولار، والعملات الورقية العالمية الأخرى. فتم على أثرها تدمير النهضة الصناعية والزراعية، للدول الفقيرة والاشتراكية، والتي كانت قد تخطت أشواطاً كبيرة في نهضتها الصناعية والزراعية.
«وسنرى عزيزي القارئ، عندما تكتمل حلقة المخطط الصهيوني الخبيث، بالمرتكزين الثالث والرابع، اللذين يمثلان قمة الإجرام اليهودي في هذا المخطط، ويمثلان قمة غباء الخاصَّة من المسلمين والمسيحيين، عندما مُررا وفُرضا فرضاً بالسيف اليهودي، على نصارى ومسلمين تركوا دينهم ونهج ربهم، فكان قضاء الله فيهم. لأن الظالم سيف الله في الأرض، يقتص به ثم يقتص منه».
وسترى كيف نزل السيف اليهودي الظالم، على المسلمين والنصارى عند تنفيذ البند 3 والبند 4.

3- يجب على الشركات الصهيونية الأمريكية عقد صفقات وعقود تجارية ضخمة جداً بمليارات المليارات بالدولارات حصراً، (على أن تورد هذه المستوردات خلال عشرات السنين)، مع شركات الدول الصناعية الغنية.

4- أخطر المرتكزات تأثيراً وتدميراً، هو إلغاء اتفاقية بريتون وودز، التي تربط الدولار بالذهب، وبتعهد يحمي الدولار وكل من تعامل به، من الأمريكيين وغير الأمريكيين على مدى عشرات السنين السابقة.

الفصل الثاني
المراحل التي سبقت تنفيذ الجريمة

ولتنفيذ المرتكز الأخطر، من بين المرتكزات الأربعة ، لن يتوانى اللوبي الصهيوني عن الضغط الهائل، لإجبار الإدارة الأمريكية على إلغاء معاهدة بريتون وودز، ولو أدى إلى تعريض الدولار والاقتصاد الأمريكي إلى مغامرة مدمرة لأمريكا ذاتها، تتفكك بها ولاياتها الخمسون، خاصة إذا علا صوت الإيمان محذراً من الطغيان المدمر للربا القادم، وتجارة المال المحرمة في القرآن والإنجيل، عندما يتم إعفاء الذهب، (الذي هو عملة القرآن والإنجيل والتاريخ البشري منذ آلاف السنين) من تدخله في عمليات البيع والشراء، والتعامل به بين الدول، عندما كان يحمي عملاتها الورقية، ويعطيها مصداقية لقيمتها الحقيقية. (وما العملات الورقية العالمية ذات الرصيد الذهبي الكامل، إلا كشيكات قيمتها الذهب وليست هي بديلاً عن الذهب).

وكان إقناع علماء الدين الإسلامي والمسيحي للتجار والأغنياء المسلمين والمسيحيين، بضرورة التمسك بالذهب، كفيلاً بإحباط المخططات الصهيونية الخبيثة، وهدم المرتكزات الأربعة القائمة عليها، ولكن هؤلاء العلماء خانوا الأمانة، وسكتوا عن كشف حقيقة الذهب المكرر ذكره في القرآن والإنجيل في معاملات البيع والشراء والزكاة والصدقة (وقد خلق الله تعالى الذهب والفضة، بالقدر الكافي لتعامل العباد بهما، فلا هما نادرا الوجود كالماس، ولا هما بكميات كبيرة جداً جداً كالصوديوم) .

ولكن كيف سيتم تنفيذ هذا المرتكز الخطير جداً؟ إليكم التفاصيل:

في العقد السادس من القرن العشرين، حاول اللوبي الصهيوني إقناع الزعامات الأمريكية بضرورة فك ارتباط الدولار عن الذهب، وإلغاء معاهدة بريتون وودز، (والتي تتعهد فيها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بإعطاء أونصة ذهبية مقابل كل 35 دولاراً يرد للخزينة الأمريكية) إن هذا التعهد أعطى للدولار القديم ثقة العالم واحترامه (لذلك سُعِّرت به جميع المنتجات والسلع والمواد الخام في العالم. ليصبح عملة التعاملات الدولية كما خططت له الصهيونية تماماً منذ عام 1943 عند إبرام المعاهدة).

ولكن خوف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من هذه المغامرة الخطرة (التي تهدد بانهيار الدولار بعد أن يفقد الدعم الذهبي) كان أكبر من المكاسب التي كان يوحي بها الصهاينة.

لقد حال هذا الخوف الجارف، دون تحقيق الرغبة الصهيونية العارمة، في انطلاق الدولار محرراً من الذهب، ليصبح الدولار كالطير في السماء بين صعود وهبوط، بين يوم ويوم بل بين ساعة وساعة، إذا أُحكمت المؤامرة بدقة.

إن إحكام خيوط المؤامرة مرهون: بسكوت علماء الدين الإسلامي والمسيحي، عن محاربة الربا، التي ترعاه البنوك والبورصات، ومرهون أيضاً بعدم التمسك بالذهب الذي تؤيده رسالات السماء، ومرهون أيضاً بتكبيل عقول علماء الاقتصاد والحكام والمثقفين وضمائرهم، ومرهون كذلك بحبك غشاوة على عيون الأغنياء المسلمين والمسيحيين، ليغوصوا عن جهل في العمليات الربوية التي خططت لها الصهيونية العالمية، وأقامت من أجلها الجامعات وكليات التجارة والاقتصاد، ونشرت البنوك الربوية في كل أرجاء المعمورة، وأقامت أسواق المال في كثير من دول العالم، وعواصمه الاقتصادية والسياسية.

لقد كانت هذه الرهانات، هي رأسمال الصهيونية في تنفيذ مخططاتها بنجاح، وكان لا بد من تحطيم معاهدة (بريتون وودز) قبل الصحوة الإسلامية المرتقبة، ويقظة المارد الإسلامي، لذا كان على الصهيونية العالمية أن تسرّع خطواتها ومغامراتها لإتمام الجريمة الاقتصادية بأسرع وقت ممكن.

وليس أمام اللوبي الصهيوني إلا القوة والتهديد، بامتصاص الاحتياطي الذهبي للدولار من البنك المركزي الذي يملكه اليهود وليست الحكومة الأمريكية وكذلك ، من الضغط واللعب في الانتخابات الأمريكية لإجبار الزعامات الأمريكية رغم أنفها على إلغاء معاهدة بريتون وودز.

فعمد هذا اللوبي الصهيوني الخبيث عام 1970، إلى جماعات الضغط اليهودية في فرنسا ليقوموا بتحويل كل ما يملكه يهود فرنسا من ذهب وفرنكات فرنسية إلى دولارات أمريكية.

فجمعوا مليارات من الدولارات المدعومة كلياً بالذهب وبمعاهدة بريتـــون وودز، وطلبوا من الحكومة الفرنسية الضغط على الحكومة الأمريكية، لتبديل هذه المليـــارات من الدولارات إلى ما يعادلها من الذهب، تطبيقاً للمعاهدة، وإعطاء يهود فرنسا أونصة ذهبية عن كل 35 دولاراً من هذه المليارات، أي ســـحب 28571428أونـــصة ذهبية، أو حوالي 1000 طن من الذهب من الاحتياطي الذهبي للدولار، عـــن كـــل مليار دولار يبدلونه لأن: كل مليار دولار قديم = مليار غرام ذهب.

وخضعت الحكومة الأمريكية لطلب فرنسا ويهود فرنسا، وانتقلت آلاف الأطنـــان من الذهب من الاحتياطي الذهبي للدولار إلى فرنسا، مقابل مليارات الدولارات الـــتي دفعها يهود فرنسا، دون أية ضجة إعلامية، خوفاً من عدوى تبديل الدولارات الورقية بالذهب لجماعات يهودية أخرى، أو أغنياء من دول أخرى من غير اليهـــود، تقليـــداً لليهود، (ممن قد تأتيهم الصحوة المبكرة، وقبل أن ترتفع أسعار الذهب 20 ضـــعفاً، والأصح قبل أن تنخفض أسعار الدولارات 20 ضعفاً، كما سيأتي بعد إلغاء معاهـــدة بريتون وودز)، فينهار الدولار الأمريكي، لأن مخزون احتياطه الذهبي، يمكن أن يغادر بعضه أو شطره الأكبر أمريكا إلى خارجها. وتبقى مليارات الدولارات في أمريكا دون احتياطي ذهبي لها، فينهار الاقتصاد الأمريكي، وتنهار معه أمريكا، وتتفكك ولاياتهـــا إلى دويلات هزيلة متصارعة، (كما تفكك الاتحاد السوفيتي فيما بعد، إلى دول هزيلـــة نتيجة انهيار الروبل الروسي).

وعلى أثر هذا التواطؤ بين يهود فرنسا، والزعامة الصهيونية في أمريكا، خـــضعت الإدارة الأمريكية إلى الرغبات الجامحة للوبي الصهيوني، لإلغاء معاهدة بريتون وودز.
(كانت هذه المعاهدة هي من أهم الروابط التي جمعت شـــعوب الولايـــات المتحـــدة وانهيار الدولار سيمزّق هذه الروابط).

ولكن كيف ستحمي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية دولارها من الانهيـــار؟ (عند تخلي المودعين والمتعاملين بالدولار الذهبي القديم عن الـــدولار الجديـــد، الـــذي سيصبح ورقاً بلا قيمة حقيقية له، ويبقى فقط تحت رحمة يهود فجرة).

هذا التساؤل الجديد، الذي أرّق عقول أعضاء الإدارة الأمريكية وقلوبهم بعد مؤامرة يهود فرنسا التي أذلّت الشعب الأمريكي وزعماءه. وكان الجواب على هذا التساؤل، في العقول الصهيونية الخبيثة فقط!!!.

وكان جواب هذا التساؤل: هو العقود والصفقات التجارية الضخمة جداً، التي يجب فرضها على شركات الدول الصناعية الغنية.

وكانت هذه العقود كما ذكرنا، هي الاحتياطي البديل والهائل عن الاحتياطي الذهبي للدولار الجديد، الذي سيولد بلا رصيد ذهبي له. وستكون كل دولة غنية مرغمة رغم أنف شعبها، على حماية الدولار من الانهيار، عند إلغاء معاهدة بريتون وودز، حماية لشركاتها والمساهمين في هذه الشركات، ومن ثم لاقتصادها من الانهيار، كما خططت الصهيونية لذلك تماماً!!!.

للمطالعة: (ولكن لو كانت القيادات السياسية والاقتصادية و... في الدول الصناعية والغنية، تحركها الأخلاق، ومصلحة شعوبهم، وكان فيهم ورع من ورع المسيح وأخيه محمد عليهما الصلاة والسلام، لأدركوا خطورة المخططات الصهيونية، ونزع الذهب عن العملات، وما يجره من دمار على شعوبهم وشعوب دول العالم الفقيرة، إذن لوقفوا ضد الصهيونية ومخططاتها، ولكشفوا زيف العقود التجارية المجبولة بالخيانة، ولأجبروا شركاتهم على عدم تنفيذها، بإثارة الشعب الأمريكي، وشعوبهم وشعوب العالم، والأمم المتحدة والمحاكم الدولية والجمعية العامة، ولكن هيهات لهؤلاء الخاضعين لأهوائهم وأهواء الصهاينة، أن يفعلوا ذلك، وليتهم فعلوا لكانوا أنقذوا العالم.

لقد استعذب هؤلاء الخاصة الألاعيب الصهيونية فيهم بعد أن أنسوهم ربهم وحسابه عند لقائه عندما آثروا منفعتهم الشخصية الآنية على منفعة عامة شعوبهم:

الحكام: نسوا أنهم مسؤولون أمام الله يوم القيامة عن رعيتهم، فاستعذبوا طرق الوصول إلى الكراسي وطرق المحافظة عليها حتى آخر أيام حياتهم على حساب استعداء شعوبهم وتقريب المؤيدين لهم، ولو كانوا ممن تلوثت أيديهم وفروجهم وأموالهم بالحرام. وإبعاد المعارضين واضطهادهم وإفقارهم ولو كان لهؤلاء المعارضين خلق

الأنبياء. وكان الأجدر لهؤلاء الحكام أن يقفوا للشر اليهودي بالمرصاد بأن يقرّبوا إليهم المستشارين والوزراء وقادة الأمن من الذين يخشون رهم ويؤثرون العام على الخاص، وممن يملكون الجرأة بالحق ليدعموا مسيرة العدالة لقائد البلاد، والأجدر أيضاً للحكام أن يدعموا بلا حدود ممثلي الشعب المنتخبين انتخاباً حراً نزيهاً، ليكونو ساهرين معهم على خدمة شعبهم يتحسسون آلامه ومعاناته.

العلماء: لقد استعذب هؤلاء الفتات ونسوا أنهم يحملون رسالات السماء، لذا عليهم نصح قادتهم وشعبهم، وأن يضعوا العلم الذي تعلموه واقتبسوه من الغرب والشرق في مصفاة إيمانهم لتنقيته من الشوائب (التي دستها الأيدي الصهيونية الخبيثة في الجامعات ومراكز البحوث وأسواق المال) ليثمر لهم ولعامة شعبهم خيري الدنيا والآخرة في الدين والاقتصاد والعلوم.

الأغنياء: لقد استعذب هؤلاء الربا وقمار لعبة الأسهم، تلك المحرمات التي استخدمتها الصهيونية للاستيلاء على ذهب العالم لتبقى لهؤلاء الغافلين أرصدة دولاراتية وهمية فاقدة لـ 95% من قيمتها الذهبية ستجرهم الصهيونية بها إلى شيكلها الذهبي التي تتحين إصداره بين لحظة وأخرى مع إقامة الشرق الأوسط الجديد أو الإمبراطورية الصهيونية العالمية بعدما أرست معالمها وظلالها على غالبية حكومات العالم التي تؤيد إسرائيل الصهيونية بلا حدود. لقد ساهمت حرب لبنان (التي أيدّ الله بها المجاهدين بالنصر المبين)، في تبديد الأحلام الصهيونية التي سيقضي عليها جهاد المؤمنين قريباً إن شاء الله تعالى. انتهت المطالعة

وحبكاً لخيوط الجريمة الاقتصادية الربوية: يجب أن تكون هذه العقود والصفقات مستوفية للشروط القانونية، المحلية والدولية.

لذا خُيّر أصحاب التواقيع على تلك العقود في جنس النقد، كقيمة لهذه العقود!!! الذهب أم الدولار؟!

فكان الاختيار غير الموفق: الدولار. ظناً من أصحاب التواقيع على العقود، ومستشاريهم الاقتصاديين المغفلين، أن الدولار الأمريكي سيبقى إلى الأبد مدعوماً بالذهب، وبمعاهدة بريتون وودز، ولم تنتبه أو تتنبأ مسبقاً عقول هؤلاء ومستشاريهم،

رغم غرابة التخيير وضخامة العقود، وفترات تنفيذها الطويلة جداً، أنها تحمل مفاجآت مدمرة، أو جرائم كبرى ستحل باقتصاديات دولهم، وحياة شعوبهم، إن أقدمت أمريكا على التخلي عن اتفاقية بريتون وودز.

(لقد أعمت ضخامة أرقام العقود عيون المستشارين الاقتصاديين الذين جهلوا أو تناسوا أو نسوا، تاريخ المكر والخداع اليهودي عبر العصور السابقة).

وعندما توثقت هذه العقود والصفقات التجارية الضخمة جداً، بين الشركات الأمريكية الصهيونية، وشركات الدول الصناعية والغنية، وبصيغة بعيدة عن المساءلة القانونية، عندما اختير الدولار وليس الذهب قيمةً للعقود. عندها أصبحت هذه العقود والصفقات الاحتياطي الضخم البديل، عن الاحتياطي الذهبي للدولار الجديد، الذي سيفقد احتياطه الذهبي عندما !!؟؟. تبدأ الحرب الاقتصادية العالمية.

الفصل الثالث

[إلغاء معاهدة بريتون وودز وآثارها المدمرة]

في 15 آب 1971 أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون، إلغاء معاهدة بريتون وودز، وفصل الذهب عن الدولار، في مناسبة ستعود بالشؤم على شعوب الأرض من غير اليهود.

لقد كانت العقود والصفقات التجارية الضخمة، التي أبرمتها الشركات الأمريكية الصهيونية قبل عام 1971 كارثية في المقام الأول على شعوب الدول الفقيرة والاشتراكية، التي انهارت عملاتها واقتصادها، وتفككت دولها.

إن الدول الفقيرة انهارت عملاتها المحلية خلال خمسة عشر عاماً، وانهارت معها الكفاية المعاشية لشعوبها وشعوب الدول الاشتراكية، وكانت الانهيارات لعملاتها، كما سترى عشرات وبعضها مئات وبعضها الآخر آلاف الأضعاف.

إن انخفاض قيمة العقود والصفقات التجارية الضخمة، وصل خلال 35 عاماً إلى عشرين ضعفاً، ويعادل هذا الانخفاض 95% من قيمة العقود التجارية المبرمة قبل عام 1971، وتحديداً قبل إقدام أمريكا على إلغاء اتفاقية بريتون وودز (التي ربطت الدولار بالذهب، وأكسبت الدولار القديم ثقة العالم كما خططت له الصهيونية كما ذكرنا).

وفي المثال التالي: الذي يبين كيف استعبدت الصهيونية وأمريكا، الدول الصناعية الغنية، وكيف استجرّتها للخضوع رغم أنف شعوبها، عندما كبّلت الصهيونية الشركات والمصانع الأوروبية، واليابانية بعقود تجارية، (معجونة بالمكر والخداع اليهودي) مثال أغرب من الخيال يبين خسارة خيالية للشركات الأوروبية واليابانية، في عقد من العقود الخبيثة، لتوريد إنتاجها على مدى 50 عاماً، بعقد سنوي قيمته 1 مليار دولار، فيكون القيمة الإجمالية لهذا العقد 50× 1= 50 مليار دولار قديم موزعة على 50 عاماً قيمتها الذهبية النظرية عند توقيع العقد 50 ألف طن من الذهب، لأن:1 غرام ذهب كان = 1 دولار قديم أي: كل مليار غرام ذهب = مليار

دولار، إن لم تتغير وتنخفض قيمة الدولار، أو إن لم يكن هنـاك مـؤامرة وجريمـة صهيونية تفتك بقيمة الدولار الذهبية.

وبعد أن تمت الجريمة الاقتصادية، الربوية الصهيونية الأمريكية عام 1971 (وانهيار قيمة الدولار الجديد10 أضعاف، ثم 20 ضعفاً عام 2006،عندما أصبح1 غرام ذهب يساوي10 دولارات، ثم20 دولاراً مزيفاً عندما صارت الأونصة= 620 دولاراً، وكانت الأونصة عند توقيع العقد تساوي 31 دولاراً) تدرج انهيار تلك العقود. لقد كانت قيمة هذا العقد الخبيث في سنته الأولى = 1 مليار دولار = 1 مليار غرام ذهب = 1000 طن ذهب، أصبـح بعد 15 عاماً = 100 طن فقط من الذهب. (عنـدما أصبـحت قيمة الأونصة الذهبية 310 دولاراً) بخسارة 90%

وفق معادلة الشريف المظلوم لانهيار العقود التجارية (رقم 3)

$$= \frac{\text{قيمة العقد بالدولار}}{\text{مقدار انهيار الدولار/غ}} = \frac{\text{1000000000 دولار}}{\text{10 دولار /غ}} = \text{100 طن ذهب}$$

وفي عام 2006 (عندما صارت قيمة الأونصة = 620 دولاراً، صارت قيمة الغـرام = 20 دولاراً) أصبح قيمة العقد وفق المعادلة التالية =

$$\frac{\text{1 مليار دولار}}{\text{20 دولار للغرام}} = \text{50طن ذهب}$$

بخسارة 950 طن ذهب، أو بخسارة 95% من قيمة العقد الذي أُبْـرِمَ قبـل عـام 1971، أي أصبح الدولار والعملات الورقية العالمية، بعد فـصلها عـن الـذهب، شيكات بلا رصيد، تتعامل بها كافة شعوب الأرض، بغبـاء عامّتـهم وخاصـتّهم، المحكومين والحكام، وبشلل في العقول المختصة بالاقتصاد والمال والفقه.

لقد عوضت الدول الصناعية، بعضاً عن خسائرها من هذه العقود، مـن انخفـاض قيمة المواد الأولية المستخرجة، من الدول الفقيرة، عندما انخفضت قيمة المـواد الخـام بانخفاض الدولار الجديد (10 أضعاف ثم 20 ضعفاً) عن قيمته القديمة المـسعَّرة بهـا أسعار المواد الخام، والمصنعة في العالم.كذلك عوضت خسائرها، عندما صنّعت الدول الصناعية (75% من منتجاتها المتعاقد عليها مع أمريكـا) في الـصين ودول النمـور

الآسيوية، وبأسعار منخفضة جداً قياساً لأسعار هذه المنتجات في الدول الصناعية (كما سيأتي ذكره) حماية لشركاها والمساهمين فيها من الإفلاس.

إذن إن الجريمة الاقتصادية الربوية، وما سبقها من العقود والصفقات التجارية الضخمة جداً، كانت كارثة في المقام الثاني، على الدول الصناعية الأوروبية واليابانية، حيث جلبت لها ولشعوبها ذل الخضوع لأمريكا والصهيونية.

وفي المقام الثالث، ستكون أمريكا والشعب الأمريكي الغافل، هم الضحية الثالثة للجريمة الصهيونية، عندما سينهار الدولار، وينبعث الشيكل اليهودي الذهبي، عند استيلاء اليهود على ذهب العالم، وآبار النفط العربي (كما يحلمون ويخططون) ليبيعوا النفط بالشيكل اليهودي الذهبي، وبزيادة 10 أضعاف أو أكثر عن أسعاره الحالية. قبل أن ينضب النفط خلال أقل من 25 عاماً قادمة.

لذا تتسابق الصهيونية وأذنابها الأمريكان وعملاؤهما مع الزمن، للاستيلاء على المنطقة العربية بأسرع زمن ممكن، ويشنون الحروب ويهيئون الفضائيات والعاهرات والمخدرات لذلك.

وقد تم للصهيونية العالمية ما خططت له حتى الآن، من خلال ما يرى المرء من الهيمنة الواسعة على دول وشعوب العالم، لتحصد الشعوب الفقيرة من هذه الهيمنة: الفقر والدمار، الذي أفرز الفساد والرشاوى والسرقات والغش والاحتيال وغياب مقومات الدولة، عندما لم تعد الدول الفقيرة والاشتراكية قادرة على تأمين الكفاية المعاشية لموظفيها، أو أن ترفع رواتب وأجور العاملين لديها، بما كانت تعادل هذه الرواتب من الذهب، (لأن الكفاية المعاشية للمواطنين لم يزل ميزالها الحقيقي الذهب).

لقد خالفت الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية، (اللتان دمرتا الرباط المقدس بين الذهب والعملات الورقية العالمية) شرائع الله، وما جاء به القرآن والإنجيل والتوراة، وتاريخ البشرية النقدي، والتي اعتمدت جميعها الذهب والفضة، كنقد نزيه لا يقبل التزييف، لأن الله يعلم أنه لن تستقيم اقتصاديات الناس وحياتهم إلا بالذهب، ويؤكد ذلك: الانهيارات المدمرة لعملات أغلب دول العالم وانهيار الأخلاق والقيم والمبادئ والعلاقات السليمة بين الأفراد والدول.

وما الفرية التي اعتمدتها الصهيونية، وردّدتها أمريكا بغباء وخبث: من أن قوة الاقتصاد لأية دولة (هو الدعامة الوحيدة لعملتها)، إلا كذبة كبرى كان يجب أن يكتشفها علماء الدين الإسلامي والمسيحي، والاقتصاد والمال والحكام في وقت مبكر، (قبل أن تقع الفأس بالرأس). لقد سوّقت الولايات المتحدة الأمريكية والصهاينة وعملاؤهما هذه الفرية، إلى جميع دول العالم، مستخدمة الضغط الاقتصادي والسياسي، على زعماء وحكومات العالم. وكانت الألسنة أمريكية، والعقول عقول اللوبي الصهيوني، الذي يخطط للاستيلاء على ذهب العالم عندما تتخلى عنه الحكومات والشعوب شيئاً فشيئاً، تحت ضربات الديون والأسعار المتأرجحة له، والانهيار المفتعل لأسعاره، وعندما تسحب المدخرات الذهبية الموجودة في أيدي الأغنياء والتجار، ومعاصم النساء والفتيات وصدورهن، اللواتي يعتمدن الذهب للزينة، والادخار الشخصي لغوائل الزمن، والشيخوخة وثمن القبر، وتكاليف الدفن والتعزية.

علماً بأن علماء الدين والاقتصاد والحكام والحكومات والأغنياء، يعلمون علم اليقين، (و جهّال إن لم يعلموا): أن اليهودي وعلى مر العصور والدهور وحتى اليوم وغداً، لا يعتمد عملةً لمدخراته إلا الذهب الأصفر الرنان، فهل رانت الغفلة على قلوب هؤلاء الخاصة وعقولهم، أم أنهم باعوا أنفسهم لأعدائهم وللشيطان والهوى؟

وبعد أن أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون فصل الذهب عن الدولار، والقضاء على معاهدة بريتون وودز، بدأت الضغوط الاقتصادية والسياسية على الدول، لتحذو حذو أمريكا، لفصل العملات الورقية العالمية عن رصيدها الذهبي، عملةً بعد عملة، بعد تخلي الدولار عن رصيده الذهبي، لقد كانت العملات الورقية شيكات بأرصدة ذهبية، أصبحت بعد الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية الأمريكية شيكات بلا رصيد، بعد أن خلعت الجريمة بريق الذهب عنها. وعطّلت الصهيونية العقول، وخلعت النخوة من رؤوس العلماء والحكام والأغنياء، وجعلتهم كالأنعام بل أضل، لأن هؤلاء ساروا وفق هواهم وهوى الشياطين الصهاينة، فجلبوا لهم ولشعوبهم، سخط الله العظيم، لأنهم انغمسوا في معصية الربا، وخالفوا أمر الله الذي حذرهم في القرآن والإنجيل والتوراة.

فقال الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ الرِّبَا إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ(278)فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ(279)) [البقرة: 2/278- 279].

وعندما لحقت العملات الورقية العالمية بالدولار، وتخلت عن رصيدها الذهبي، بدأت بالانخفاض ساعة بعد ساعة ويوماً بعد يوم، مقابل الذهب.

وحسب قانون العرض والطلب، بدأت عملات الدول الفقيرة والاشتراكية بالانخفاض الحاد، مقابل الارتفاع الحاد لأسعار الذهب، أما الانخفاض المتعمد للدولار، فيجب ضبط انخفاضه (دون عملات العالم)، من كل قوى الشر والخنوع والغباء، خوفاً من أن ينهار الانهيار الكاسح، ويفقد ثقة المتعاملين به بعدما فقد ذهبه.

للمطالعة: ((ويا ليت الدولار الجديد انهار، كما انهار الروبل الروسي فيما بعد، إذاً لاضطرت أمريكا إلى التراجع عن إلغاء معاهدة بريتون وودز، ولوقف الشعب الأمريكي ضد المخططات الصهيونية والصهاينة، بعدما انكشف غدرهم وخيانتهم لأمريكا، ولَسَلِمَ العالم من الدمار، وفقراء العالم وخاصّته من الفساد الذي تحيك الصهيونية خيوطه من عشرات السنين، وتقيم مراكز البحوث لذلك.

ولكن الصهيونية التي خططت لعشرات السنين، للاستيلاء على الذهب وكنوز الشعوب، من خلال السيطرة على أكثر الحكومات، وأجهزتها الأمنية، هي وراء ما أصاب العالم واقتصاده من دمار، وحياة شعوبه من اضطراب. فهل ستصحو شعوب العالم وأحراره قبل فوات الأوان؟ وماذا سيفعل الحكام والأغنياء في العالم، وكذلك الشعب الأمريكي عندما سيصحون يوماً ويجدون أن الدولار قد انهار كلياً؟ الجواب: لن يجدوا من يشتريه، ولن يستطيع حتى الصهاينة أنفسهم استبدال (كل مليارات المليارات من الدولارات التي طبعتها أمريكا منذ عام 971 وحتى الآن) بالشيكل اليهودي الذهبي!!. وسيحرق الأغنياء الأمريكيون دولاراتهم بالمحارق وستنهار أمريكا وسيقضي الشعب الأمريكي على ما تبقى من اليهود بينهم تقتيلاً ونهباً للذهب الذي جمعوه منهم ومن شعوب الأرض، وستحل الكوارث بكل البلاد التي اختزنت تلك

الدولارات المزيفة وجعلتها رصيداً لعملاتها. فهل ستصحو بعد هذه الصرخة الحكومات والعلماء والأغنياء والمثقفون والعلمانيون الذين نسوا الله قبل فوات الأوان))
ومع الانقلاب في مسار عمل البورصات، المتوقع والمخطط له صهيونياً، من مسار تجارة مواد وسلع وخدمات، إلى مسارها الجديد المدمر: تجارة مال، ومضاربات أسهم محرمة وأوراق مالية ربوية؟؟؟

فقد كان حجم عمل البورصات **قبل الجريمة**، هو 95% تجارة مواد وسلع وخدمات، أما 5% الباقية فهي تبديل عملات، أما **بعد الجريمة** عام 1971 فقد انقلب المسار رأساً على عقب، أي 97% تجارة مال وأسهم وسندات ربوية، و3% الباقية، تجارة مواد وسلع وخدمات.

إذن لقد كانت البورصات هي الطاحونة المرعبة، التي طحنت عملات الدول الفقيرة والاشتراكية، وكان ضحاياها هم فقراء العالم، رغم أنهم لم يمارسوا الربا، لأنهم لا يملكون المال (ولكن نار الربا أحرقت دخول الفقراء والشرفاء وأحرقتهم معها)، وأما الذين قاموا بالطحن فهم الصهاينة، وكان سبب التسارع الرهيب، لهذه الطاحونة الشيطانية هو: غفلة المسلمين والمسيحيين وبعدهم عن دينهم، وممارسة حكامهم وعلمائهم وأغنيائهم للربا وللعبة قمار وربا الأسهم.

عندما استخدموا الانترنت وشبكات الكومبيوتر، لتسريع عملية ذبح الفقراء وشرفاء العالم، الذين تحطمت القيمة الشرائية لدخولهم.

ولو كانت هناك صحوة بعد الانهيارات الأولى للعملات الورقية، لتوقفت عجلة الدوران المتسارعة للبورصات المالية، ولأعيد النظر في النظريات الحديثة الصهيونية المدمرة، التي روّجت لها أمريكا: من أن الداعم للعملات الورقية، هو قوة الاقتصاد الوطني وليس الذهب (وعميت أبصار الخاصّة من المسلمين والمسيحيين، بعد أن أعمى الصهاينة أبصار وبصيرة أصحاب المال من غير اليهود) متناسين أن الذهب هو النقد المؤيد من الله تعالى في كتبه المُنزلة على رسله، والمؤيد من التاريخ البشري الطويل، التي اعتمدت جميعها الذهب والفضة، أساساً للتعاملات التجارية على مر العصور. وهو أساس استقرار العملات الورقية.وبدون الذهب لن تستقر العملات الورقية، مهما حاولت الحكومات الشريفة من محاولات الإصلاح المالي ـــ والواقع يثبت ذلك ـــ.

الفصل الرابع

المعادلات الرياضية الاقتصادية لانهيار العملات الورقية العالمية

كانت ضربات الانخفاض الحاد لعملات الدول الفقيرة والاشتراكية تنهال على فقرائها، وتنخفض معها الكفاية المعاشية للشرفاء والفقراء في العالم، بما فيها فقراء أمريكا والعاطلين عن العمل فيها، الذين يتقاضون إعانة شهرية.

حيث كان العاطل عن العمل الأمريكي يتقاضى إعانة شهرية، من صندوق الضمان الاجتماعي مقدارها 300 دولار أمريكي ذهبي قديم، تعادل 300 غرام ذهب قبل الجريمة الصهيونية.

عندما كان كل 1 غرام ذهب = 1 دولار، كانت الأونصة = 31 دولاراً. وبعد أن انخفض الدولار 10 أضعاف ثم 20 ضعفاً، أصبح 1 غرام ذهب = 10 دولارات عندما أصبحت قيمة الأونصة 310 دولار، ثم أصبح 1 غرام ذهب = 20 دولاراً عندما صارت قيمة الأونصة 620 دولاراً وفق معادلة الشريف المظلوم لانهيار الدولار

$$= \frac{\text{سعر الأونصة الذهبية بالدولار}}{\text{وزن الأونصة 31 غرام}} = 20 \text{ ضعفاً}$$

لقد امتص اليهود وأغنياء أمريكا الفرق، بين قيمة الإعانة الشهرية التي كان يتقاضاها العاطل عن العمل الأمريكي، قبل الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية الأمريكية، وكانت 300 غرام ذهبي وبين قيمة هذه الإعانة بعد الجريمة المذكورة: وهي 300 دولار جديد قيمتها 30 غرام ذهب، ثم 15 غراماً ذهبياً عام 2006، فكان الفرق الذي خسره الفقير، والعاطل عن العمل الأمريكي = 285 غرام ذهب، امتصها الجشع اليهودي، الذي لا يميز بين الفقير الأمريكي، وفقراء دول العالم الأخرى.

ويا حبذا لو أن كاتباً أو اقتصادياً مؤمناً في كل دولة من دول العالم الثالث، عربية أو إسلامية أو من الدول الاشتراكية السابقة، أو من الدول الغنية وأمريكا، قاموا بتدوين مقارنات، بين رواتب العمال والموظفين من القطاع العام والخاص، وكذلك التجار والمهنيين في القطاع الخاص، والمزارعين وأصحاب الأراضي، وبين دخولهم، التي كانت تدخل عليهم قبل عام 1971، وما يتقاضونه ويدخل عليهم اليوم، أي الرواتب

والدخول قبل الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية وبعدها، وذلك بعد استخراج مقدار انهيار قيمة عملتهم الوطنية، وفق معادلات الشريف المظلوم لانهيار العملات الورقية العالمية، وفق مقياس الدولار القديم والمزيف، ووفق مقياس الذهب.

ولبيان الانهيارات المخيفة التي أصابت العملات الورقية للدول الفقيرة والاشتراكية، يمكنك أخي القارئ العزيز الاطلاع على معادلات الشريف المظلوم إذا علمت أن:

الدولار الذهبي القديم = 1 غرام ذهب = 20 دولاراً جديداً (قيمته عام 2006)

تكون معادلة الشريف المظلوم لانهيار العملات الورقية، بمقياس الدولار القديم رقم 4

$$= \frac{\text{قيمة الدولار الذهبي القديم من أية عملة حالياً}}{\text{قيمة الدولار القديم قبل عام 1971 من نفس العملة}}$$

ومعادلة الشريف المظلوم لانهيار العملات بمقياس الدولار الجديد المزيف رقم 5

$$= \frac{\text{قيمة الدولار الجديد من أية عملة حالياً} \times 20}{\text{قيمة الدولار القديم قبل 1971 من نفس العملة}}$$

وإذا علمنا أن قيمة العملات العربية التالية بالدولار الذهبي القديم هي:

1 دولار ذهبي قديم = 1 غرام ذهب = 3.65 ليرة سورية قديمة.

1 دولار ذهبي قديم = 1 غرام ذهب = 2 ليرة لبنانية قديمة.

1 دولار ذهبي قديم = 1 غرام ذهب = 40 فلساً عراقياً = 0.4 من الدينار القديم.

أي كان كل 1 دينار عراقي قبل عام 1971 = 2.5 دولار قديم = 2.5 غرام ذهب

أصبح الدولار الجديد بعد الجريمة الاقتصادية يعادل من العملات العربية بعد انهيارها:

1 دولار جديد = 55 ليرة سورية = 1500 ليرة لبنانية = 2000 دينار عراقي.

يكون انهيار هذه العملات مقابل الدولار الذهبي القديم والدولار الذي فقد رصيده الذهبي هو: وفق أدنى سعر وصلت إليه أسعار العملات المذكورة

معادلة الشريف المظلوم = $\frac{\text{55 ليرة سورية} \times 20}{\text{3.65 ليرة سورية}}$ = 300 ضعفاً انهيار الليرة السورية

= $\frac{\text{1500 ليرة لبنانية} \times 20}{\text{2 ليرة لبنانية}}$ = 15000 ضعف انهيار الليرة اللبنانية

= 2000 دينار عراقي × 20 / 0.4 من الدينار العراقي = 100000 ضعف انهيار الدينار العراقي

وإذا تابعنا البحث نستنتج: أن انهيار الروبل الروسي = 100000 ضعف، وانهيار اللي الروماني والجنيه السوداني = 160000 ضعف.

ومن هذه الأرقام ندرك حجم الكوارث المفتعلة التي ألحقها الصهاينة والأمريكان بشعوب العالم، عندما جعلوا الدولار الأمريكي الجديد، بالتمام والكمال كدولار لعب الأطفال المشهورة، (ألعاب المنوبولي ودولار المنوبولي) هو دولار من ورق ملون لا قيمة حقيقية له. (أثناء اللعب) من يقتني الملايين والمليارات منه يشتري بها مزارع ومصانع وبنوك وقصور وهمية على لوحة اللعب.

لقد دمّر هذا الدولار الجديد الذي فقد رصيده الذهبي، عملات العالم الورقية، وقضى على الكفاية المعاشية لفقراء العالم وشرفائه، ولوّث مال الأغنياء بالربا الحرام، فأي حساب عسير سيلاقيه العلماء والحكام والأغنياء المرابون يوم القيامة ؟

وإذا أردنا الاستئناس بالذهب، للتأكد من صحة الأرقام التي بينتها معادلة الشريف المظلوم، لانهيار العملات الورقية العالية لتبين معنا:

1غرام ذهب=1 دولار قديم=3.65 ليرة سورية قديمة (سعر غرام الذهب ما قبل عام 1971).

1غرام ذهب=1 دولار قديم =2 ليرة لبنانية قديمة (سعر غرام الذهب ما قبل عام 1971).

1غرام ذهب=1 دولار قديم = 0.4 من الدينار العراقي (سعر غرام الذهب ما قبل عام 1971).

1غرام ذهب=1100 ليرة سورية اعلى أسعار غرام الذهب عام 2006.

1غرام ذهب=30000ليرة لبنانية أعلى أسعار غرام الذهب عام 2006.

1غرام ذهب=40000دينار عراقي أعلى أسعار غرام الذهب عام 2006.

معادلة الشريف المظلوم لانهيار العملات الورقية بمقياس الذهب رقم 1

= قيمة أية عملة حالياً بالذهب / قيمة نفس العملة بالذهب قبل عام 1971

انهيار الليرة السورية وفق معادلة الشريف المظلوم لانهيار العملات وفق مقياس الذهب

= 1100 ليرة سورية قيمة غرام الذهب عام 2006 / 3.65 ليرة سورية قيمة غرام الذهب قبل 1971 = 300 ضعف

انهيار الليرة اللبنانية وفق معادلة الشريف المظلوم لانهيار العملات وفق مقياس الذهب

= 30000 ليرة لبنانية سعر غرام الذهب اليوم / 2 ليرة لبنانية سعر الغرام قبل عام 1971 = 15000 ضعف

انهيار الدينار العراقي وفق معادلة الشريف المظلوم لانهيار العملات وفق مقياس الذهب

= 40000 دينار عراقي سعر غرام الذهب اليوم / 0.40 من الدينار سعر الغرام قبل عام 1971 = 100000 ضعف

وتلجأ الصهيونية منذ 971 وحتى اليوم إلى الاضطراب المقصود بأسعار الذهب من أجل:

1- الضغط على مالكيه الصغار والكبار والنساء والصبايا (الذين يخافون من انهيار كبير في أسعاره) وكذلك تلجأ الصهيونية لألاعيب الذبذبة الكبيرة في الأسعار لتمنع الحكومات الوطنية من العودة إلى الذهب رصيداً لعملاتها.

2- تخفيض قيمة ما تنتجه مناجم الذهب.

3- سحب ما بقي من احتياطي ذهبي لدى بعض الدول والأفراد والصناديق الدولية.

ومثال على ذلك: ما جرى من محاولات صهيونية لبيع الاحتياطي الذهبي لصندوق النقد الدولي، ذلك ما أوردته صحيفة لوموند الفرنسية وذلك في الصفحة 114من هذا البحث.

وفي المقارنة التالية التي تبين المفارقة الكبيرة: بين الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي ودمار الاستقرار المعاشي الذي لحق بالشعوب الفقيرة وبين الاستقرار الاقتصادي الرائع والكفاية المعاشية المتزنة، التي كان من الممكن أن يعيشها الشعب في سورية أو لبنان أو العراق الجريح، والشعوب الأخرى، فيما لو حُفظت عملتهم من الانهيار، أو لو كانت في منأى عن الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية الأمريكية

دولار قديم = 1 غرام ذهب = 20 دولاراً جديداً = 3.65 ليرة سورية قديمة = 2 ليرة لبنانية قديمة = 40 فلساً عراقياً قديماً.

وفق معادلة الشريف المظلوم رقم 6 لبيان قيمة العملة المحلية القديمة بالدولار الحالي المزيف

مقدار انهيار الدولار المزيف
قيمة الدولار من نفس العملـــة عـــام
71

إذن يكون كل ليرة سورية قديمة = $\frac{20\times1}{3.65}$ = 5.50 دولار أمريكي جديد لا رصيد ذهبياً له.

يكون كل ليرة لبنانية قديمة = $\frac{20\times1}{2}$ = 10 دولارات أمريكية جديدة لا رصيد ذهبياً له.

يكون كل دينار عراقي قديم = $\frac{20\times1}{0.4}$ = 50 دولاراً أمريكياً جديداً لا رصيد ذهبياً له.

ولو قارنا نتائج معادلة الشريف المظلوم لانهيار العملات الورقية العالمية، والتي كشفت عن أن انهيار الليرة السورية هو 300 ضعف، وأدخلناها على رواتب العاملين بالدولـــة والـــتي كـــانوا يتقاضونها قبل عام 1971. وما يعادل تلك الرواتب من الليرات السورية المنهارة لتبين لنا جليـــاً حالة الكفاية المعاشية المتزنة التي كان يعيشها العاملون في الدولة والقطاع الخاص قبل عام 1971، قبل أن ينفصل الذهب عن الدولار، وتباشر الجريمة الاقتصادية الربوية عملها.

- دخل الملازم تحت الاختبار 420ل. س راتبه قبل 971×300 ضعف=126000ل. س ما يعادله اليوم.
- دخل القاضي الجديد 700ل. س راتبه قبل 971×300 ضعف=210000ل. س ما يعادلــه اليوم.
- دخل المهندس الجديد 500ل. س راتبه قبل 971×300 ضعف=150000ل. س ما يعادلــه اليوم.
- دخل الجامعي الجديد بلا تعويضات 360 ل. س راتبه قبل 971×300ضـــعف= 108000 ل. س مايعادلــه اليوم.
- دخل خريج المعهد المتوسط بـــلا تعويـــضات 290ل. س راتبـــه قبـــل 971×300ضـــعف=87000 ل. س مايعادلهاليوم.
- دخل الحاصل على الثانوية العامة بلا تعويضات 210ل. س راتبه قبل 971×300ضعف=63000 ل. س مايعادلــه اليوم

- دخل حامل الإعدادية بلا تعويضات 180ل.س راتبه قبل 971×300 ضعف=54000 ل.س مايعادله اليوم.
- دخل العامل العادي بلا تعويضات 135 ل.س راتبه قبل 971 ×300 ضـعف = 40500 ل. س مايعـادله اليوم.
- ولو تمت المقارنة لرواتب هؤلاء العاملين وما كانت تعادل قيمة هذه الرواتب من الذهب وما تعادلـه اليوم. إذا أخذنا بالاعتبار قيمة غرام الذهب قبل عام 1971، لأفزعنا ما ألحقته الصهيونية وأمريكا من دمار بسورية وبالشعوب الفقيرة والاشتراكية. قيمة هذه الرواتب من الذهب:

- راتب الملازم تحت الاختبار هو 420 ل.س ÷ 3.65 ل.س قيمة غرام الذهب قبل 971 = 115 غرام ذهب.
- راتب القاضي الجديد مع التعويضات هو 700 ÷ 3.65 ل.س قيمة غرام الذهب قبل 971 = 190 غرام ذهب.
- راتب المهندس الجديد مع التعويضات هو 500 ÷ 3.65 ل.س قيمة غرام الذهب قبل 1971= 137 غرام ذهب.
- راتب الجامعي الجديد بلا تعويضات هو 360 ÷ 3.65 ل.س قيمة غرام الذهب قبل 1971= 99 غرام ذهب.
- راتب خريج المعهد المتوسط الجديد بلا تعويضات هو 290÷3.65 ل.س قيمة الغرام قبل 1971 =80 غرام ذهب.
- راتب الحاصل على الثانوية العامة بلا تعويضات هو210÷ 3.65 ل.س قيمة غرام الذهب قبـل 1971=60 غـرام ذهب.
- راتب حامل الإعدادية بلا تعويضات هو 180 ÷ 3.65 ل.س قيمة غرام الذهب قبل 1971 = 49 غرام ذهب.
- راتب العامل العادي بلا تعويضات هو 135÷ 3.65 ل.س قيمة غرام الذهب قبل 1971 = 38 غرام ذهب.

من الأرقام الذهبية لرواتب الشرائح المذكورة، يتبين روعة الكفاية المعاشية التي كانت مخيمة على هذه الشرائح، حتى أن أحدهم كان يستطيع خلال سنة أو سنتين شراء منَزل متواضع، وبعـدها يـستطيع أن يتزوج ويستقر مع شريكة حياته ومحبوبته.

وبإدخال أعلى سعر لقيمة غرام الذهب عام 2006على الرواتب سوف يعطينا نتائج جديدة تبين هـول مأساة الشعوب وعجز حكوماتها عن إيقاف الانهيار الاقتصادي الذي سببته الجريمة الصهيونية (لتلاعـب الصهاينة بأسعار الذهب والدولار منذ عام 971 وحتى الآن) وكذلك عجزها على رفع الرواتب والأجور بما يعادلها من الذهب.

- قيمة راتب الملازم تحت الاختبار هو 115 غرام ذهب × 1100 ل.س غرام الذهب عام 2006= 126500 ل.س.
- قيمة راتب القاضي الجديد مع التعويضات 190 غرام ذهب ×1100ل.س قيمة الذهب عام 2006=209000 ل.س.

- قيمة راتب المهندس الجديد مع التعويضات 137غرام ذهب ×1100 ل.س قيمة الذهب عـــام 2006=150700 ل.س.
- قيمة راتب الجامعي الجديد بلا تعويضات 99 غرام ذهب ×1100ل.س قيمة الذهب عام 2006 = 108900 ل.س.
- قيمة راتب المعهد المتوسط الجديد بلا تعويضات80غرام ذهب ×1100ل.س قيمة الـــذهب عـــام 2006=88000 ل.س.
- قيمة الثانوية العامة بلا تعويضات 60 غرام ذهب ×1100 ل.س قيمة الذهب اليوم = 62000 ل.س.
- قيمة راتب العامل العادي الجديد 38 غ ذهب × 1100 ل.س قيمة الذهب عام 2006 = 42000 ل.س

ولو شطح الخيال بنا: و لم نتأثر بالجريمة الاقتصادية الربويـــة، و لم تُهـــرّب العملـــة السورية لخارج البلاد، و لم يتاجر المسؤولون وشركاؤهم بـــالعملات، و لم يـــسكت العلماء عن التحذير من الجريمة الربوية (أي بينوا للناس حرمة تجارة المال بالمال) وبقـــي 1 غرام ذهب = 3.60 ليرة سورية = 20 دولاراً مزيفاً بلا رصيد ذهـــبي، وبقيـــت الليرة السورية على قوتها الشرائية القديمة، كما نوهت هو: 5.50 دولار ورق لا قيمة حقيقية أو رصيد ذهب له، لكانت الرواتب بهذا الدولار المسخ كالتالي:

- راتب الملازم تحت الاختبار هو 420ل.س ×5.50 دولارات حالية قيمة الليرة القديمة = 2310 دولاراً.
- راتب القاضي الجديد مع التعويضات 700×5.50 دولارات حالية قيمة الليرة القديمة = 3850 دولاراً.
- راتب المهندس الجديد مع التعويضات 500× 5.50 دولارات حالية قيمة الليرة القديمة = 2750 دولاراً.
- راتب الجامعي الجديد بلا تعويضات 360×5.50 دولارات حالية قيمة الليرة القديمة = 1980 دولاراً.
- راتب خريج المعهد المتوسط بلا تعويضات 290×5.50 دولارات حالية قيمة الليرة القديمة = 1595 دولاراً.
- راتب حامل الثانوية العامة الجديد 210×5.50 دولارات حالية قيمة الليرة القديمة = 1155 دولاراً..

وإذا قارنا تلك القيمة الشرائية الكبيرة للرواتب والدخول للشعب في سورية (قبل الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية الأمريكية التي اغتالت الشعوب باغتيالها لمعاهدة بريتون وودز) والقيمة الشرائية ــ المنهارة 300 ضعف ــ للرواتب الحالية التي يتقاضاها العاملون الجدد بالدولة والقطاع الخاص، لوجدنا أن ما يتقاضونه اليوم لا يتجاوز 5% مما كان يتقاضاه أقرانهم قبل نحو خمسة وثلاثين عاماً وفق معادلة الشريف المظلوم لمعرفة نسبة انخفاض الدخول اليوم رقم 7

$$= \frac{\text{قيمة الأجرة أو الدخل قبل 1971 وما يعادلها اليوم}}{\text{قيمة الأجرة أو الدخل اليوم لنفس العمل}}$$

$$= \frac{\text{قيمة الأجرة أو الدخل قبل 1971 × انهيار العملة}}{\text{قيمة الأجرة أو الدخل اليوم لنفس العمل}} \text{ \# نسبة انهيار الدولار=20 ضعف}$$

$$= \frac{\text{دخل المهندس قبل 1971×300 ضعف}}{\text{دخل المهندس الجديد اليوم}} = \frac{\text{500ل.س×300}}{\text{7500 ل.س}} = \text{20 ضعف}$$

ولو قارنا الدخول القديمة للموظف القديم مع راتبه بعد ثلاثين عاماً، لعلمنا أن هذا الراتب لم يصل إلى 15% من القيمة الشرائية لأول راتب تقاضاه قبل عام 1971 رغم الزيادات العديدة على هذا الراتب.

فكيف سيعيش هذا الموظف أو الضابط أو صف الضابط، بعد أن كوّن أسرة وأطفالاً وقد يكون مسؤولاً عن أبوين شيخين؟؟ فليس له إلا الرشوة أو سرقة الدولة ومهمات الجيش والمجندين، أو التسول من الموظفين المراجعين، وإذا كان ملتزماً التزاماً حقيقياً بدينه، خائفاً من حساب الله يوم القيامة، فليس أمامه إلا أن يعمل 20 ساعة

من ليله ونهاره، هذا إن وجد عملاً يزاحم به العاطلين عن العمل (لأنه يرضى براتب ضئيل يضعه فوق راتب الوظيفة، أما العاطل عن العمل فهذا الراتب الضئيل لا يكفي الضروريات الغذائية له ولأهله). لذا فأصحاب الأعمال والمعامل والمحلات التجارية يناسبهم الموظف وليس العاطل عن العمل، لأن تخفيض التكلفة لمنتجاتهم ضرورية للمنافسة والبقاء، لهذا فالرواتب الضئيلة تناسب مصالحهم(ولكنها تسحق طموحات الشباب وأملهم في المستقبل نعم إنها الجريمة الصهيونية الأمريكية التي لم تزل تسحقهم من 1971 وحتى اليوم).

أما الموظف الذي لم يجد عملاً إضافياً مناسباً لمكانته أو رتبته أو سنه، فعليه أن يبيع منَزله الذي سبق أن اشتراه قبل 30 عاماً من راتبه (عندما كان هذا الراتب يؤمّن كفايته المعاشية ويزيد)، ويشتري مترلاً بديلاً عنه في ريف المدينة، وفرق السعر بين قيمتي المنَزلين يحاول أن يستثمره في مشروع صغير، كشراء سيارة عمومي أو ميكروباص لنقل الركاب، أو لبيع منتجات المصانع، أو يشارك في مشروع يدر عليه دخلاً إضافياً يكفي الضرورات المعاشية له ولعائلته.

ولكن سيحصل لهذا الموظف أو المواطن كارثة مدمرة، لو أن ما ادخره (من فرق السعر بين قيمتي المترلين، أو بيع أرض ورثها من أبويه أو مال جمعه من غربته عن وطنه، أو ...) وضعه بأيد غير أمينة، أو بيد محتالٍ جمع مالاً من عدة مواطنين ودعّم نفسه من مسؤولين كبار، لحمايته من أن تطاله يد العدالة والقانون (كما حصل للمغترب كاتب هذا البحث).

الفصل الخامس
مقارنة لدخول المواطنين بين عهد الاستقرار الاقتصادي وعهد الفوضى

وإليك أخي القارئ هذه المقارنة الحقيقية الواقعية، بين حياة شابين تخرجا بعد الانتهاء من دراستهما، ولكن في زمنين مختلفين، زمن الاستقرار الاقتصادي قبل عام 1971 زمن الكفاية المعاشية في الدخل، مع فائض عنها. ذلك الوفر من الدخل، اللازم والضروري جداً لكل شاب ورب عائلة. والآخر تخرج في زمن الاضطراب والدمار الاقتصادي، الذي سببته المخططات الصهيونية اللئيمة في الربع الأخير من القرن العشرين.

لقد تقاضى كاتب هذا البحث أول راتب له مع التعويضات بداية السبعينات، وكان مقداره آنذاك 500 ليرة سورية، وكانت قيمة منزل متواضع وقتئذ بحدود 5000 ليرة سورية. أي بإمكان هذا الشاب بعد سنة من تخرجه واستلامه لعمله، شراء منزل متواضع. وبإمكانه بعد سنة أخرى أن يتزوج ويتمتع مع زوجته بحياة عاطفية وجنسية هادئة هانئة تبعده عن العطش الجنسي والعاطفي والأمراض الجنسية والحب الحرام، والعبث بعواطف الفتيات الراغبات بالزواج والحب والحنان والرفقة الدائمة لشريك الحياة والروح وإنجاب أطفال يكونون لهم سنداً وعوناً عند الكبر.

بعد وصف موجز لحياة مستقرة لشاب بدأ عمله قبل خمسة وثلاثين عاماً بدخل يؤمن كفايته المعاشية مع وفر كبير، كان يحصل عليه كل فرد من مختلف الشرائح الاجتماعية. وكان سر هذه القيمة الكبيرة للراتب والدخل: يكمن في القيمة الشرائية الكبيرة لليرة السورية مقابل الذهب والدولار الذهبي القديم، المدعوم بالذهب وفق معاهدة بريتون وودز.

وسنقارن وضع هذا الشاب مع شاب تخرج من جامعته حديثاً، وكان حظه في الحياة أنه بدأ عمله في زمن الفوضى والفساد الاقتصادي الربوي العالمي، الذي أفرزته الحرب الاقتصادية الصهيونية عام 1971 على فقراء العالم. ولقد كان الشاب الأخير محظوظاً لأنه عثر على وظيفة براتب 7500 ليرة سورية، لكونه مهندساً تخرج بدرجة ممتاز، ولو كان نجاحه أقل من درجة جيد جداً لما وجد هذه الوظيفة.

نبدأ بمقارنة راتبي هذين الشابين حسب القيمة الشرائية لكل راتب. قيمة راتب الشاب الأول وما يعادل هذا الراتب بالذهب والدولار القديم، ومقارنته مع قيمة راتب الشاب الثاني بعد الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية، وانهيار الليرة السورية 300 ضعف وفق معادلات الشريف المظلوم لانهيار العملات الورقية العالمية، بمقياس الدولار القديم والجديد وقيمة الليرة السورية القديمة والمنهارة، ومقياس الذهب.

وسنكتشف في هذه المقارنة الرقمية الوضع الاقتصادي الذي وصلت إليه الشعوب الفقيرة نتيجة الجريمة.

نحسب راتب الشاب الأول الذي تخرج عام 72 وعُيّن براتب 500 ليرة سورية مع التعويضات، وما يعادل هذا الراتب آنذاك من الذهب، ومن الدولار الذهبي القديم، ونحسب قيمة هذا الراتب بعد إدخال 300 مقدار انهيار الليرة السورية.

علماً بأن قيمة الدولار القديم والذهب والليرة السورية قبل عام 1981 كانت:

1 دولار قديم = 1 غرام ذهب = 3.65 ل.س قديمة.

ما يعادله هذا الراتب من الذهب:

500 ل.س ÷3.65 قيمة غرام الذهب 1971= 137 غرام ذهب

ما يعادله هذا الراتب من الدولار القديم:

500 ل.س ÷ 3.65 قيمة الدولار الذهبي 1971 = 137 دولاراً قديماً.

وإذا علمنا بأن غرام الذهب قيمته اليوم حوالي 1100 ليرة سورية، يكون راتب الشاب الأول وفق الذهب 137× 1100 = 150700 ليرة سورية، وراتبه عام 2006 وفق مقياس الدولار الذي يشير إلى أن انهيار الليرة 300 ضعف.

هو: 500 ليرة سورية × 300= 150000 ليرة سورية.

لكن المهندس الذي تخرج حديثاً، وبدأ عمله زمن الفوضى والدمار الاقتصادي، الذي خلفته الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية الأمريكية، لا يتقاضى أكثر من 7500 ل.س سبعة آلاف ليرة سورية، أي أن راتبه لا يتجاوز 5% من راتب زميله الذي تخرج عام 1971أي انخفض دخله 20 ضعف عما كان عليه دخل زميله

فأين ذهبت 95% من أجور الشباب والعاملين في القطاع العام والخاص، ومن سرقها من فم الفقراء والشرفاء؟! وهل يستطيع شباب اليوم من الجامعيين والمهندسين الضباط والقضاة و... دون أن يمدوا أيديهم إلى الحرام أن يشتروا أو حتى يستأجروا بيتاً، يشكلون فيه عائلة جديدة من زوجة وطفل؟ طبعاً لن يستطيعوا، وستصبح الفتيات عانسات، بلا أزواج أو أطفال أو أمل في مستقبل.

بل سيجد الشباب والفتيات أنفسهم أمام طغيان العواطف ومهيجات الغرائز والجنس ودعوات الانفلات التي تبثها الفضائيات الخبيثة، أمام مفترق طرق خطرة ترمي في الغالب إلى الفجور والدمار، والاستعباد لشهوات النفس الفاجرة، وشياطين الإنس والجن التي مهدت لها الصهيونية من خلال مخططاتها الفتاكة، لهدم طاقات الشباب، وقتل إرادة العطاء والبناء والتقدم لكافة شعوب الأرض ، بعد أن مهدت لقتل الوازع الديني لديهم

وإمعاناً من الصهيونية وشركائها المغفلين في وصول التدمير الاقتصادي إلى جميع الدول الفقيرة والاشتراكية والصناعية، وبالأخص إلى الدول التي لا تسير وفق الهوى الصهيوني الأمريكي. فقد صعَّدت أمريكا بتوجيه من أسيادها اليهود حملاتها على الدول التي لم تفتح أسواقها للدولار (المزيف الذي يزرع الدمار في كل دولة يدخل إليها بحرية مطلقة، ويندس في أسواقها، وجيوب وحسابات المغفلين من أبنائها) ومنعت أيضاً تداول العملات وعلى رأسها الدولار المزيف فيما بين أيدي أفراد شعبها، خوفاً من زيادة الطلب على الدولار الذي أصبح بلا رصيد ذهبي، وخوفاً من أن يؤدي هذا الطلب إلى انهيار العملة الوطنية بشكل متسارع (وهذا ما عمدت إليه سورية حفاظاً على الليرة السورية من الانهيار الحاد) كما انهارت عملات الدول المجاورة كلبنان 15000 ضعفاً والعراق 100000 ضعف وتركيا التي انهارت عملتها (قبل تبديلها) إلى حوالي 200000 ضعف. ويعمد الصهاينة والأمريكيون المتصهينون (إلى تطويع الدول وإخضاعها إلى هيمنتها، إن لم تكن قد خضعت بعد) إلى امتصاص السيولة النقدية للعملات الوطنية للدول المعادية لهم، لإخضاع الدولة المستهدفة وشعبها في آنٍ واحد.

فقد عمدت الصهيونية وأذناها المتصهينون الأمريكان إلى تلك الجريمة من أجل تحطيم الاقتصاد العربي، والكفاية المعاشية المتبقية للشعب العربي السوري مرة أخرى، من خلال امتصاص السيولة النقدية من العملة السورية على الأرض السورية، ومن بين أيدي شعبنا الصامد الصابر، وذلك عن طريق المهربين المدعومين من مسؤولين مفسدين، والأغبياء الذين يهربون النقد السوري إلى خارج البلاد، وتبديله بالدولار المزيف، مع مكافأة تشجيعية للمهربين، لتعود هذه المهربات إلى سورية على شكل دولارات مزيفة (والتي لا تختلف عن دولارات ألعاب الأطفال المنوبولي) عوضاً وبديلاً عن ملايين الليرات السورية، التي تهرب من البلد يومياً.

إن هذه العمليات التبادلية المدمرة ما بين العملة السورية والدولار المزيف، تعود بالخسائر الهائلة على الفلاح الذي يبيع محصوله بالليرات السورية، فلا يجدها بين أيدي المواطنين، فيضطر هذا الفلاح الذي سحقته الجريمة الصهيونية إلى أن يبيع محصوله بأبخس الأسعار. مثال: وصل ثمن صفيحة زيت الزيتون الصافي منذ أكثر من عشر سنوات إلى أربعة آلاف ليرة سورية، (وذلك بعد انهيار الليرة السورية 100 ضعف) وحيث كانت السيولة النقدية موجودة بكثرة، بين أيدي مختلف شرائح الناس، كان المواطنون يدفعون هذا الثمن.

أما عندما امتصت أمريكا المتصهينة بواسطة الأغنياء والأغبياء المليارات من الليرات السورية (التي كانت بين أيدي معظم الشرائح الاجتماعية) أصبح الفلاح يضطر لبيع الصفيحة بألف ليرة فقط، لأنه لم يجد من يدفع 4000 ليرة سورية. لأن المواطن الشريف والفقير، أصبح يشتري الزيت بالكيلو غرام الواحد أو بالكيلوين، بدلاً من الصفيحة والصفيحتين، من زيت الزيتون الصافي من النوع الأول. أما اليوم فكل الأنواع الرخيصة تفي بالغرض، من الأنواع الثالثة والرابعة ذات الحموضة العالية، أو الممزوجة بزيوت نباتية رخيصة.

وكذلك حال العامل والمعلم الفني ، الذي يتقاضى أجرته بالليرات السورية، كورشات مصالح تصليح السيارات والعاملين بالبناء والخدمات والمحلات التجارية، إنهم

لا يجدون الزبائن إلا القلة من المواطنين المضطرين، وممن يتوافر لديهم سيولة فائضة عن الحاجة، ليقوموا بهذه الأعمال الفنية أو ممن يتورطون بجمعيات تكبلهم طوال العام.

مثال: إن عشرات الآلاف من الشقق السكنية غير مكسوة، لعدم توافر السيولة بين أيدي أصحابها وقد بقيت هذه الشقق سنوات عديدة على العظم دون كسوة مما حرم عمال ومقاولي البناء من العمل، لعدم وجود السيولة المذكورة.

أما صاحب المتجر الذي يأمل أن يتقاضى قيمة بضائعه مع أرباحها القليلة، بالليرات السورية، فلا يجد من يقبل على شراء هذه البضائع، لذا ترى الأسواق والمحلات التجارية خالية من الزبائن، لأن السيولة النقدية من النقد والليرات السورية فُقدت من بين أيدي الشعب السوري.

فيلجأ التاجر الشريف والعامل والفلاح إلى أن يُخفِّض من قيمة إنتاجه وبضاعته أو أجرته ويفقد التاجر الشريف أرباحه وأتعابه، وربما جزءاً من تكاليف بضاعته، حتى يتمكن من تأمين بعض التزاماته، وأثمان بضائعه، فتنهار حياته وحياة أسرته المعيشية، ويظل يعيش في جو من البؤس والعوز والفقر، حتى يصل إلى درجة لا يستطيع معها الاستمرار في عمله السابق، وكذلك العامل والفلاح.

فيلجأ التاجر والعامل والفلاح إلى تغيير مهنته، أملاً في الحصول على مستلزمات حياته المعاشية الضرورية، فلا يجد في هذا التغيير مبتغاه، وتصبح معيشة كل هؤلاء الشرائح دون درجة الفقر التي حددتها الأمم المتحدة عام 1971 للفرد الواحد في اليوم وهو1 دولار ذهبي يعادل 1 غرام ذهب .

أما الشباب بمختلف مستوياتهم الثقافية فإن الغالبية منهم عاطلون عن العمل أو أشباه عاطلين!! وان أي عمل يجب أن يقابله أجرة عادلة يقتات العامل منها وينفق بعضها على أبويه وإخوته الصغار ويدخّر أكثر من نصفها لمتطلبات مستقبله من تأمين منَزل وتكلفة زواج وعفش ليتابع مع أقرانه الشباب بناء وطنهم الذي خلفه لهم آباؤهم. وكان ذلك كما ذكرنا ممكناً قبل الحرب الاقتصادية العالمية التي شنتها الصهيونية ضد شعوب العالم عام 971 عندما كان أدنى أجر لا يقل عن 38 غرام ذهب أو 135 ليرة سورية شهرياً. يعادل اليوم حوالي 40 ألف ليرة سورية

أما أن يتقاضى شاب 4000 ليرة سورية أو حوالي 4 غرامات ذهب يصرف نصفها على المواصلات، والنصف الباقي لا يكفي ثمناً لثلاث سندويشات يومياً فإنه والعاطل عن العمل الذي يطعمه أبواه سواء.

إن كلا الشابين ضحايا الجريمة الصهيونية التي خططت لقتل طموحات الشباب، لجعلهم محبطين يائسين يهربون من أحلام اليقظة البناءة، إلى المجون والخلاعة وقتل الوقت والنفس والعقل والروح تقليداً للشباب الأمريكي والأوروبي الذين قهرتهم الصهيونية قبل عقود طويلة من الزمن عندما أبعدتهم عن إنجيلهم وربهم ليسهل عليها اقتياد شعوبهم وحكوماتهم إلى الخضوع التام لسيطرتها ومخططاتها.

ثم أحكمت الصهيونية سيطرتها على أميركا وأوروبا بعد تنفيذ جريمتها الاقتصادية على تلك الدول لتستخدم هذه الدول في إخضاع بقية الدول والشعوب بما فيهاالحكومات العربية والإسلامية لإسرائيل والمخططات الصهيونية.

والسؤال الذي يحير كل هذه الشرائح: كيف حصل لنا هذا الدمار؟ وما السبيل اللائق والشريف والشرعي إلى الخلاص؟.

الفصل السادس

البنوك الربوية والبورصات المالية ودورها في تخريب الاقتصاد العالمي في ظل الكومبيوتر والانترنيت

قبل استقلال البلدان العربية والإسلامية من براثن الاستعمار الغربي العلماني الإلحادي. زرع هذا المستعمر بذرة خبيثة، كانت نواةً للبنوك الربوية في هذه البلدان، وقد تقاعس آنذاك، علماء الدين والمتنورون من المتعلمين، الذين درسوا في البلاد الغربية، عن دراسة المستقبل الاقتصادي للأمة العربية والإسلامية، وقراءته بعين البصيرة لاستخلاص حاجة شعوبهم إلى البنوك الإسلامية، التي تقوم على مبدأ المشاركة الحلال بين البنك صاحب المشاريع والمودع، في مشاريع تعود بالنفع على الطرفين وعلى الأمة، في شركات تجارية ومشاريع صناعية وزراعية وصناعية وزراعية مشتركة، كزراعة القطن والمنسوجات، ومشاريع زراعية حيوانية صناعية، كصناعة الأغذية والأقمشة الصوفية وغيرها.

فبدلاً من محاربة البنوك الربوية من قبل علماء الدين والمثقفين والأغنياء (وإقناع الحكام بأن الربا الذي حاربه الله في كتبه المقدسة القرآن والإنجيل والتوراة. وكرسته البنوك الربوية يجب أن يحارب، وأن تُستبدل بالبنوك الربوية بنوك إسلامية، لأن عمل البنوك الإسلامية المبني على المشاركة وليس على المراباة هو ما ينفع البلاد والعباد) أبقى هؤلاء تلك البنوك الربوية التي اتسعت شيئاً فشيئاً. واستغل من أوجدها بين العرب والمسلمين، غفلة المسلمين والمسيحيين عن خطورة الفكر الربوي اليهودي على مجتمعاتنا وحياتنا المعاشية، هذه الخطورة التي حذرنا منها الله ورسوله.

قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ الرِّبَا إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ(278)فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة آية 278- 279].

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الربا: «الذي هو أكبر المعاصي التي حرمها الله» «**الدرهم يصيبه الرجل من الربا أعظم عند الله من أن ينكح الرجل أمه**» صدق رسول الله.

إن توقع النتائج المدمرة التي ألحقتها النظريات الاقتصادية الربوية، التي ابتدعها الصهاينة ونشروها في المجتمعات البشرية، هو من اختصاص أهل العلم والاقتصاد المؤهلين الذين عليهم أن يميزوا بين الحق والباطل، ويدلوا بها إلى أهل الحكم، ليضعوهم أمام مسؤولياتهم أمام الله وشعبهم، فهل سيتدارك كل هؤلاء ولو متأخرين، الجريمة الاقتصادية الربوية ويحاربونها، غير آبهين بالمجرمين الصهاينة وأذنابهم الأمريكان؟

إن مثل هذه التوقعات المدعّمة بالتحريم الإلهي للربا، في القرآن والإنجيل، هو فرض عين على جميع هؤلاء العلماء والمثقفين. وإن العمل في نشر هذه التوقعات وإذاعتها يعتبر من أعظم الجهاد. ولو أن جهادهم هذا قادهم إلى الشهادة التي يتمناها كل مؤمن صادق، لأنها شهادة في سبيل الله، ومساهمة عظيمة من الشهيد في إنقاذ مليارات الفقراء، الذين دمر الربا حياتهم المعاشية والاجتماعية، بعد ربع قرن من تنفيذ الجريمة الاقتصادية الربوية.

لذلك فإن الإثم الذي ارتكبه علماء الدين والاقتصاد ورجال الحكم من مسلمين ومسيحيين كان كبيراً، وسكوتهم بادعاء الجهل أو الخوف أكبر، (إن كنت تدري فتلك مصيبة وإن كنت لا تدري فالمصيبة أكبر)، لأن الفائدة المرجوة من العلم والثقافة، هو إدراك الخطر قبل وقوعه، وإلا فما فائدة هذه الشهادات والاختصاصات العالية، إن لم تدفع عن مجتمعاتهم وشعوبهم الشرور قبل وقوعها، وكذلك إن لم تأتِ بالخير لكافة شعوب الأرض؟ وكيف بهم ان يقعوا في جحيم هذه الجريمة الاقتصادية، وكل المصلين يرددون سورة الفاتحة في كل صلاة؟ فهل أصبح عامة المسلمين وخاصتهم في عماية وهم يرددون هذه السورة العظيمة من القرآن الكريم أم على قلوب أقفالها؟!! وإن سورة الكافرون، حجة على المسلمين الذين يتولون الكافرين من أهل الكتاب.

إن تجرد العلم من الإيمان، يصبح علماً ناقصاً أعرج أعمى، كما قال الفيلسوف انيشتاين «العلم بلا إيمان يمشي مشية الأعرج. والإيمان بلا علم يتلمس تلمس الأعمى».

وإذا لم تؤدِ هذه الشهادات العالية دورها في المجتمع والدولة تصبح هذه الشهادة العالية عبئاً على صاحبها. لأنه يكون قد سعى إليها رياءً ونفاقاً، حتى يقال عنه عالم أو

دكتور. فقد بشرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: « **توقد جهنم بثلاث: بعالم ومنفق ومجاهد**...» وهو كل من تعلم وأنفق وجاهد، رياءً ونفاقاً ليقال عنه عالم وكريم وبطل، وقد قيل فأخذ نصيبه في الدنيا، أما حظه في الآخرة: فهو دخول في جهنم، إما لإقامة دائمة أو مؤقتة، والله أعلم. أما علاجهم في الدنيا (للخلاص من الرياء والنفاق) فهو الإخلاص لله وحده.

قال تعالى: (قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَاي وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ(162)لا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ) [سورة الأنعام:163]

لو تم انصهار العلم بالإيمان لخرج علماء ومثقفون مؤمنون، ولتوصل هؤلاء: إلى قناعة تامة تصب في مصلحة الغالبية من البشر، إلى أن الربا والمعاملات الربوية في الاقتصاد، هو دمار لحياة الشعوب، يجب تحريمه، وتعرية كل أشكاله المغلفة بالأكاذيب ككلمة الفائدة والإيداع لأجل و ـــ ويصبح هذا التحريم ركناً من أركان حياتهم وأفكارهم ومعتقدهم، ولثّبتوه في عقول عامة الناس وخاصتهم، ليفوّتوا على الصهيونية خططها المدمرة للشعوب. فلم لم يتحقق ذلك؟؟!!.

والواجب المحتم على المؤمنين بالقرآن والإنجيل وما جاء فيهما من تحريم الربا: محاربة الربا والنظريات الاقتصادية الربوية الصهيونية وبكل الوسائل العلمية الحديثة، وعلى رأسها الانترنت وشبكات الكومبيوتر العالمية المتصلة بالأقمار الصناعية حول الكرة الأرضية، لبث بيانات مناهضة للمخططات الصهيونية، وإعادة التعامل بالذهب الأصفر في البيع والشراء، وإيجاد بنوك إسلامية، تودع وتشارك بالذهب، ويسحب منها الذهب وتُصدّر شيكات بالذهب. وتدعو هذه الهيئة المؤمنة: رجال الحكم والحكومات: إلى إعادة الاحتياطي الذهبي الكامل لعملاتها الورقية الجديدة واستبدال كل ما لدى الدولة وأفرادها، من دولارات مزيفة بذهب خالص.

وعندما تعود العملات الورقية إلى الاحتياطي الذهبي الكامل لكل دول العالم، نبدأ بإيجاد رابطة بين الذهب والعملة المحلية، في عقود الشراء والبيع والتعامل التجاري، بقيمتها من الذهب وما يعادل هذه القيمة من الليرات السورية، حفاظاً للقيمة الشرائية العادلة، لأية مادة أو سلعة أو ذمة دين أو مهر...

وهذا الواجب كما هو واجب على الهيئة المؤمنة، من العلماء ورجال الحكم والاقتصاد، فهو مفروض على جهابذة العرب، من المسلمين والمسيحيين الذين برعوا في استخدام الانترنت أكثر مما برع به الصهاينة وأتباعهم، الذين استخدموها في نشر الربا، الذي أفرز الفقر والفساد. حيث كان الانترنت وشبكات الكومبيوتر أهم الأسلحة الفتاكة، التي فتكت خلال العقود الثلاثة الماضية بمليارات الفقراء في العالم، عندما استخدمتها البورصات المالية في تمرير الجريمة الاقتصادية الربوية بسرعة مجنونة.

أما أن ينشغل محترفو استخدام الانترنت، ومحترفو الدخول على شبكات الكومبيوتر العالمية، في العمليات اللصوصية والسطو على الحسابات الرقمية، التي يملكها الأغنياء الأغبياء من غير اليهود، (الذين تركوا الذهب لليهود). واعتبروا هذا السطو مباحاً لهم، معتبرين أن هذه السرقات تتم من حسابات لصوص أفقروا شعوبهم، وأغتنوا على حسابها، مُضَلَّلين من مقولة شاذة (السارق من السارق كالوارث من أبيه). فهل ينتهي هؤلاء ويعودون إلى الله؟.

إن محترفي استخدام الانترنت، ومحترفي الدخول إلى شبكات الكومبيوتر العالمية من المسلمين والمسيحيين من المؤمنين بالله، هم اليوم المجاهدون المسلحون بأهم أسلحة العصر الحديث. عليهم أن يجندوا أنفسهم وإيمانهم وخبراتهم، للدخول إلى جميع مواقع الانترنت في كل دول العالم، وبكل اللغات العالمية، لتعريف العالم حكمة التحريم الإلهي للربا، التي وردت في كل شرائع السماء والقرآن والإنجيل: بأن الربا هو سبب تدمير القيمة الشرائية للعملات الورقية العالمية، هذا التدمير الذي سبب تحطيم الكفاية المعاشية لكل شعوب الدول الفقيرة وفقراء العالم.

وعلى هؤلاء المحترفين المؤمنين: كشف المخططات الصهيونية ونظرياتها الاقتصادية المدمرة، التي اعتمدت إباحة الربا الحرام، الذي ولّد ويولّد الفقر والفساد. وقد شجعت هذه المخططات ولا زالت تشجع على نشر المخدرات والإباحية الجنسية، وتخريب عقول الجنسين من الرجال والنساء والشباب والفتيات، في أنحاء المعمورة (هؤلاء الشباب الذين هم أمل المستقبل لشعوبهم)، لتصبح شعوب العالم كلها كما هي حكوماتها عبيداً مسلوبي الإرادة.

إن امتلاك الذهب وادخاره غريزة في نفس كل يهودي في العالم، ولا يطمئن قلبه وعقله إلى أية عملة ورقية نقدية، منذ أن اخترع الإنسان العملات الورقية (وجعل ما يقابل قيمتها ذهباً، لتسهيل المعاملات التجارية والبيع والشراء بين الناس، بدلاً من تداول الذهب الذي كان سائداً بين الناس منذ آلاف السنين). إذن فكيف سيكون لليهودي ثقة في عملات ورقية لا رصيد ذهبي لها ؟! كما هي العملات الورقية والدولار الآن. لن يحتفظ أو يدخر أي يهودي في العالم بأية ورقة نقدية، أو رقم حسابي في بنك، من دولار أو أية عملة ورقية ؛ لأنه لا يثق إلا بالذهب!!!.

فأين هم الأغنياء الأغبياء من مسلمين ومسيحيين الذين يملكون ورقاً ملوناً، بلا أرصدة أو احتياطي ذهبي له. أو رقماً وهمياً في بنك أو بورصة. إن هؤلاء يقلدون أسيادهم اليهود في كل شيء فلم لا يقلدونهم اليوم، ويتعاملون بالذهب؟ ويفقدون ثقتهم بالورق النقدي (كما انعدمت ثقة اليهود بالنقد الورقي الذي لا قيمة له) أ و بالأرقام الوهمية في حساباتهم المصرفية المُعّرضة في كل لحظة إلى الدمار والفناء حسب مصالح اللوبي الصهيوني الخبيث! إن اليهود لا يثقون بنظريات يهودية! فكيف بالمسلمين والمسيحيين يثقون بنظريات اقتصادية يهودية حاقدة؟

وستسمر المخططات الصهيونية تملي نظرياتها الاقتصادية الربوية المضللة، على علماء الاقتصاد والجامعات ومراكز البحوث العلمية، من أجل تحقيق حلم اليهود بإقامة الإمبراطورية الصهيونية العالمية التي تحكم العالم. لأن تلمودهم الذي اخترعه أحبارهم بدلاً عن التوراة، صوّر لهم أن من يمتلك ذهب الأرض سيحكم العالم. ومع استمرار الاختراعات في التلمود، واكتشاف البترول الذي أصبح مع مشتقاته البتروكيمائية عماداً للصناعة. ومشتقاته أساساً في التقدم التكنولوجي. صار حلم اليهود: من يمتلك الذهب ويتحكم بمنابع النفط، سيحكم العالم. ومع تطور الأسلحة الفتاكة الذرية والنووية والبيولوجية، توسع حلمهم (الذي لن يتحقق بإذن الله) ليصبح: بأن من يمتلك الذهب ويتحكم بمنابع النفط ويمتلك الردع النووي سيحكم العالم.

إنهم يسعون بكل قواهم وخبثهم وسطوتهم لتحقيق حلمهم. فهل سيصلون إلى تحقيقه؟ بعون الله ومشيئته سيُحطم المؤمنون الأحرار حلمهم ومخططاتهم. وسيُدفن

حلمهم في قبورهم، عندما يتحقق وعد الله فيهم الــذي ورد في التــوراة والإنجيــل والقرآن، عندما يقول الحجر والشجر: يا مؤمن: ورائي يهودي، تعال فاقتله.

إن من يقرأ القرآن الكريم ويتمعن في الآيات الكثيرة التي تخص اليهود، يكتشف ما تضمره عقولهم وقلوبهم لغير اليهود من حقدٍ دفين.

حيث يسعون ويتمنون: أن يخرج المسلمون والنصارى عن دينهم، ليتمكنوا منــهم كما تمكنوا عندما غمسوهم في الربا، ودمروا به حياة كل الناس.

وقال الله تعالى في ذلك في سورة البقرة: (يَسْأَلُونَكَ عَنْ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَــرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنْ الْقَتْلِ وَلا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَــنْ دِيــنِكُمْ إِنْ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِــي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) [الآية 217].

وتقرآ أخي المؤمن في سورة المائدة من الآية 41- 82 عــن مــسارعتهم في الإثم والعدوان، وأكلهم الربا. حيث يقول الله تعالى: (وَتَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يُــسَارِعُونَ فِــي الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمْ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) [آية 62].

يراودني سؤال يجب أن يراود فكر كل حاكم، وفكر كل حر وشريف، غنياً كان أو فقيراً، مسلماً أو مسيحياً، (وأي شخص غير يهودي) وهو: ماذا يملك الأغنياء مــن غير اليهود، مسلمين ومسيحيين وغيرهم؟؟!! (بعد أن افتقدوا من بين أيديهم الــذهب واقتنصه اليهود).

سؤال عندما سيصل إليهم ويطرق قلوبهم وعقولهم. سيورّث لهم القلق، ويحفــر في قلوبهم الأسى والألم والفزع، وجوابه واحد لا ثاني له: لا يملكون شــيئاً مــن مــال حقيقي، إلا حسابات رقمية فقط، ومليارات من أرقام وهمية (لا هي ذهب ولا فضة، ودفاتر شيكات بلا رصيد حقيقي لها، بل رصيدها في ضمائر الصهاينة، الذين لا ضمير لهم ولا ذمة. بل بلعبة قذرة منهم كالتي لعبوها ونفذوها عام 1971، يصبح كل مــا يملك هؤلاء الأغنياء من مال صفر أمامه أصفار...).

إن مجموع أرقام الحسابات الدولاراتية التي يملكها أغنياء العالم من غير اليهود، هي أضعاف ما طبع من دولارات مزيفة لا رصيد ذهبي لها، ولو حاول هــؤلاء الأغنيــاء

الأغبياء استجرار ما يملكونه، من أرقام في بنوك العالم على شكل دولارات ورقية، فلن يحصلوا عليها، (لأنها مدفونة في خزائن وبنوك أكثر دول العالم، التي جعلتها رصيداً لعملتها، بهدف إعطائها استقراراً وثباتاً، بدل الذهب الذي كان يعطيها هذا الاستقرار والثبات، أي استبدلت هذه الدول رصيداً لعملتها الثمين الذهب بالغث الدولار، فأي غباء وصلت إليه هذه الدول؟) رغم إنه من ورق ملون لا قيمة حقيقية له (إلا إذا انتظرنا المطابع الأمريكية ومطابخ أو مصانع الورق، لطبخ ورق عملة من فضلات النبات والإنسان والحيوان) وإذا خافوا الانتظار، وسعوا إلى تحويل هذه الأرقام إلى ذهب، فسيرتفع سعر الذهب عشرات الأضعاف، وتصبح حسابات هؤلاء الأغنياء الأغبياء أصفاراً، وأوهاماً، وستضطرب حياة البشر وكل البشر. وتضطرب عندئذ التعاملات التجارية (إلا لمن بقي لديه ذهب أو فضة). وستعود البشرية رغماً عنها، إلى عمليات التبادل البدائية التي كانت سائدة من آلاف السنين. وذلك لتصريف السلع والمنتجات. وسيتم اكتساح بشري لمناطق الكلأ والطاقة والماء.

أما العملات الورقية لبقية دول العالم، والتي أصبحت بلا رصيد ذهبي، فلن تقدر حكومات تلك الدول على إنتاج عملاتها، كما تصنع أمريكا التي تطبع الدولار بلا رقيب ولا حسيب، لأن أمريكا وبنكها الدولي (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) تقف لحكومات العالم بالمرصاد، ولن تسمح لغيرها ما تبيحه لنفسها لأنه لن يكون في صالح أمريكا المتصهينة، أن تنتج الدول عملاتها وفق هوى حكامها وحكوماتها. بل يجب أن تكون مراقبة البنك الدولي محكمة ودقيقة، ليسهل على أمريكا التحكم بكل دولة على حدة، من خلال التحكم بعملتها، والتلاعب بمقدراتها واقتصادها من خلال معرفتها بالكميات المطبوعة، ليسهل تلاعب الصهيونية وأمريكا بمقدرات واقتصاديات تلك الدول.

الفصل السابع
تلاعب الصهاينة والأمريكان بعملات الدول الصناعية و الغنية والفقيرة

أما عن تلاعب الولايات المتحدة الأمريكية المتصهينة بمقدرات دول العالم ، بعد أن أصبح الدولار المزيف الجديد سيد العملات، بعد طغيان الربا والمضاربات الربوية المحرمة المدمرة لحياة الشعوب. فحدث ولا حرج ومن هذا التلاعب:

1- تلاعب الصهيونية وأمريكا بعملات الدول الصناعية الغنية وقدرتها الاقتصادية.

2- تلاعب الصهيونية وأمريكا بعملات الدول الفقيرة والاشتراكية والعربية والإسلامية.

أولاً: تلاعب أمريكا وأسيادها الصهاينة بمقدرات وعملات الدول الغنية:

تفتّق العقل اليهودي الخبيث عن: أ- إلغاء معاهدة بريتون وودز (ونسف الرباط الذي كان بين الدولار القديم والذهب)، لتحرير الدولار من عقاله الذهبي.

ب- من إيجاد احتياطي مناسب، يكون بديلاً عن الرصيد الذهبي للدولار المزيف الجديد، الذي سيولد بلا رصيد أو احتياطي ذهبي. فكان البديل المناسب عن الذهب، هو إبرام عقود خيالية مع شركات ومصانع الدول الغنية، وبالدولار الأمريكي تحديداً، كما ذكرت في الصفحة 27 - 28 .

ج- إجبار الدول الغنية على دعم الدولار الجديد، وقبوله عملة مزيفة بلا رصيد حقيقي لها، خوفاً على شركاتها ومصانعها واقتصادها من الانهيار، ولو أصرت تلك الشركات: على قيمة العقود بالذهب أو ما يعادل الذهب من العملات. لما كان هناك عقود خبيثة، ولاحتفظت الإدارة الأمريكية بمعاهدة بريتون وودز، ولبقيت الكفاية المعاشية مهيمنة على شعوب العالم، ولأحبطت المخططات الصهيونية. ولكن هيهات لهذه العقول العلمانية المضلّلة أن تدرك ما يجول في العقول الصهيونية التي تدرك تماماً كيف تستولي بالربا على ذهب العالم.

ولكن كما ذكرت، نجحت الصهيونية وأنجزت الجريمة، عندما غفل المسلمون والنصارى عن دينهم. عندها دمر اليهود اقتصاد العالم!!.

إن الحكام وعلماء الاقتصاد، في كل من أوروبا واليابان، إما مغفلون أو متصهينون أو عملاء يهود ، أو جبناء مستسلمون للصهاينة، لأنه كان واجباً عليهم، أن يكونوا سداً منيعاً (ضد المخططات والجريمة الصهيونية)، حماية لهم ولشعوبهم وشعوب العالم، من الدمار الاقتصادي الناتج عن نسف ارتباط الدولار برصيده الذهبي.

لقد جر التخاذل الأوروبي والياباني المذكور، الحكومات الأوروبية واليابانية إلى الانصياع الكامل للمخططات الصهيونية، عندما أجبرت هذه الحكومات على دعم الدولار (من الانهيار المحتوم كما هو مخطط له صهيونياً)، حماية لشركاتها المتورطة بالعقود والصفقات التجارية الخيالية، التي أبرمتها مع الشركات الأمريكية الصهيونية. لأن الانهيار الكامل للدولار (كما كان يجب أن يكون) سيلحق الإفلاس الكامل بتلك الشركات والمساهمين فيها. ولكن كما ذكرت لو انهار الدولار لكان خيراً للبشرية، بما فيها أوروبا واليابان وجميع شرفاء وفقراء العالم. لأنه لن يكون أمام أمريكا إلا خياران فقط:

إما الدمار للاقتصاد الأمريكي ولأمريكا وشعبها، أو العودة السريعة للتمسك بمعاهدة بريتون وودز، والثورة ضد المخططات الصهيونية، عندها تكتسب أمريكا احترام العالم وشعوبه.

وبعد تمرير الجريمة وفق الخطة المجرمة، استقر الدولار على انخفاض محدد ومتفق عليه، مقداره 20 ضعفاً عن القيمة الشرائية للدولار الذهبي القديم، الذي تم الإعلان عن وفاته عام 1971. عندما كان الدولار القديم كما ذكرنا يعادل 1 غرام ذهب. أصبح الغرام الذهبي = 20 دولاراً عام 2006.

لقد كافأت أمريكا المتصهينة حلفاءها، (الذين قدموا الحماية للدولار من الانهيار الكامل) من الدول الصناعية، في توظيف دولارها المزيف لتحطيم الاقتصاد الأوروبي والياباني، عندما ترفع قيمة الين الياباني واليورو الأوروبي رفعاً ينعكس سلباً، على مبيعات ما تنتجه اليابان وأوروبا، فينخفض حجم مبيعاتهم وتتوقف مصانعهم عن زيادة إنتاجها، ثم تضطر إلى تقليص عدد عمالها القدامى ذوي الرواتب العالية، وتدفعهم لتقديم استقالاتهم، للتهرب من استحقاقاتهم الكبيرة (لأن التسريح التعسفي يلزم الشركات بدفع تعويضات كبيرة للعمال المسرحين).

وتقليص الأجور يفيد في خفض كلفة الإنتاج، وتخفيض المصروفات يصب في الهدف نفسه، وللحصول على هذا التخفيض، تعمد الشركات والمصانع إلى الاستغناء عن الأبنية والجهاز الإداري والدعائي، والتقليل منهما، من أجل خفض قيمة المنتجات، بما يتناسب مع ارتفاع قيمة العملة المتعمد من قبل الصهاينة.

وتلجأ أكثر الشركات والمصانع اليابانية والأوروبية، إلى عمليات الدمج بين الشركات، للتخلص من القسم الأكبر من عمالها، وتقليص مصروفاتها، للمحافظة على نسبة أرباح معقولة للمساهمين، بغية استمرار عجلة دورانها، (مع الاستمرار في تنفيذ العقود المأسوية المبرمة قبل عام 1971، مع الشركات الأمريكية الصهيونية). لأن هروب المساهمين في الشركات الأوروبية واليابانية وتحويل مبيعات أسهمهم إلى البنوك، (لزجها في المضاربات المالية في أسواق المال الربوية، التي تصرف أرباحاً أكبر، من الأرباح التي تقدمها الشركات والمصانع) سيدفع إلى انهيارها، وانهيار اقتصاد دولها، وزيادة عدد العاطلين عن العمل، وزيادة الأمراض النفسية والجرائم بأنواعها، وزيادة تفسخ المجتمعات الأوروبية واليابانية.

ولتبقى الشركات والمصانع الأوروبية واليابانية المتورطة، باقية على قيد الحياة يجب عليها أن:

1- تنفذ عقود الخيانة الصهيونية الأمريكية التجارية الضخمة، التي تنخفض قيمتها الشرائية بانخفاض قيمة الدولار المزيف، حتى وصل إلى انخفاض 20 ضعفاً قياساً بقيمة الدولار الذهبي القديم، وقد تم هذا الانخفاض فعلاً خلال ربع القرن الماضي تدريجياً، وقد وصلت خسائر المبيعات المتأخرة إلى 95% عن قيمتها عند توقيع العقود قبل عام 1971.
2- تشد المساهمين في شركاتها إلى البقاء، وعدم الهرب إلى البورصات.
3- تسعى إلى بقاء قيمة أسهم شركاتها مرتفعة. لأن في انهيارها ما يؤدي إلى هروب المساهمين إلى البورصات، أو إلى شركات أخرى. وتؤول هذه الشركات إلى الزوال.
4- عليها أن تصارع ارتفاع الين واليورو، وما ينتج عن هذا الارتفاع من انخفاض المبيعات، في السوق المحلية والعالمية، كما ذكرت في الصفحة السابقة.

ولهذا اتجهت الشركات والمصانع اليابانية والأوروبية، إلى الدول ذات الأجور والأسعار المنخفضة، لتصنيع أكثر من 75% من منتجاتها، كالصين ودول شرق آسيا، والاكتفاء بتصنيع 25% من المنتج، وهذا مما يزيد في ارتفاع نسبة البطالة بين عمالها، وإن تصدير الخبرة التقنية العالية اليابانية والأوروبية إلى هذه الدول، رفع جودة المنتجات الشرق آسيوية ومكانتها مما أهّلها إلى منافسة المصانع، والصناعات اليابانية والأوروبية والأمريكية. ونظراً لانخفاض أسعار منتجاتها، فقد راح أغلب المستهلكين في العالم، يفضلون شراء المصنوعات الصينية والشرق آسيوية. مما ينذر بانهيار اقتصادي للدول الصناعية الكبرى، ودمارٍ لشعوبها.

ثانياً: تلاعب أمريكا والصهيونية بعملات الدول الفقيرة العربية والإسلاميةوالاشتراكية:

منعاً لطباعة أوراق نقدية خاصة بالدول الفقيرة والاشتراكية دون مراقبة أمريكية للكميات المطبوعة من هذه العملات، فقد عمدت أمريكا المتصهينة (من خلال هيمنتها على الهيئات الدولية) إلى مراقبة كميات عملات الدولة الفقيرة والاشتراكية، وضبطها بعد أن ألغت هذه الدول ارتباط عملاتها بالذهب، تحت الضغط السياسي والاقتصادي الأمريكي الصهيوني.

ولكن لماذا تحرص أمريكا والصهيونية، على ضبط كمية، العملات الورقية للدول الفقيرة بواسطة الهيئات الدولية وضبط طباعتها؟ **الجواب**: لكي لا تطبع هذه الدول عملاتها بلا ضوابط بعيدة عن المراقبة الأمريكية الصهيونية الخبيثة. ولكن لماذا؟ سنرى!

1- عمدت أمريكا إلى امتصاص عملات الدول الفقيرة والاشتراكية، عربية وإسلامية وغيرها، وطرح الدولار المزيف بديلاً عنها في أسواق هذه الدول، فأفقرت بذلك شعوب هذه الدول، من السيولة النقدية لعملاتها الوطنية، وبنسب متفاوتة لكل دولة. حسب انصياع وخضوع أنظمتها للهيمنة والسيطرة الصهيونية الأمريكية.

2- أدى تنفيذ الجريمة الاقتصادية الصهيونية الأمريكية عام 1971 كما ذكرنا،إلى تحرير الدولار من عقاله الذهبي(وتخلصت أمريكا من مبادئها الأخلاقية المتبقية لدى ساساتها) فانخفضت قيمته الشرائية ، و تبعه إلى انخفاض القيمة الشرائية لعملات الدول الفقيرة والاشتراكية، مما أفقد مواطني هذه الدول ودافعي الضرائب

فيها موارد أرزاقهم، وقدراتهم على تسديد ما عليهم من ضرائب للدولة. مما أفقد الحكومات أهم موارد ميزانياتها المالية السنوية، التي تغذي حاجات الدفاع والتنمية والتعليم والصحة والخدمات، ورواتب العاملين في الدولة. وإن تخلف دافعي الضرائب عن التسديد، يجبر الدول الفقيرة على الاستدانة بفوائد (مصائب) كبيرة من البنك الدولي، وبنوك الدول الغنية.

3- استمرار الانهيار الحاد للعملات الوطنية للدول الفقيرة، يعني استمرار الانهيار الاقتصادي لتلك الدول، سنة بعد أخرى، مما يؤدي إلى ازدياد الديون الدولية، وفوائدها الباهظة.

4- تراكم الديون وفوائد الديون على الدول الفقيرة، يجبر حكومات هذه الدول على تسديد تلك الديون، وفوائدها التي تجاوزت بحجمها الديون ذاتها، من الاحتياطي الذهبي الذي كان قبل عام 1971 احتياطي عملاتها الوطنية، التي كانت مخزونة في بنوكها المركزية والبنوك السويسرية.

5- إن الاحتياطي الذهبي الذي نهبته أمريكا والصهيونية من الدول الفقيرة، كما ذكرنا في البند 4 عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (اللذين حوّلت إليهما، ديون الدول الغنية على الدول الفقيرة) واللذين يهيمن عليهما الصهاينة، والدول الغنية. أما حصة الدول الغنية من هذا الاحتياطي الذهبي المنهوب، فيشتريها الصهاينة بدولارات أمريكية مزيفة، وتتحول إلى أرقام وهمية في حساباتها، ليمتص اليهود وحدهم الذهب.

فتصور أخي القارئ الآلاف المؤلفة من الأطنان الذهبية، التي انتقلت من الدول الفقيرة والاشتراكية، إلى اليهود الصهاينة، والتي وجد بعض منها في الطوابق السفلية لمركز التجارة العالمي، الذي انهارت طوابقه المائة العلوية في هجمات 11 أيلول سبتمبر عام 2001.

الفصل الثامن

امتصاص العملة السورية وتأثير ذلك على معيشة المواطنين ودخولهم

وإمعاناً في تلاعب أمريكا والصهيونية، في عملات الدول الفقيرة، ومصيرها من خلال امتصاص مدروس لهذه العملات، وبدقة كبيرة، للحفاظ على قيمة محددة لها، بارتفاع وانخفاض متحكم به، لضبط قيمتها الشرائية وكذلك لضبط أسعار الذهب. وهذه الدقة ضرورية جداً لهؤلاء المستغلين اليهود...لأن زيادة السيولة من العملة المحلية في أيدي الشعب، يوفر العمل للجميع، فلا يحتاجون إلى بيع مصوغاتهم الذهبية، ويوفر للشرفاء فائضاً من مال، يشترون به ذهباً يدخرونه.وهذان الأمران: (عدم بيع المدخرات الذهبية، وشراء الذهب عند توفر الفائض)، يضران بالمخطط اليهودي، الهادف إلى امتصاص ذهب العالم.

فإذا كانت القيمة الشرائية لعملة محلية لدولة فقيرة ما كبيرة، وكمية السيولة منها، كبيرة في أيدي شعبها، فإن هذا مؤشر لانتعاش شعبها، وزيادة فرص العمل لأبناء هذا الشعب. وكما أسلفت، سيكون الإقبال على شراء الذهب، وانخفاض نسبة العاطلين عن العمل، والفقراء والمجرمين، وازدياد فرص الزواج، وانخفاض نسبة العنوسة بين الفتيات، وارتفاع المستوى المعاشي للأسرة، وهذا يتحقق للدول التي تسير في ركب السياسة الأمريكية الصهيونية، التي تسمح للتغلغل الصهيوني في بلادها، والهيمنة على القرارات السياسية والاقتصادية لحكوماتها وهذا الانتعاش سيكون مؤقتاً انما الانتكاس وامتصاص ذهب هذه الدول من قبل اليهود سيأتي لاحقاً[1] ولئن خضعت الحكومات والحكام والعلماء والأغنياء وأساتذة الجامعات. فلن يخضع الأحرار والشرفاء المؤمنون،

---

[1]- كما حصل للدول العربية الخليجية نهاية 2005 وبداية 2006 عندما امتص الصهاينة 60-75 ألف طن من الذهب تعادل 600 مليار دولار ما خسرته في لعبة قمار الاسهم عندما ارتفع قيمة السهم 1000 ضعف ثم انهياره الى أسعاره التي كان عليها وانخفضت قيمة العملات الورقية عندما ارتفع الذهب من 37 ريال للغرام الذهبي الواحد الى 109 ريالات وانخفاض الدولار 50% عندما ارتفعت قيمة الأونصة الذهبية من 310 دولار إلى 620 دولار أي من 10 دولارات الغرام الواحد الى 20 دولار لقد أنجزت الصهيونية هذه المؤامرة بعد أن قتلت الرئيس الحريري

لأن وجود الرئيس رفيق الحريري حياً سيحبط هذه المؤامرة كما سيمر معنا

للهيمنة الصهيونية الأمريكية. والأيام القادمة ستشهد إن شاء الله ثورهم، في كل أرجاء المعمورة، لأن القصاص الإلهي العادل قادم.

أما التلاعب الأمريكي الصهيوني في عملات الدول الفقيرة (والتي لا تسير وفق الرغبات الصهيونية الأمريكية)، فهو الامتصاص للسيولة النقدية لهذه الدولة أو تلك.علاوة على مساهمتها، في تدمير القيمة الشرائية لعملاتها ويتم ذلك بواسطة عملائهما، والأغنياء الأغبياء والصيارفة، عندما يبدلون ما لديهم من مدخرات من عملة بلدهم الوطنية، إلى دولار أمريكي مزيف، يدخرونه بين أيديهم، خوفاً من ادخار عملتهم الوطنية، غير المستقرة في أسعار صرفها، ولقناعة هؤلاء الأغبياء، بأن مدخراتهم من الدولارات يمكن تبديلها متى شاءوا دون أن تنخفض قيمتها الشرائية، وهذا غير صحيح. غافلين إلى أن هذا التحويل، يضر بهم وبشعوبهم، أكثر مما ينفعهم ولو احتفظوا بذهب بدل الدولار، لكان خيراً لهم، ولكن للأسف: لا يوجد في البنوك إيداعات بالذهب، بل بدولار مزيف، ونتمنى أن تفتح البنوك الإسلامية حسابات أو مشاركات بالأونصات الذهبية،وهذا الايداع الذهبي للمشاركين فيها يبعدهم عن كنز الذهب (المنهي عنه في شرائع السماء) والمكتنز في الخزن الخاصة والذي يُحْرِم كانزيه والناس الإستفادة منه ، لعدم تحريكه وتداوله « والذين يكنزون الذهب والفضة ولاينفقونها» الآية 34-التوبة بين الناس وتآكله بدفع زكاته السنوية للفقراء

فإيجاد حسابات متحركة للذهب بدل الدولار (الذي فقد أكثر من نصف قيمته الذهبية من منتصف 2005وبداية 2006 عندما ارتفعت قيمة الأونصة الذهبية من 310 دولار الى 620 دولار ثم الى 725 دولار) وخسر مدخري الدولار أكثر من 50%من القيمة الشرائية والذهبية لمدخراتهم يعطي فاعلية وطمأنينة لمدخري الذهب الذي حافظوا على القيمة الشرائية لمدخراتهم من الانهيار الذي أصاب أصحاب الأسهم والسندات أو الأرصدة الدولارتية أو العملات الورقية الأخرى على مدى العقود السابقة

إن هذا التحريك الرائع والهام للمدخرات الذهبية يدفع الدول والأفراد والمؤسسات المالية الى ضرورة عودة الذهب رصيداً لعملاتها الورقية .مع ضرورة تحريك هذا الرصيد أيضاً (كي لا يصبح اكتنازه حرام) بعد أن يوعز الى المفكرين الاقتصاديين والشرعيين

المتنورين إ يجاد آلية مناسبة للعلاقات التجارية الدولية والمحلية للتعـــاملات الذهبيـــة أو الورقية المدعومة كلياً بالذهب

لقد آن الأوان لإعطاء عقولنا وأفكارنا مجالاً للإبداع الإيماني لخلق اقتصاد عالمي يفيد البشرية ويمنحها استقراراً وانتعاشاً لكافة شعوبها مضاداً للاقتصاد الربوي الذي ابتدعته الصهيونية ليمتلك اليهود فقط ذهب العالم ويبسطوا سيطرهم على الحكومات ليذلوها مع شعوبها .(أو تحويل الإيداعات الورقية إلى ما يعادلها بالذهب ريثما يُبعث الـــدينار الذهبي الإسلامي عملة متداولة بين دولنا وشعوبنا بعد أن تآكلت القيمـــة الـــشرائية للإيداعات الورقية في جميع البنوك المحلية والدولية) ،

يعلم الصهاينة والأمريكان: أن فقدان السيولة النقدية من بـــين أيـــدي أصـــحابها المحليين، (في الدولة الفقيرة المراد إخضاعها لهيمنتهم) سيعود بالأذى والـــضرر علـــى الحركة التجارية الداخلية، وحركة السوق المحلية، التي يتحرك فيها العمال والبـــائعون وأصحاب العمل والمشترون. وعندما تُمتص هذه السيولة النقدية من بـــين أيـــديهم، سيضطر المضطرون من المواطنين، إلى بيع ما يملكونه من ذهب يزين أيـــدي وصـــدور نسائهم وبناقم، وهذا هدف صهيوني خبيث لامتصاص الذهب المدخر لدى الطبقات الوسطى. والتي اتجهت من حياة الكفاية والغنى، إلى حياة الفقر والعوز. وهؤلاء كانوا أكثر طبقات الشعوب عدداً، وقد قاربت هذه الطبقة على الاندثار. لتبقى في المجتمعات الفقيرة، طبقة غنية أموالها معجونة بالحرام، والغالبية الفقيرة جداً.

أما طرح المخزون الكبير من العملات الوطنية للدول الفقـــيرة، والمختزنـــة لـــدى الصهاينة والأمريكان، (هذا المخزون الذي تجمع وعلى مدى سنوات مـــن عمـــلات البلدان الفقيرة المستهدفة)، فسيكون كبيراً جداً، تعجز حكومـــة ذلـــك البلـــد عـــن استيعابه، مما سينتج عنه، (وفق قانون العرض والطلب) الهيار عملة هذا البلـــد، أمـــام الدولار المزيف الهياراً كبيراً جداً.

إن عمليتي الامتصاص الطويل، لعملة دولة ما، وطرحها في أسواقها، بصورة كبيرة، من قبل عملاء أمريكا والصهيونية والمغفلين من أبناء ذلك البلد، وما ينتج عنهما مـــن تفقير لمواطني تلك الدولة، سيكون تدميراً ثانياً أو ثالثاً للقيمة الشرائية لعملـــة تلـــك الدولة إلى جانب التدمير الذي يلحقه بها ارتفاع أسعار الذهب. وهذه اللعبة ما زالـــت

مستمرة على الدول المستهدفة جميعها من اللوبي الصهيوني الأمريكي الكليبتوقراطي (الكتلة المدارة من قبل اللصوص).

وبعد أن ذكرنا المقارنة الكبيرة، بين بلدان توجد لديهم السيولة النقدية الكبيرة، ذات قيمة شرائية كبيرة لها، وما نتج عن ذلك، من خير ظاهر وشر مبطّن لهذه البلدان، (كالدول الخليجية مثلاً، التي انهارت عملاتها فقط 20 ضعفاً أو 95% من قيمتها الذهبية، متساوية مع انهيار 95% للدولار الأمريكي)، وبين بلدان عصية على أمريكا والصهيونية، وتتناوب عليها الحروب الاقتصادية، والسياسية الصهيونية، في جميع الميادين بحراب أمريكية: ابتدأتها بضغوطات، لفصل عملتها المحلية عن الذهب، لتخضع هذه العملة، لعمليات ربوية يومية وفق قانون العرض والطلب، وتتحطم القيمة الشرائية لها، ثم أعقبها امتصاص هذه العملة، وحرمان مواطني هذا البلد من عملتهم الوطنية، ثم ضغوطات سياسية، ينتج عنها أجواء حرب، كالتي تمارس على سورية مثلاً فيتسارع الجبناء المغفلون، إلى طرح ما لديهم من عملة سورية، واستبدال الدولار بها ويرفع الصهاينة أسعار الذهب، فتنخفض أسعار الليرة، وتضطرب أسعار المواد، وتضطرب حياة الناس، وكفايتهم المعاشية. (وذلك لضرب الوحدة الوطنية، ونسف تأييد الشعب السوري لقائده عندما لا يتمكن من إيقاف انهيار الليرة ودعمها واستقرارها).

إن الوجود الكبير للعملات الورقية في داخل دولها، وثبوت القيمة الشرائية لهذه العملات، على سعر شبه ثابت ⁻+ 0.01% سيكون عامل استقرار اقتصادي لهذه الدول، ويتم ذلك إذا استمر منع التداول الحر للعملات، وخاصة الدولار المزيف، مع عملة البلد، وزيادة دعم هذه العملة بالذهب. وذلك مخالفةً للأهداف الصهيونية، التي سعت منذ 1971، ولا زالت تسعى، إلى الإخلال باستقرار العملات العالمية، لأن العمليات الربوية تتهيج بهذا الإخلال، وتتهيج معها قوانين العرض والطلب مهلكة للعملات. ولضمان بقاء نهج الإخلال، تسعى الصهيونية وأمريكا إلى جعل الدولار الأمريكي المزيف، يغزو بحرية مطلقة جميع الدول.

إن التوعية الاقتصادية لاقتصاد سليم للأغنياء، ومعرفتهم بالحلال والحرام، في تعاملاتهم، والتوعية الدينية لهم، لتغليب مصالح شعبهم، على مصلحتهم الشخصية، والاكتفاء بأرباح معقولة والابتعاد عن الأرباح الفاحشة، لأن الأرباح الفاحشة ستعود بالدمار

على القيمة الشرائية لعملة بلدهم، فتزيد في تعاسة الغالبية الفقيرة من شعبهم. والتوعية الدينية الصحيحة، في جميع وسائل الإعلام، لاقتصاد إسلامي صحيح .... إن هذا كله يعود بالنفع على جميع فئات الشعب، ويراعى مصلحة الغني والفقير على السواء، ويسعى لترسيخ مكانة الذهب في جميع التعاملات. لأنه عملة السماء وعملة البشر، منذ آلاف السنين كما ذكرنا، في مواضع عدة.

ولابد من ردع مهربي العملات، من المسؤولين والتجار والسماسرة والصيارفة، لأن هروب هذه العملات، يُسهّل تخزينها في البنوك الصهيونية والأمريكية، مما يهدد جميع الدول صاحبة هذه العملات، ويجعل القيمة الشرائية لهذه العملات مهددة، لأنها في أيد خبيثة، تضمر الشر والاستعلاء، وإخضاع شعوب الأرض لسيطرتها. وخاصة عندما تمتص هذه الأيدي الخبيثة، النسبة العظمى للكمية المطبوعة، من عملات هذه الدول والمعروفة كميتها، من قبل الهيئات الدولية الصهيونية.

وإن تراكم الدولارات المزيفة التي تطبعها أمريكا في منطقتنا العربية والإسلامية تنذر بكارثة اقتصادية مدمرة وإن استبدال هذه المليارات من الدولارات بالذهب الذي نهبته الصهيونية على مدى العقود الثلاثة الماضية من بين أيدي شعوبنا وعودته إلى أمتنا ليحصن اقتصادنا وعملاتنا ويرسخ معالم الاستقرار لحياة شعوبنا ويكون احتياطياً مناسباً وطبيعياً لدينار إسلامي تحتاجه شعوبنا كعملة قوية بديلة عن عملات دمرها الدولار وحطم قيمتها الشرائية، وإن أجيالنا القادمة ستلعن قادتها وأنظمتها التي جعلت دولار لعب الأطفال يغزو دولها ليحطم آمالها ومستقبلها ويطحن لقمة عيشها ويمتص 95%من استحقاقات الشرفاء والفقراء وأجورهم التي كانت قبل تنفيذ الجريمة 1971.

الفصل التاسع
البورصة في الدول الفقيرة وهيمنة دولار المونوبولي على أسواق العالم

بعد أن يجمع الصهاينة وعملاؤهم العملات العالمية، وخاصة عملات الدول المعادية لهم لترمي بهذه العملات في الأسواق المالية لهذه الدول، مما يهدد بمعاودة الانخفاض الحاد للقيمة الشرائية لعملات هذه الدول، ويصبح سوق المال، مقصلة فوق رقاب فقراء ذلك البلد. كما حصل لمصر الشقيقة ودول نمور شرق آسيا، حيث انهارت عملاتها خلال بضعة أشهر 35% من القيمة الشرائية لها. وقد كان هذا العمل الخبيث، من قبل الصهيونية وأذنابها الأمريكان وعملائهما، فركة أذن لمسؤولي هذه الدولة، لإلغاء التفكير بالخروج عن الطاعة العمياء، بعد أن اخترق الدولار الأمريكي المزيف بلدانها، وأصبح العملة الرئيسية المؤثرة، في اقتصاديات هذه البلدان، كما حصل لسورية عندما فتحت أسواقها للدولار، وجعلت تداوله حراً. فانخفضت قيمة الليرة السورية من 125إلى 300ضعف،وفق معادلات الشريف المظلوم لانهيار العملات الورقية العالمية.

لقد أشرت في مقدمة هذا البحث إلى المرتكزات الأربعة، التي قامت عليها المخططات الصهيونية، منذ النصف الثاني في القرن العشرين، بهدف الاستيلاء على العالم، وإقامة الإمبراطورية الصهيونية العالمية، التي تحكم حكومات العالم، وعن طريقها شعوب العالم. وما إنشاء البنوك الربوية، ثم أسواق البورصة، التي تحولت إلى أسواق مال، طحنت العملات الورقية، ثم انتشار هذه الأسواق الخبيثة، لتعم كافة الدول، ناشرة فلسفة ربوية ارتكزت على النظريات الاقتصادية الصهيونية، التي أنتجت الدمار الاقتصادي، الذي أصاب دول العالم الفقيرة والاشتراكية، ثم الدول الصناعية والغنية، التي ستأتيها الضربة القاضية لسيف الظلم الصهيوني، بعد ضربات عدة مرت عليها. لأن الظالم سيف الله في الأرض يقتص به ثم يقتص منه، كما ذكرت.

ولو أن إلغاء معاهدة بريتون وودز، تم دون وجود هذه الأسواق المدمرة للمال، والإنترنت وشبكات الكومبيوتر العالمية، لكان الانهيار المحتوم للدولار حاصلاً لا محالة، (إن لم تتراجع أمريكا عن إلغاء معاهدة بريتون وودز). ولكن وجود هذه الأسواق

الخبيثة والانترنت وانصهارهما معاً على مستوى العالم، سارع بتدمير القيمة الشرائية للعملات العالمية ، وسحقت الكفاية المعاشية لكافة شرائح الشعوب الفقيرة في العالم.

لقد حصل الانهيار والدمار الاقتصادي للعالم، في زمن قصير جداً، عجزت العقول عن استيعاب المؤامرة الصهيونية الأمريكية، التي نفذتها الصهيونية وأمريكا عام 1971، (وحتى إعداد هذا البحث الجريء الذي قام بتعرية هذه الجريمة، وكشفها على حقيقتها) ووقف حيالها أغنياء الماضي والشرفاء والأحرار والفقراء حيارى، متسائلين كيف حصل هذا الدمار لنا ولحياتنا؟ من هم المجرمون؟ من هم المتواطئون؟ من هم الجبناء الذين كان عليهم أن يكشفوا الحقيقة؟ ولكن ماذا لو عرفوها، هل سيحركون ساكناً أم سيقفون عاجزين؟

الجواب: إن أهواءهم ومصالحهم، مع المجرمين لا مع شعوبهم:

وسورية الصامدة اليوم في وجه المخططات الخبيثة منغمسة في المعاناة الاقتصادية التي سببتها لها هذه المخططات الخبيثة ودمرت القيمة الشرائية لليرة السورية 300 ضعفاً، (كما ذكرنا، رغم منع التداول الحر للعملات الأجنبية، لأن رئيس البلاد مؤمن، بأن التداول الحر للعملات الأجنبية، يعرّض الليرة السورية إلى انهيار كبير جداً، كما انهارت عملات الدول الفقيرة، عندما اخترق الدولار دولها) ورغم عدم وجود سوق للمال والأوراق المالية فيها، فكيف سيصبح حال الفقراء في سورية، (والمساكين الذين يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف، الذين أصبحوا أكثر من 75% من شعبها)، عند تشغيل بورصة دمشق؟ وأسأل الله أن تصيب السوق وأهله صاعقة من السماء، قبل أن تفتك بفقراء البلاد وساكنيها. وعندما سُمح بالتداول الحر للعملات في سورية، انخفضت الليرة من 125 – 300 ضعف خلال فترة قصيرة. لأن الصهيونية وأمريكا أصبحتا تستطيعان بسلاحي الذهب والدولار المزيف، أن تدمرا اقتصاد أي بلد في العالم، يعصي أوامر اللوبي الصهيوني الأمريكي الإسرائيلي. ونعود ونؤكد على أن سلاح الأحرار المضاد، هو كشف الجريمة الصهيونية الأمريكية لشعوب العالم، ليعود الذهب رصيداً كاملاً لعملاته الورقية وللعقود التجارية المحلية والدولية.

وكيف سيصبح حال الفقراء، والقيمة الشرائية لليرة السورية، عندما يصبح تبادل العملات والدولار المزيف حراً، بين جميع المواطنين والأجانب، والمستثمرين العرب

وغير العرب، من داخل البلاد وخارجها. ناهيك عن العداوة الواضحة، بين الشعب السوري بقيادة رئيسه الشاب، وبين الصهيونية وأمريكا، لأن سورية تقف بوابة للصمود العربي والإسلامي، في وجه المخططات الصهيونية، وهيمنتها على المنطقة. ومع وجود المليارات العديدة جداً من النقد السوري، في المخازن الأمريكية الصهيونية، والتي امتصتها أمريكا المتصهينة من أيدي الشعب السوري، عن طريق الأغبياء والمهربين. والتي تنتظر أمريكا وعملاؤها زجها في البورصة، المزمع إقامتها في دمشق، لتهدد بهذه المليارات الشعب السوري، وشرفاءه وفقراءه لدفعهم إلى: الانقياد الأعمى لأمريكا والصهيونية وإسرائيل. أو إتمام الدمار لها ولاقتصادها. ولامتصاص ما بقي من الذهب، الذي لم يستخرج بَعْدُ من الأراضي السورية، والتي تختزنه سورية من الحضارات التي قامت على هذه الأرض الطيبة. علماً بأن الصهيونية قد استولت على الكنوز الذهبية التي استخرجها مغفلون وباعوها بدولارات مزيفة فاقدة لـ 95% من قيمتها وأودعوها برقم وهمي في حسابات مصرفية خارج البلاد، وحرموا الشعب السوري من هذه الكنوز.

وجواب هذا السؤال: إن أية إصلاحات اقتصادية لأي قطر، من أقطار العالم، لن تعطي أي نجاح أو ثمرة طيبة، طالما أن هذه الإصلاحات تقوم على الفلسفة الاقتصادية الحديثة، والمعمول بها دولياً اليوم، والمرتكزة على النهج الربوي الصهيوني، الذي يخالف النهج الإلهي، الوارد في رسالات السماء، القرآن والإنجيل وحتى التوراة، والتي اعتمدت جميعها الذهب لا غير: عملة وحيدة صالحة لمعاملات البشر، التجارية وغيرها، ويؤيدهم تاريخ البشرية النقدي المتبع منذ آلاف السنين. لأن جميع العقود التجارية للمواد المصنعة والزراعية التي تتم بأية عملة نقدية ورقية سيكون محصلتها الظلم والغبن بعد انهيار القيمة الشرائية للعملات (راجع العقود التي أبرمتها الشركات الصهيونية بالدولار قبل عام 971 ولا زال تنفيذها مستمراً حتى اليوم ولكن بقيمة 5% عما كانت عليه ساعة إبرام العقد. أي بخسارة 95%)، أما العقود التي تتم بالذهب أو ما يعادل قيمتها ذهباً، فهي العقود العادلة والشرعية وإن خالفت القوانين الوضعية التي سنّها علمانيون مغفلون ابتعدوا عن شرائع الله العادلة وجهلوا المخططات الصهيونية التي بثّت السموم في النظريات الاقتصادية التي تداولتها الجامعات العالمية التي ابتعدت من النهج الإلهي.

الفصل العاشر
النتائج المدمرة للجريمة الاقتصادية

أخي القارئ الحر. ستبدو لك نتائج هذه الجريمة القذرة من خلال أمثلة ومقارنات[1] وإن مساهمتك الشخصية في هذه المقارنات، وتناولك لأية مادة أو سلعة أو منتج زراعي أو صناعي أو تجاري تعرف أسعارها جيداً، ومدونة في دفاتر حساباتك القديمة، قبل 1971 (أي قبل إلغاء معاهدة بريتون وودز، ونسف ارتباط الدولار القديم بالذهب)، وأسعارها الآن. ستكون مساهمة طيبة منك أرجو أن ترسلها إلي.

وذلك لتقف أخي القارئ الكريم، على الخسائر الفادحة التي تكبدها اليوم، كل من الفلاح والعامل والحرفي والتاجر الشريف. تلك الخسائر التي أكلت كفايتهم المعاشية، بعد أن حُطّمت القيمة الشرائية لعملتهم الوطنية، التي تقدّر بها أسعار المنتجات والمواد والأعمال، التي يتعامل بها هؤلاء الشرفاء بيعاً وشراءً. ومدى تأثير الانخفاض الحاد للقيمة الشرائية للعملة الوطنية، على كفايتهم المعاشية، وكذلك قلة أو كثرة وجود السيولة النقدية من العملة الوطنية، بين أيدي الشعب.

فإن فقدت العملة الوطنية قيمتها الشرائية، أو قل تواجدها: كيف تؤثر سلباً، على حياة كافة هؤلاء الشرفاء الكادحين، وكيف إن احتفظت تلك العملة لبلد ما بقوتها الشرائية، مقابل الذهب أو الدولار الذهبي القديم، تؤثر إيجاباً على حياة جميع شرائح الشعب، وتجعل الاستقرار الاقتصادي، (الذي كان مخيماً على العالم قبل عام 1971) ينشر الرخاء على جميع المواطنين، ولجميع الشرائح الاجتماعية.

وسنتناول تأثير المعونات المالية الضخمة لمزارعي الدول الغنية، على تخفيض أسعار المنتجات الزراعية للدول الفقيرة، التي لا يتقاضى المزارعون فيها أية معونات مالية. بل على العكس تماماً، تباع أراضيهم تسديداً للديون المتراكمة عليهم، نتيجة لآثار الجريمة الاقتصادية المروعة، التي دمرت أسعار محاصيلهم.

والآن أتناول مقارنة أسعار مادة القطن، قبل عام 1971 واليوم، لأن هذه المادة مهمة جداً. لأنها زراعية صناعية تجارية غذائية، يقوم بزراعتها وصناعتها والاتجار بها،

---

(1) لأسعار مواد زراعية وصناعية وتجارية قبل عام 1971 وبعده:

وعصر بذورها عدد كبير من العاملين. وإن انهيار أسعارها، يعني تدمير الكفاية المعاشية لكل هؤلاء العاملين، في زراعة وإنتاج وتسويق وتصنيع هذه المادة المهمة، التي تفيد المجال الزراعي والصناعي والتجاري الداخلي والخارجي في قطرنا، وأقطار أخرى تهتم بزراعتها في العالم. والتي تعاني شعوبها ما تعانيه شعوبنا من شقاء، نتيجة المخططات الصهيونية، التي دمرت حياة الفقراء والشرفاء في العالم أجمع. ولا زالت تأثيراتها المدمرة، تهلك الحرث والنسل. ولن توقفها إلا العناية الإلهية، التي تمهل ولا تهمل.

إن انهيار أسعار القطن عالمياً، سببه الدعم المادي الكبير لمزارعي القطن في الدول الغنية. تلك الدول التي تستهلك أكثر مما ينتجه مزارعوها بأضعاف المرات. وتسعى لشراء القطن رخيصاً من الدول الفقيرة، للاستفادة من فروق أسعاره المنخفضة قياساً بأسعار قطن الدول الصناعية. وهذه الفروقات تفوق أضعاف قيمة الدعم، الذي تقدمه الدول الغنية لمزارعيها، ليصبح هذا الدعم على حساب مزارعي القطن بالدول الفقيرة، أي أن الدول الغنية هي التي تحصد فروقات أسعار القطن الرخيصة، التي تستوردها من الدول الفقيرة، فقسم منها يذهب إلى مزارعي الدول الغنية، والقسم الأكبر إلى جيوب المستوردين، وخزائن الدول الغنية.

مما يعني أن الصهيونية والدول الصناعية الغنية ساهمت واشتركت، في تضخيم الفقر في الدول الفقيرة، إضافة إلى تحطيم عملاتها، مما ينذر بالفقر الأبدي للدول الفقيرة، والغنى الأبدي لليهود مالكي الذهب. ولن يتم القصاص منهما إلا بثورة الفقراء والشرفاء الأحرار في العالم على اليهود وأعوانهم الأمريكان المتصهينين، وهذا قريب إن شاء الله تعالى.

لقد تحطمت أسعار القطن مرتين:

1- عندما دمرت أسعاره عالمياً، عند دفع الإعانات الزراعية لمزارعيه في الدول الغنية.

2- عندما انهارت القيمة الشرائية لليرة السورية 300 ضعف.

وإن إدخال قيمة انهيار الليرة السورية (التي استخرجت من معادلات الشريف المظلوم لانهيار العملات الورقية العالمية، وفق مقياس الدولار القديم والليرة والدولار الجديد، ووفق مقياس الذهب)، في حساب أسعار القطن القديمة والحديثة، تبين الخسائر

الفادحة التي تكبدها المزارعون، وأصحاب الأراضي، والعمال المصنعون والمتاجرون، بهذه المادة المهمة.

سعر الطن الواحد من القطن السوري من أرضه قبل عام 1971 بالليرات القديمة والذهب	ما يعادله السعر القديم للطن اليوم: السعر القديم × مقدار انهيار الليرة وفق المعادلتين	أسعار الطن الواحد من القطن السوري في مزارعه اليوم بالليرات الحالية والذهب	مقدار الخسارة الفادحة التي تكبدها المزارعون وأصحاب الأرض عن كل طن من القطن السوري بالليرات والذهب
700 ليرة سورية 700÷3.65=90غ ذهب (قيمة غرام الذهب من الليرات السورية قبل عام 1971 هو 3.65 ل.س)	700×300=210000ل.س 190×1100=209000ل.س (باعتبار قيمة غرام الذهب آذار 2006 هو 1100ل.س)	30000ل.س حالية 30000÷1100=27غرام	210000-30000= 18000ل.س 190-27= 163 غرام ذهب

وإذا تابعنا مسيرة القطن، من المزارع إلى المصانع والمستهلكين، وعرفنا أسعاره قبل عام 1971 بعد خروجه من المزارع إلى المحالج، وكذلك أسعاره قبل المحالج، وبعد خروجه منها، وأيضاً أسعاره واصلة إلى المصانع، لتصنيعها أقمشة قطنية. وأسعار الأقمشة عند وصولها إلى المصانع، ثم إلى التجار والمستهلكين، وقارناها مع الأسعار اليوم.

أي قارنا الأسعار والأرباح، التي تتوزع على كل هذه الشرائح، التي تعمل على إنتاج وتصنيع وتجارة القطن قبل عام 1971، وقارناها مع أسعار وأرباح اليوم، لهالنا حجم الخسائر الهائلة من الأرباح، التي خسرها كل من صاحب الأرض والمزارعين، الذين سهروا على خدمة الأرض، مدة موسم كامل، وكذلك هالنا خسائر من عملوا، في نقلها وتصنيعها وتجارتها، إلى أن وصلت إلى المستهلكين داخل البلاد وخارجها.

فأين ذهبت الأرباح، عندما هبطت أسعار القطن اليوم إلى 30000 ليرة سورية، أو من 190 غرام ذهب إلى 27 غرام، وإذا تم حسم تكلفة البذار والمبيدات والمازوت، فماذا يبقى لكل هؤلاء الشرفاء، العاملين في زراعة القطن؟ لقد خسر العاملون في زراعة القطن، أكثر من 95% من أرباح القطن، التي كان يجنيها أسلافهم

قبل عام 1971. فمن امتص هذه الأرباح في النهاية؟ امتصها اليهـــود المرابـــون (عندما حطموا السياج الذهبي للعملات) لنهب ذهب العالم.

لقد كانت الأرباح كبيرة، والإنتاج وفيراً والحياة هانئة. لكل العاملين في إنتاج هذه المادة الحيوية وتصنيعها وتسويقها، لذا كانت الأراضي تنتج آلاف الأطنـــان ســـنوياً، وتحمل الشاحنات مئات الأطنان إلى المحالج يومياً، من جميع مناطق الجزيرة الـــسورية، التي تزرع القطن السوري المميز.

كانت تكلفة الطن الواحد من القطن عام 1971 وما قبل، لا تزيد عن 200 ليرة سورية، وأرباح إنتاج الطن الواحد حوالي 500 ليرة سورية، توزع كالآتي:

60% من قيمة مبيع الطن الواحد (وهو 700 ليرة ســـورية/ طـــن) لـــصاحب الأرض، الذي يدفع التكاليف (بذار ـــ سماد ـــ مبيدات ـــ مازوت ـــ دفعات مقدمة إلى المزارعين للمعيشة، تقتطع من حسابهم عن انتهاء الموسم).

40% من قيمة مبيع الطن الواحد، للمزارع وعائلته وعمال القطف.

لهذا كان الإنتاج وفيراً، وداعماً لخزينة الدولة، والحياة رغيدة للجميـــع، وإذا وزّع قيمة الطن الواحد على مستحقيه، وقارنا التوزيع اليوم وما قبل عام 1971، لظهرت الفروقات المذهلة، وهول الجريمة الاقتصادية.

نحسم تكاليف الإنتاج الذي هو 200 ل.س عن كل طن قبل 1971.

60%=420-200=220ليرة سورية قديمة كان يحصل عليها صاحب الأرض عن كـــل 1 طن نحسم أجور عمال القطف، الذي هو 60 ل.س عن كل طن قبل 1971.

40%= 280-60= 220ليرة سورية قديمة كان يحصل عليها المزارع وعائلته عن كـــل 1 طن وإذا أدخلنا مقدار انهيار الليرة السورية 300 ضعفاً، وفق معادلات الشريف المظلوم لمعرفة الأرباح التي كان يتقاضاها كل من صاحب الأرض والمزارعين بما تعادله اليوم:

220×300= 62000 ليرة سورية حالية ما تعادله اليوم ال220 ل.س أربـــاح إنتاج 1 طن من القطن قبل 1971، لكل من صاحب الأرض ومثلها للمزارع.

أما اليوم فإن مبيع الطن الواحد من القطن في أرضه، لا يزيد عن 30000 ثلاثين ألف ليرة سورية، تمتص تكاليف الإنتاج 80% من قيمة الطن الواحد، ويبقى 20% من قيمة الطن فقط، لصاحب الأرض والمزارعين وعائلاتهم وعمال قطف القطن، أي أرباح هؤلاء عن الطن الواحد من القطن فقط 6000 ليرة سورية من الليرات الحالية، وتوزع عليهم بالنسبة التالية:

50%= 3000 ليرة سورية حالية، ما يحصل عليه صاحب الأرض اليوم، عن كل 1 طن من القطن تنتجه أرضه، مقابل ما كان يحصل عليه قبل الجريمة، والتي تعادل اليوم 62000 ل.س.

50%= 3000 ليرة سورية حالية، ما يحصل عليه المزارعون وعائلاتهم اليوم وعمال القطف، من إنتاج طن واحد من القطن، مقابل 62000 ليرة سورية حالية كانت تعادل 220 ليرة سورية قديمة، أي أقل من 5% مما كانوا يتقاضونه قبل عام 1971.

وقد أدى هذا التباين الهائل في أسعار القطن اليوم، وأسعاره قبل عام 1971، إلى خفض الإنتاج، وهروب المزارعين وعمال القطف، إلى المدن سعياً وراء لقمة عيشهم، ومنهم من هاجر إلى العراق ودول الخليج ولبنان، للعمل بأعمال مهينة أو وظيفة وضيعة، وبارت أراض، وباع بعضهم هذه الأراضي، وحجزت البنوك بعضاً منها تسديداً للديون المتراكمة، على الأرض وصاحبها، ومنهم من هاجر إلى خارج البلاد، أو سكنوا المدن. وكره أبناؤهم وأحفادهم، الأرض والزراعة والبلد.

ومثال آخر: على ما فعلته الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية الأمريكية عام 1971، من دمار للحياة المعاشية والكفاية للفقراء والشرفاء في العالم. نراه أيضاً عندما نستعرض، التباين بأسعار إنتاج صفيحة زيت الزيتون قبل الجريمة المذكورة وبعدها.

ونبتدئ من زراعة شجرة الزيتون ورعايتها حوالي خمس سنوات حتى تثمر، وعناية الفلاح بها خلال عامين، لأنها تثمر عاماً ولا تثمر عاماً.

عندما تثمر شجرة الزيتون، تحتاج إلى عمال لقطف ثمرة الزيتون، وآخرين لعصره وجمع الزيت، وعمال تصفيح الصفائح الفارغة، وآخرين لتلحيم الصفيحة، ثم نقله للمدن.

وما بين هؤلاء، تتوزع أرباح صفيحة زيت الزيتون، ومقارنة أسعارها قبل الجريمة الاقتصادية الصهيونية الأمريكية عام 1971 وما بعدها، وما وصلت إليه أسعار الصفيحة اليوم، بعد انهيار الليرة السورية 300 ضعفاً. وبعد فقدان السيولة النقدية، من الليرات السورية من بين أيدي الشعب السوري المستهلك لزيت الزيتون. تلك السيولة التي امتصتها أمريكا، وحرمت الشعب السوري من عملته الوطنية، لتركيعه وإخضاعه للسياسة العدوانية الصهيونية الأمريكية.

لقد كانت صفيحة الزيت تباع في معاصر الزيت بحوالي 20 ليرة سورية، وكان سعر غرام الذهب آنذاك قبل عام 1971 هو 3.65 ليرة سورية، فيكون سعر صفيحة زيت الزيتون الصافي في المعصرة، من الذهب 5.5 غرام ذهب ويقوم الوسطاء من التجار الصغار بإيصالها إلى المدن، لتصل إلى المستهلكين، وتجار الجملة، فيشتريها المستهلك نقداً أو تقسيطاً بحوالي 36.5ل.س قديمة، أي بـ 10غرامات ذهب.

أما الوسطاء والتجار الصغار وتجار الجملة، فكانت تصل أرباحهم بالصفيحة الواحدة إلى 16.5 ليرة سورية. أي يتوزع هذا الربح على التاجر، الذي يجمع الزيت من المعاصر، والتاجر الذي يجمعه من هؤلاء حتى يصل الزيت إلى تاجر الجملة في المدينة، ثم تاجر المفرق في المحلات.

فإذا قارنا أسعار صفائح زيت الزيتون الصافي، الآن وما قبل 1971 بالذهب، وبالليرات السورية القديمة المدعومة كلياً بالذهب، وقارنّاها بالليرات السورية الحالية التي انهارت 300 ضعفاً، وفق معادلات الشريف المظلوم لانهيار العملات بمقياس الدولار القديم والدولار الجديد وبمقياس الذهب.

20 ل.س (قيمة صفيحة الزيت في المعصرة 971) ×300 ضعفاً (انهيار الليرة) = 6000 ل.س.

5.5 غرام ذهب(قيمة صفيحة الزيت في المعصرة)×1100ل.س(قيمة الغرام الذهب بآذار 2006)=6050 ل.س.

وهو السعر الذي يجب أن يتقاضاه الفلاح في المعصرة ثمناً لصفيحة الزيت.

لو احتفظ العاملون والمنتجون لزيت الزيتون بأرباحهم، وكفايتهم المعاشية التي عاشوا فيها قبل عام 1971، أي قبل أن تفتك بهم الجريمة الصهيونية، لاشتراها مستهلكو الزيت في المدن بأكثر من 10000 ليرة سورية، ولباع الفلاحون صفيحة زيت الزيتون في معاصر الزيت بـ 6000 ليرة سورية، ولكن المخططات الصهيونية، التي خططها الصهاينة أعداء الله منذ عشرات السنين أدت إلى الإيقاع بشعوب الأرض: (إفساد خاصتهم ـ تجويع عامتهم ـ ومحاولات تجهيل الشعوب بدينهم، ليخضع الجميع لأهواء نفوسهم الفاجرة فيسهل على الصهاينة اقتيادهم وإخضاعهم).

إن انخفاض القيمة الشرائية لليرة السورية، ثم تأثيرها على انهيار الكفاية المعاشية للمواطنين، تلاه بعد ذلك مؤامرة صهيونية أخرى، هي افتقاد السيولة النقدية من النقد السوري، من بين أيدي الشعب في سورية، (التي تقف ضد الهيمنة الصهيونية) لتدمير لقمة عيش فقرائه وشرفائه.

إن هذه الجرائم مجتمعة، حالت دون وصول أسعار صفائح زيت الزيتون، وجميع المنتجات والمواد الخام التي تنتجها الشعوب الفقيرة، إلى أسعار معقولة، تغطي تكاليف إنتاجها، وأرباح تؤمن التكاليف المعيشية الضرورية، للمنتجين والتجار وتبعدهم عن شبح الجوع والعوز.

إن الفقراء والشرفاء الذين ينتجون زيت الزيتون، ويعيشون على زراعة الزيتون، وإنتاج الزيت وتجارته، عندما انهارت أسعاره انهارت حياتهم أيضاً. حتى صرت ترى أخي القارئ، صفائح زيت الزيتون الصافي يبيعها الفلاحون في شوارع المدن، بمبلغ لا يزيد عن ربع قيمتها القديمة قبل عام 1971، أي بأقل من 2500 ليرة سورية، أي حوالي 2 غرام ذهب، بعد أن كان سعر الصفيحة في المدن لا يقل عن 10 غرامات ذهبية.

لقد خسر جميع من اشتغل بتحضير صفيحة زيت الزيتون، وأمثالهم من الفلاحين والعمال والتجار، أهم موارد رزقهم السنوية، وخسروا الكفاية المعاشية التي كانوا يعيشون في ظلها. لقد أفقدتهم الأيدي الصهيونية القذرة، استقرار حياتهم وأملهم في

المستقبل. إنها الأيدي الصهيونية القذرة، عندما أجبر اللوبي الصهيوني الأمريكي الإدارة الأمريكية الغبية، على إلغاء ربط الدولار بالذهب عام 1971، وعندما غابت عن عقولهم الحكمة الإلهية، التي حرّمت الربابين العباد، وعندما غابت هذه الحكمة الإلهية عن عقول الخاصَّة، (وهم قادة المجتمعات الإسلامية والمسيحية من غير اليهود)، الذين سيطر الفكر الصهيوني عليهم، وأعمى أبصارهم وبصيرتهم، وتخلوا عن حمل هموم من وكَّلهم الله برعايتهم، من الأكثرية الساحقة الفقيرة والشريفة من شعوبهم.

وإننا لو استعرضنا أخي القارئ الغيور أمثلة أخرى، وقارنا بين أسعار جميع المنتجات الزراعية والصناعية والحرفية، قبل الجريمة الصهيونية الأمريكية وبعدها، في قطرنا وفي أقطار الدول الفقيرة والاشتراكية وحتى الغنية، لهالنا ما حققته هذه الجرائم والمؤامرات، التي ارتكبتها الصهيونية ضد شعوب العالم بفقرائه وأغنيائه.

ومن النتائج المدمرة للحرب الاقتصادية الصهيونية على شعوب العالم :

1- تجارة الأسهم 2- بيع التقسيط

أولاً- تجارة الأسهم حرام ، أما التنازل عنها للغير بنفس قيمتها الذهبية فلا.فهو الحلال بعينه

إن قيمة السهم مال وبيعه بمال مع الربح يصبح أحد أشكال الربا . لأن الربا هو : بيع المال بالمال مع الربح.أياً يكون هذا المال الورقي أو الرقمي فإنه يعود الى قيمته الذهبية . مثال أن تباع أسهم قيمتها بالعملة المحلية أو الدولار المزيف أو غيره، فكلا القيمتين:قيمة الشراء وقيمة المبيع يجب أن تكونا بنفس القيمة الذهبية .فهنا فالتبايع أو التنازل للغير يكون حلالاً. أما إذا حصل فرق بالقيمتين فالتبايع حرام . (ونستدل على حرمتها من النتائج المدمرة لتجارة الأسهم في الألاعيب الصهيونية لامتصاص الذهب). أما أرباح الأسهم فيجب أن تكون على الأرباح الحقيقية للشركات والمؤسسات والمصانع المنتجة .

وأما تجارة الأسهم في البورصات والتي روجت لها الصهيونية على مدى العقود السابقة فإنها قمار وربا في آن واحد ؛ لأنها لا تقوم على الأرباح الحقيقية للشركات بل على ألاعيب سماسرة وصهاينة وأصحاب شركات مقامرين .

الشرح : كانت قيمة السهم قبل الجريمة الاقتصادية الصهيونية مقدرة بالذهب عندما كان الدولار وجميع العملات الورقية العالمية ذات رصيد كامل من الذهب . وبعد الجريمة المذكورة ، أصبحت قيمة الأسهم مرتبطة بالصهاينة فقط الذين يخفضون وحدهم أسعار الذهب ويرفعونها دون غيرهم ليمتصوا الذهب من بين أيدي شعوب الأرض ، فتارة من يحتفظ بالذهب دون العملات الورقية الأخرى يربح . وحتى يمتص الصهاينة أرباحه الذهبية يرفعون قيمة السهم تارة أخرى ليصبح من يستثمر أمواله بالأسهم يربح أكثر ممن احتفظ بالذهب . فيعود الذي احتفظ بالذهب يبيع ذهبه الى الصهاينة ليشتري بها أسهماً مسمومة وهكذا دواليك .

تلك هي اللعبة التي لعبها الصهاينة منذ عام 1971 وحتى اليوم . وآخرها لعبة الأسهم في البورصات العربية من نهاية 2005 وحتى حرب لبنان المظفرة 2006 عندما فقد الأخوة الخليجيين أكثر من 75ألف طن من الذهب خلال أيام معدودة والتي تعادل أكثر من 600 مليار دولار أمريكي مزيف : عندما ارتفعت قيمة السهم 1000ضعف لتتكدس في منطقتنا العربية والإسلامية مع القروض السخية على بعض حكوماتها مليارات المليارت ليس من اليورو بل من الدولارات المحتضرة المتجهة الى الفناء التام بعد أن فقدت حتى الآن 95%من قيمتها الحقيقية الذهبية التي كانت عليها قبل الحرب الاقتصادية الصهيونية عام 971 .

ثانياً–بيع التقسيط:ربا،وإنه صناعة صهيونية روّج لها اليهود في أمريكا وأوروبا ليمسكوا برقاب الفقراء ثم نقلتا هذه الصناعة إلى امتنا مع الجريمة الاقتصادية التي قضت على فوائض المدخرات المدخرة من الكفاية المعاشية التي كانت تعيش عليها الشعوب قبل 1971إن المقاصد الأولى لشرائع السماء : نشر رسالة الدين من قبل رجال الحكم وطلاب العلم والتجار المتنقلون بين الأقطار والقارات الذي يحث العباد على التآخي والتعاون والمنفعة وهو التواصي بالحق كما قال الله في كتابه العزيز «والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر»

لذا كان التجار المسلمون الأوائل هم الذين نشروا الإسلام في كل الأقطار التي وصلوا إليها ، فكان همّ التاجر في المقام الأول نشر رسالة الإسلام وعدله . وفي المقام

الثاني تعاملاتهم التجارية بأخلاق الإسلام التي علمهم إياها قرآنهم ورسولهم ،فانعكس إيمانهم هذا على علاقاتهم التجارية والاجتماعية مع الآخرين . فاعتنقت الإسلام الأقوام التي أوصلوا إليهم عقيدتهم واشترت بضائعهم وحمّلَتهم بضائعها في علاقات يسودها المحبة والتآخي والتسامح فاكتسبوا حظي الدنيا والآخرة بنشرهم للإسلام واغتنائهم من المال الحلال .

لذا فإننا نطرح هذه المقدمة لنصل الى السؤال الآتي : هل البيع بالتقسيط الذي روج له اليهود يصل بالمتعاملين البائع والشاري الى هذه المقاصد العظيمة لشريعة السماء ؟

أم أن الجشع والظلم والضغينة والحسد والحقد والعداوة تحل محل مقاصد الشرع الأنفة الذكر ؟ وماذا لو أن البيع بالتقسيط كان بنفس أسعار البيع نقداً وبالأرباح المعقولة لأرباح الأسعار النقدية ؟ الجواب : إن هذه التجارة مباركة من الله تعالى لأنها حلال يشع منها النور والرحمة والتعاون بين العباد وقال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم « أحب لأخيك ما تحبه لنفسك » وقال الله تعالى : ((لا تنسوا الفضل بينكم)) ولكي لا يُهضم حق بائع التقسيط بالسعر النقدي لانخفاض أسعار العملات الورقية بالجريمة الصهيونية المستمرة تقدر قيمة السلعة بما يعادلها من الذهب ، ابتداءً من شرائها تقسيطاً أو نقداً من المصانع وانتهاءً إلى استرداد آخر الأقساط الشهرية أو الأسبوعية أو تسديد قيمتها الى المصانع بنفس المعادلة الذهبية على أن لا ننخدع بالانخفاض المتعمد من قبل اليهود للذهب.لأن الذهب هو عملة السماء كما وردبالقرآن والإنجيل والتوراة

والله أعلم ما ستؤول إليه الفلسفة الاقتصادية الحديثة، التي انتهجت النهج الربوي اليهودي في الاقتصاد العالمي، من تدمير للجنس البشري في الأيام القادمة، إذا لم يسعف الله تعالى البشرية، ويأذن بفناء الصهاينة على أيدي المؤمنين في العالم أجمع. عندما توعدهم في التوراة والإنجيل والقرآن بذلك. لأن الله يعلم أن اليهود الصهاينة سينشرون الربا والفقر والكفر والفجور والرذيلة والفساد، ويأكلون أموال الناس بالباطل، وينقلون الغافلين من البشر، من عبادة الله إلى عبادة الهوى والشياطين. وإن ثورة المؤمنين والفقراء والشرفاء، من مسلمين ونصارى من أقطار الأرض وشيكة، بعد أن وصل الفقر إلى تدمير حياتهم تدميراً شاملاً، وأفقدهم الأمل في حياة مستقبلية هانئة.

إن ثورة الفقراء والشرفاء المؤمنين. هذه ستستبيح إن شاء الله أرواح الصهاينة وأموالهم وذهبهم الذي نهبوه من جميع أنحاء العالم.

الفصل الحادي عشر
آثار الجريمة الاقتصادية على شرائح المجتمع وقطاعاته المختلفة

لقد أفرزت الجريمة الاقتصادية الصهيونية الأمريكية، فوارق اجتماعية طبقية جديدة. عندما أوجدت فئات من الأغنياء الجدد قامت ثرواتهم الطائلة، على الربا الفاحش والربح الحرام. وأرصدة من مال مزيف غير معترف به من شرائع السماء، من عملات ورقية فقدت رصيدها الذهبي، وعلى رأسها الدولار الأمريكي المزيف، ونظراً لإقبال المواطنين على التعامل بغباء مدمر مع هذه العملات الورقية بدل تعاملهم بالذهب ولذلك جعلوا لهذه العملات قيمة شرائية، وأصبح هؤلاء الأغنياء أغنياء بأرقامٍ وهمية في حسابات مصرفية.

ولقد دأبت رسالات السماء على تقليل الفوارق الطبقية بين العباد، وترسيخ التآخي بينهم، حيث قال الله تعالى في الكتاب العزيز في سورة الحشر آية 7 (مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) صدق الله العظيم.

هذا بين الفقراء وأغنياء المال الحلال. فكيف بأغنياء المال الحرام، الذين أفرزتهم الجريمة الربوية؟ الذين تجاهلوا التفريق بين الحلال والحرام، في مكسبهم وإنفاقهم. فانغمسوا بالتعامل مع البنوك الربوية في الربا الحرام ونسوا تحذير الله لهم بالحرب (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ) [البقرة: 279].

فظلموا أنفسهم وزادوا في إفقار إخوانهم الفقراء عندما انخفضت القيمة الشرائية لدخولهم حتى وصل هذا الانخفاض إلى 95% وأضحوا يعيشون على 5% فقط.

لقد سعت الشرائع السماوية كما أسلفت إلى تقريب الهوة بين الغني والفقير، وأوجدت سبل التآخي والتراحم بينهما. فجمعتهما الصلاة في وصف واحد، ووحد الإزار الأبيض بينهما في الحج، وقربت الزكاة والصدقات بينهما، و لم يجعل الله تعالى الغنى في المال ميزةً وعلواً. و لم يجعل قلة المال مذلةً ومهانة، بل جعل الله تعالى الغنى والفقر، والصحة والمرض، ابتلاءً منه واختباراً يخشى الغني المؤمن، أن يكون قد جمع ماله من حرام، أو بخل أو تلوث بحرام. ويخاف أن يذهب ماله إلى معصية، تبعده عن مرضاة الله في الدنيا والآخرة. ويخاف الفقير إن ابتلاه الله بالغنى، أن يضل ويشقى. ويدعو الله أن يرزقه الكفاف من الرزق، مع الإيمان والتقوى.

إن لهذه العلاقات والأوضاع الآنفة الذكر، شواهد وأدلة على ذلك في القرآن الكريم والسنة الشريفة، والمؤمنون بالله وبالسيد المسيح يسترشدون الإنجيل في ذلك.

إن المخططات الصهيونية والجريمة الاقتصادية التي نفذها الصهاينة، مع الأمريكان المتصهينين عام 1971، أفرزت أكثر جرائم العصر، منها جريمة سوء توزيع الإرث وأكله في الشرائح الاجتماعية المختلفة المتدينة بلا تقوى، وغير المتدينة من مسلمين ومسيحيين.

الوارث الفقير يطالب بإرثه من أبيه أو أمه، ولو بقتال أخيه، الذي احتفظ بكامل الإرث لنفسه، وذلك لقلة حيلة الوارث الفقير، وانعدام فرص العمل، والفقر المدقع الذي أحاط به وبأهله.

أما الذي احتفظ بكامل الإرث لنفسه، وحرم منه أخته وأخاه، فإن ضعف إيمانه، وعدم التزامه بدينه، واعتماده على الرشاوى وفساد القضاء، وخوفه من أن يصيبه الفقر، الذي طال كل من حوله، دفعه إلى أن يحتفظ بالإرث لنفسه، فخالف الشرع واحتال على القانون. وخاصة إذا كان لديه وكالة عامة من والده أو والدته المتوفين، ولو أدى عمله الحرام إلى خسران العائلة وتفكيكها. المهم أن يبقى مالكاً لكامل الإرث ولو أدى إلى نشوء عداوات وأحقاد بين الأخوة والأخوات والأحفاد والأقرباء.

ومما أفرزته الجريمة الاقتصادية عام 1971: ازدياد عدد العاطلين عن العمل، وانخفاض فرص الأمل في الحصول على عمل شريف. وظهور الفساد المدمر بين

العاملين في الدولة، عندما أصبحت 95% من دخول الميسورين مـن غـير الفقـراء مشبوهة، إما من ربا محرم، أو من غش وتزوير، أو تهريب أو بيع السلاح، أو تجـارة الممنوعات والمخدرات، والاتجار بالرقيق الأبيض وبيوت الدعارة، وسرقات البنـوك، وسرقة أصحاب الحسابات البنكية عن طريق الانترنت وشبكات الكومبيوتر العالمية من قبل محترفي استخدام الانترنت (من يسمّون بلصوص الكمبيوتر). وسـرقة الأمـوال العامة. أو التلاعب بالمواصفات، والتلاعب بالعقود، أو تزوير فواتير، وصرف فـواتير مكررة ولعدة مرات، وحرقها بعد مرور السنة المالية، أو صرف فواتير وهمية. أو بيـع شكاوى المظلومين إلى المشتكى عليهم، بـدل التحقيـق في الـشكاوى. وإنـصاف المظلومين، ابتداء من مكاتب شكاوى أصغر مؤسسة في الدولة، إلى أكبر مؤسـسات الدولة في القصور الجمهورية (التي تمنع وصول المواطنين المظلومين أو الأحرار الغيورين الجريئين إلى قائدهم ورئيسهم رغم رفعهم لبرقيات وطلبات طلب المقابلة وعلى مدى سنوات طويلة) أو رشوة لجان التسعير، أو لجان التحقيق والتفتيش، في أعلى هيئـات التفتيش، أو المخابرات، في الدولة. أو سرقة وصرف مستخلصات لأبنيـة وهميـة، أو ترميمات وهمية، لا وجود لها إلا على الورق. وكل هذا الفساد لم يكن موجوداً قبـل الجريمة الاقتصادية موضوع هذا البحث.

لقد كان سبب فساد أنظمة الحكم: أولاً-ضعف إيمان رجالها بـالله وحـسابه. ثانياً: تلك الجريمة التي جعلها الصهاينة حرباً عالمية على فقراء العالم مـن مـسلمين ومسيحيين. ثالثاً: محاولة الصهاينة جعل الأغنياء عبيداً لهم مسلوبي الإرادة والإيمـان لا يتجنبون الحرام فيساهموا في إفساد القضاء والأمن وموظفي الدولة.لتحقيـق مـأربهم الشخصية وبعد الانهيار التام للدولار سيكونون عبيداً لليهود وشيكلهم الذهبي .

أما سرقات عناصر ومحققي أقسام الشرطة، فتبدأ من وصول ادعاء المـشتكي مـن النيابة العامة ، لتحصل المساومة بين المشتكي وخصمه مع المحقق، ومن يـدفع أكثـر يدّون المحضر لصالحه، على ألا يقل الدفع عن 500 ليرة سورية. وإذا كـان هنـاك توقيف، فالدفع سيكون بالآلاف وبعشرات الآلاف من الليرات السورية. وقد يـصل الدفع إلى الملايين، إذا كان الموقوف أو أهله من الميسورين، أو المذعورين الخائفين على

حياة الموقوف وصحته، فلا حرج من أن يبيع أهل الموقوف البيت الـــذي يقطنونـــه، وينتقلوا إلى بيت بالإيجار السياحي. ولو كان التوقيف بوشاية أو تقرير كاذب أو.....

وإن لم يكن لدى الموقوف أو المشتكي مال، فإن خسارة القضية أو السجن مآله.

أما عن فساد القضاء فحدّث ولا حرج. ابتداءً من فساد المحامين، وانتهاءً بـــضياع حقـــوق المظلومين. من تطويل أمد الدعاوى بين جلسات الدعوى، أو ضياع حقهم بين المحاكم، الابتدائية والمدنية والجزائية والاستئنافية والنقض، وامتدادها إلى سنوات عديدة، تقض مضاجع المظلوم. إلى التلاعب بسير الدعوى، وارتكاب أخطاء متعمدة، لإعطاء الراشي الظالم حق اكتساب الدعوى، وتخسير الدعوى للمظلوم.(وللكاتب تجارب عملية مع القضاء ومع قضاة يخافون الله وقضاة نسوا الله وعذابه كأي مظلوم يتعامل مع القضايا والمحاكم). وليت مظلوماً أو قاضياً أو رجل أمـــن أو كاتباً جريئاً يكتب عن التأثير المدمر للجريمة الاقتصادية الصهيونية على انحراف القضاء من إحقاق الحق إلى دعم الظلم وأكل حقوق المظلومين وعجزه عن ردع الظالمين.(لأن القضاء يزداد ظلمـــاً يوماً بعد يوم والشرفاء والمظلومون يزدادون يأساً من إصلاحه رغم المسكنات المالية للقضاة . لأن محاسبة المنحرفين لازالت في حدودها الدنيا لأن المنحرفين من القضاة استعانوا لاستنباط قراراتهم من قوانين مصالحهم وأهوائهم ونفوسهم الفاجرة وتركوا قوانين الله والاســـتهداء بعقـــولهم الحـــرة ونفوسهم التقية التي تقود الأمة الى الخير وليس الى خراب القضاء والانحدار بالأمة الى الهاوية التي خطط لها الصهاينة من خلال جريمتهم الاقتصادية لإفقار الشعوب ونشر الفوضى) وفي عدم تأمين الدولة الحماية والحصانة الكاملة للقضاة الشرفاء ليتمتعوا بالجرأة المطلوبة في محاسبة أي مـــسؤول يحمي شريكاً أو ظالماً لمنع تدخل أي مسؤول بسير الدعوى وذلك بإنزال العقوبة الرادعة به وبأي ظالم من داخل القضاء أو خارجه بعد تعديل القوانين والإجراءات لفصل الدعاوى في شهور وليس في سنين طويلة للتقليل من عدد الدعاوى والمحاكم وذلك باللجوء إلى القوانين الـــشرعية لتطـــوير القضاء ووضعه في إطاره الصحيح فيعطى الحق للمظلوم والعقوبة الشرعية للظـــالم (وللكاتـــب شكاوى عديدة إلى السيد الرئيس والسيد وزير العدل فبدلاً من إحالتها إلى التحقيق أو التفتـــيش القضائي وضعت في ملفات الدعاوى لمعاقبة المشتكي عند البت بالدعوى . وأذكر منها إحـــدى دعاوى محاكم النقض – غرفة المخاصمة رقم أساس 330/ 2006 تـــاريخ 12 / 2 / 2003 والتي فصلت ضد المشتكي رغم أن قاضي الاستئناف الأستاذ سليم برنبو التي فصلت الدعوة أثناء

غيابه هو الذي نصح المشتكي بإقامة دعوة المخاصمة ضد قضاة الاستئناف جاد الله الخطيب وهشام ظاظا) اقرأ الرسالة الموجهة إلى السيد الرئيس بهذا الخصوص بالصفحة 104 والمؤرخة بتاريخ 8 / 4 / 2007

لقد عطلت الجريمة الاقتصادية عقول جهابذة القضاء : للارتقاء بالقوانين لتحقق عدالة السماء ؛لأن القاضي وواضع القانون مسؤولان في المقام الأول أمام الله تعالى يوم القيامة*.

كل هذا الفساد وهذه الرشاوى والسرقات والاحتيال والغش والتهريب و... من قبل المواطنين، وموظفي الدولة، (وبهذا الكم الهائل والمدمّر، لأركان أي دولة) ما كانت موجودة قبل الجريمة الاقتصادية الصهيونية الأمريكية، والمخططات التي مهدت لها الصهيونية، منذ أكثر من نصف قرن وكان هذا بأسباب أهمها:

1- إقدام الصهيونية وأذنابها، على نزع التحصين الديني والأخلاقي، من المناهج التعليمية الغربية، ووصول خريجي الجامعات الغربية، من الشعوب المسيحية والدارسين فيها من المسلمين، إلى عدم التفريق بين الحلال والحرام، بعد أن ضللت الصهيونية الغربيين، وأبعدتهم عن روح الإنجيل، وتعليمات السيد المسيح عليه السلام، حتى طعنوا بها، واعتبروا الدين أفيون الشعوب. فضَلّوا وأَضلّوا كلاً من العرب والمسلمين، الذين درسوا في جامعاتهم، أو ارتبطوا معهم بتجارة أو عمل.أو نهلوا من قوانينهم التي ابتعدت عن رسالة السيد المسيح عليه الصلاة والسلام رغم أن المسلمين يرددون في صلاتهم وأدعيتهم، (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ(6)صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ

---

* فان لم يضع القاضي الله بين عينيه : ابتداءً من دراسته لمذكرات الدعوى ووثائقها ، وانتهاءً الى إصدار قراره فان قرار الحكم سيكون ظالماً ومجحفاً بالمظلوم. ابتداءً من المحاكم الابتدائية حتى محاكم النقض التي يجب أن تكون من قضاة شرعيين جريئين يقفون ضد الظلم والظالم مهما علا منصبه وماله وليس من علمانيين ملحدين ضللتهم القوانين الفرنسية الملحدة . لذلك فإن إصلاح القضاء يجب أن يكون من أولويات الحاكم العادل وممثلي الشعب والحكومات ، لئلا يصل المظلومون والقضاة الشرفاء والمحامون الناصحون المؤمنون الى اليأس والقنوط ويفقدون الأمل من إصلاح القضاء ؛لأن عدم إصلاح القضاء سيجعل الدولة والشعب فريسة لأطماع أعداء الله الصهاينة الذين أفسدوا القضاء بالفوضى العارمة التي نتجت من الجريمة الاقتصادية الصهيونية ، لأن الشعب اليائس من إصلاح مؤسسات الدولة وعلى رأسها القضاء لن يقاوم العدو كما حصل لعراقنا الشقيق

الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ(7)) [سورة الفاتحة] (أي غير طريق المغضوب عليهم من اليهود، ولا الضالين من النصارى السائرين في ركب الصهاينة) إنهم يــرددون فاتحــة الكتاب، كالصم البكم، وكالذين لا يعلمون.

2- تحطيم الجريمة الصهيونية الربوية عام 1971، للقيمة الشرائية للعملات العالميــة، بعد إلغاء اتفاقية بريتون وودز عام 1971، ونسف وتحطيم الــسور الأخلاقــي، في التعهد الذي ربط الدولار بالذهب، ثم ألحقوا به العملات الورقيــة العالميــة، حــتى أصبحت بلا رصيد ذهبي. ودمروا معها الكفاية المعاشــية، في الأجــور والرواتــب، لدخول جميع الشرائح الاجتماعية.

فما من مفسد ومرتش وسارق ومحتال ومهرب وغشاش، وُرِّث الفساد من أبويه... ولا أي مفسد راض تمام الرضى عن سوء أخلاقه، وراض عن إطعام أطفاله وعياله، من مال حرام أو مشبوه، وإنه عندما يرى انحراف أولاده، يدرك عندئذ أن المــال الحــرام الذي غذى به أبدان أطفاله، نبت انحرافاً وفجوراً ما كان يتمناهما فيهم. ولكن ضعف إيمانه بربه، والخوف من أن يجوع هو وأهله في المستقبل، وعدم تفريقه ما بين الحــلال والحرام، وتآكل 95% من استحقاقه، الذي أكله اليهود (بجريمتهم الاقتــصادية عــام 1971، أي مما كان يتقاضاه أمثاله قبل الجريمة) هو الذي دفعه إلى الحرام دفعاً.

أما التأثير المدمر للجريمة الاقتصادية الصهيونية، على جيوش الدول الفقيرة، فحدّث ولا حرج. حيث جعلت من جيوش الدول جيوشاً لحماية الأنظمة بدلاً من أن تحمــي حدود الأوطان ، عندما نزعت عقيدة الجهاد والاستشهاد من قادتها وأفرادها، ليسهل القضاء عليها عند الالتحام مع العدو . ودرس التحام الجيش العراقي و مجاهدي حزب الله مع إسرائيل وأذنابها شاهدا عيان مختلفين عندما نصر الله مجاهدي حزب الله علــى الصهاينة في حرب تموز 2006 وانهزام جيش العراق 2003 أمام جيوش التحالف .

لقد جعلت الجريمة المذكورة حدود الدول الفقيرة، الإسلامية والعربيــة وغيرهــا مباحة، لجيوش ومخابرات دول الاستكبار الأمريكية، (وحلفائها الــذين اســتطاعت أمريكا إغراءهم بعقود الإعمار، بعد تدمير الدولة الفقيرة، واختراقها بدولارها المزيف

من الداخل، كما حصل في أفغانستان والعراق) عندما اخترق الدولار العراق وحطّم الدينار العراقي مائة ألف ضعف.

وهذا الاستخفاف الصهيوني الأمريكي بأمتنا، كان نتيجة حتمية لانهيار الكفاية المعاشية، لعناصر الجيش من ضباط وصف ضباط وجنود، وانشغال هؤلاء بهمهم المعاشي، في كيفية تأمين لقمة العيش لهم ولعائلاتهم، وربما لأبويهم العجوزين، بدلاً من انشغال همهم بالذود عن حياض الوطن، وترصّد مخططات العدو ومؤامرته. وتصبح أيضاً عيون وآذان المخابرات العسكرية، ضد شعبها والمناضلين الأحرار من إخوانهم، بدلاً من ترصد العدو وعملائه، الذين عاثوا في البلاد الفساد.

وقد تستهين عناصر الجيش وضباطه بكرامة الوطن، والغيرة على حرماته، (وهم الذين جُنِّدوا لحمايتها)، عندما يستهينون بزرع روح الجهاد والشهادة، في نفوس جنودهم، عند تأهيلهم وتدريبهم. حتى أصبحت خطب أصحاب الرتب العليا وتوصياتهم جوفاء، بلا معنى ولا تأثير، لأنها خلت من الحميَّة الصادقة، ونظافة اليد والضمير والقلب واللسان، والجهل في الدين، وفي أن يفّرق هذا الضابط بين الحلال والحرام، والجنة ونعيمها والنار ولهيبها.

من أين يأتي النصر، عند مواجهة عدو الوطن والأمة؟ والجنود المدافعون عنه، منهم من يفكر: من أين سيأتي المال لقائده، ليوقف عنه عقوباته وحرمانه من إجازاته، هل سيسرق أهله، أو جيرانه؟ أم سيطلب تفنيشه من الخدمة، ليوفّر الأتاوة التي فرضها عليه قائده. أم سيفكر متى يفرّ من خدمة ضباطه، ليهرب من العقوبات، والطلبات المرهقة له ولأهله؟

وما تزايد عدد الفارين من الجيش، في داخل البلاد وخارجها، إلا للأسباب المذكورة آنفاً، ونتيجة مباشرة للجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية الأمريكية.

وأخطر نتائج الجريمة الصهيونية على الدول وجيوشها، تتحقق عندما لا تصل إلى قيادات الجيش وضباطه، كفاياتهم المعاشية التي تسد حاجاتهم الضرورية وحاجات أسرهم، لأن عملاء العدو وجواسيسه بانتظارهم، لاستغلال حاجة هؤلاء للمال. فالدولارات المزيفة (التي تطبعها أمريكا، بلا رقيب ولا حسيب) جاهزة لطلاب المال

والدنيا الجدد، لشراء ذممهم مقابل خياناهم لأوطاهم أو بيعها لأعدائهم، الصهاينة والأمريكان. وما العراق الشقيق منا ببعيد، (حيث شاهدنا: كيف استطاعت الصهيونية وأمريكا عام 1991، أن تشن المعركة الاقتصادية بدولارها المزيف: لتدمّر الدينار العراقي وقيمته الشرائية100.000 ضعف، مقابل الذهب أو الدولار الذهبي القديم).

حتى ظن الشعب وأفراد الجيش العراقيان، أن نظام صدام حسين هو الذي أفقرهما، ولم تصل إليهما الحقيقة الكاملة: إن الذي أفقرهما وسحقهما ودمر حياهما، هم الصهاينة والأمريكان منذ عام 1971 ولغاية 1991 و 2003 ولم تزل. ونتيجة لجريمتهما الاقتصادية، استطاعت أمريكا شراء ذمم قادة الجيش العراقي. فدخلت الجيوش الأمريكية والحليفة لها العراق، دون مواجهة حقيقية من الجيش والشعب العراقي. هذا الجيش الذي كان يعتبر، من أقوى الجيوش العربية المتربصة بإسرائيل. وكذلك دون مقاومة تذكر من الشعب الذي قهرته الجريمة اقتصادياً وافتقد قبل ذلك حريته عندما كممت الأجهزة الأمنية صوته وحريته في اختيار ممثليه لقيادة البلاد

والآن ولأكثر من ثلاث سنوات للاحتلال الأمريكي للعراق، يقف ثلة من المجاهدين في سبيل الله يذيقون جيوش الاحتلال، أعظم الهزائم والأمراض النفسية، كتلك التي نسوها في فيتنام. وإن شاء الله سيتحقق النصر لهؤلاء المجاهدين في العراق، وفي كل أرض عربية محتلة. وفي كل بقعة من هذا العالم الذي تحيك له الصهيونية وأذناها الأمريكان وحلفاؤهم المؤامرات، لإخضاعه لسيطرهم.

إن حرية الشعوب في اختيار نظام حكمها وممثليها (كفيلة عندما يقع الخطب وتكثر مؤامرات أعداء الأمة والوطن) بأن تدفع الشعب ليواجه المعتدين بكل ما يملك من إيمان وعزيمة ويلتف حول قائد منهم نذر نفسه لله مدافعاً عن حرماته وأرضه ومقدساته كما حصل في لبنان الشقيق عندما التف الشعب حول مقاومته المؤمنة الباسلة وقائدها السيد حسن نصر الله فحقق الله النصر لشعب لبنان ومجاهديه وأيدهما بجنود من عنده عجزت أعتى دول الاستكبار بسلاحها المدمر ومخططاها الخبيثة وعملائها أن تنال من صموده، لقد التف المسلمون والمسيحيون حول مقاومتهم وقيادها الشريفة المؤمنة وأعطوا لشعوب العالم والقيادات الشريفة دروساً عظيمة

ستقلب إن شاء الله جميع المعادلات السابقة التي كرست الصهيونية لها ولنجاحها كـــل المراكز العلمية والاقتصادية والمدارس السياسية والعسكرية والمخابراتية والإعلامية التي اصطنعتها على مدى عقود طويلة للهيمنة على العالم وبسط إمبراطوريتها العالمية، والتي ستتحطم على صخرة الإيمان وصحوة الشعوب والأحرار في العالم.

الفصل الثاني عشر

الحلول الجريئة للقضاء على الفوضى الاقتصادية في العالم

عرفنا مما تقدم أن النهج الصهيوني قد سيطر، على جميع المدارس الاقتصادية العالمية. ولن ترى البشرية النور والخير، في ظل هذا المنهج، بعد أن أصبح الدولار المزيف سيد العملات العالمية، رغم أنه أصبح ورقاً ووهماً بعد أن فقد رصيده الذهبي. و لم يبق له داعماً إلا الإرهاب الأمريكي الصهيوني، وغفلة أكثر حكومات العالم وزعمائه وأغنيائه وانصياعهم للصهاينة ومخططاهم.

لذا سنقدم جواباً ثانياً للسؤال المطروح سابقاً: إذا خضعنا في تشغيل بورصة دمشق للأوراق المالية، إلى المنهج الاقتصادي العالمي الربوي الصهيوني المنشأ والمضمون، والمعادي للسماء: سيكون مصيرنا، هو الانقياد الأعمى لسياسة الهيمنة الصهيونية الأمريكية، والتطبيع التام مع العدو الصهيوني، ثم استباحة كل القطاعات، والمؤسسات الحكومية، والأهلية للصهاينة، مع امتيازات التنقيب عن الثروات المدفونة، من كنوز ذهبية ونفطية للشركات الصهيونية. الأمريكية المظهر. أي الاستيلاء على بوابة الأمة العربية، والإسلامية وقلعتها سورية، لتنفذ منها الصهيونية الى كل العرب وتسيطر على العالم، من خلال الهيمنة على الأمة العربية. لتمسك بخناق العالم، بلا منازع. إنها أحلام الصهاينة، ولكنها ستبدد إن شاء الله تعالى، مع الصحوة الإيمانية للشعوب، التي تسبق الوعد الذي توعدَّ الله به بني إسرائيل.

إن النهج الاقتصادي الصهيوني الربوي العلماني المظهر، والذي هيمن على صدر الإنسانية، عقوداً طويلة من الزمن، أصبح كالسرطان الخبيث، في دماء علمائها وحكامها وأغنيائها، حيث أصاب الزعامة العربية والإسلامية، (ناهيك عن الزعامات العالمية الأخرى، غير اليهودية، التي تخلت عن نهج دينها التي اعتبرته أفيون الشعوب) في قواها العقلية، عندما تفكر بحلول اقتصادية، تدفع ببلدانها إلى الانتعاش الاقتصادي. إن هذه الزعامات تفكر في أية حلول محلية، أو مستوردة، إلا التعمق الإيماني الجاد في الحلول الاقتصادية الإسلامية، التي اعتمدتها الشرائع السماوية. والتي اعتمدت جميعها تحريم الربا، الربا الذي تعتمده كل النظريات الاقتصادية المعتمدة في العالم أساساً

وقاعدة لها، منذ أن استلمت الصهيونية دفة القيادة الفعلية للعالم. مستترةً وراء زعامات إسلامية ومسيحية، لا تعتز بشرائع السماء.

إن الحلول الإسلامية الجادة تكمن فيما يلي:

1- الاعتماد على آلية اقتصادية أساسها الذهب تثبت فيها أسعار المواد والعملات (وقد علمنا أن الذهب هو عملة السماء، وعملة البشرية منذ آلاف السنين).

2- تحريم الربا في التعاملات بين جميع البشر، وليس كما يدعي الصهاينة في تلمودهم: إن أَخْذَ الربا من غير اليهودي مباح!! رغم أن التوراة حذرت اليهود من التعامل الربوي بين البشر، كما ورد في سفر اللاويين 36/25 « لا تأخذ منه ربا ولا مرابحة بل اخش إلهك فيعيش أخوك معك» إلا أن الصهاينة المجرمين وضعوا كلام الله الذي أنزل في التوراة وراء ظهورهم وأصدر العديد من الباباوات كالبابا بيوس الخامس أوامر ومراسيم ضد المراباة. وأصدر الباب بنديكت الرابع عشر تحذيراً عاماً ضد خطيئة المراباة بيّن فيه أن هذه الخطيئة لا يمكن غفرانها بحجة أن الربح ليس كبيراً ولا باهظاً، بل معتدلاً وبسيطاً ولا بحجة أن المقترض غنّي. فإذا تقاضى أحدهم فائدة، فإنه يجب أن يعيدها بمبدأ أن العدالة للجميع. والمراباة اليوم جريمة يعاقب عليها القانون ممن يتقاضون فائدة غير قانونية على القرض. ولكن إذا كان تقاضي أي فائدة ممنوعاً، فإن هذا يعني منطقياً: أن أي فائدة مفروضة هي مراباة. كما ورد في كتاب morals للقرن العشرين لجون باينس صفحة 137- 139.

أخي القارئ الحر: بعد أن استعرضنا الآثار المدمرة للمخططات الصهيونية، والتي خطط لها اليهود على مدى عشرات السنين (وخرّبت بهذه المخططات كافة مجالات الحياة العامة في العالم، الاقتصادية والسياسية والإعلامية والجامعية، ومراكز البحوث العلمية، والدينية الإسلامية والمسيحية، حتى استطاعوا أن يفصلوا الدين عن الدولة. ليصبح الدين في واد والدولة وقوانينها في واد آخر) نقول: هل في الاقتصاد الإسلامي العلاج؟ نعم: إذا اشتغل الدارسون المؤمنون في استخلاصه، محرّمين الرِّبا بكل أشكاله معتمدين على الله، ملتمسين طاعته في رفع الظلم عن الفقير، وتلمس الربح الحلال للغني ليعيشا معاً إخوةً متحابين ، لا يطغى أحدهما على الآخر، يتقرب الغني إلى الله في

أخيه الفقير الذي يعمل لديه أو يتعامل معه، ويتقرب الفقير إلى الله في أخيه الغني في النصيحة في العمل والمعاملة بما يرضي الله وعباد الله. وتوجيه مؤسسات الدولة في تعاملاتها مع المواطنين إلى الخوف من الله والابتعاد عن الغرامات الربوية، وعن التحايل في فرض الضرائب والرسوم التي تثقل كاهل المواطن، وأن تسعى لتقديم خدماتها المجانية له. لا أن تنصّب نفسها عدواً لدوداً تنهش لقمة عيشه وأرباحه التي يقتات بها، حتى يطمئن المواطن إلى إيمان رجال الدولة وأن الدولة ومؤسساتها وموظفيها وجدتْ لتحقيق أمنه وسعادته لا لتستعبده وتذله، كما تفعل المناهج الربوية، التي تسعى الصهيونية لتعميمها على العالم لتكون الحكومات العالمية وموظفوها جلادين لمواطنيها.

لقد خرّجت الجامعات والمعاهد العالمية، آلاف الخريجين المختصين، في مجال المال والاقتصاد والتجارة، ممن نهلوا النهج الربوي، في الاقتصاد والمال والتجارة. ثم استلموا زمام أمور دولهم المالية، في القطاع العام والخاص، وهم في غفلة مطبقة عن النهج الاقتصادي الإسلامي. الذي يعم نفعه الغني والفقير على السواء، (على نقيض المنهج الربوي، الذي يهتم فقط بالأغنياء، على حساب الفقراء، حتى وصل في ذروة نهجه، إلى امتصاص الذهب لصالح اليهود فقط، الذي من أجله قامت كل تلك المخططات الخبيثة، لتتم به سيطرتهم على العالم) لأن هؤلاء الخريجين، افتقدوا قوة الإيمان، الذي يبعث بالنفس المؤمنة الجرأة والحس بأمانة المسؤولية. لقد ابتعدوا عن دراسة النهج الاقتصادي الإسلامي، رغم أن دينهم وإيمانهم يحثهم على دراسته، ولو لم يطلب رؤساؤهم منهم ذلك، كما يحثهم على نشر دراساتهم على الملأ، رغبة منهم في التقرب بهذه الدراسات إلى الله، راجين الأجر منه وحده يوم البعث والحساب، كما فعل كاتب هذا البحث.

ولو تمت المقارنات واستخلصت النتائج، بين المنهجين الإسلامي والصهيوني الربوي، ورفعت هذه الدراسات بالوقت المناسب، (مع المتابعة الجريئة والجادة) إلى المسؤولين وعلماء الدين من مسلمين ومسيحيين، والقادة والزعماء، لأعطوا القيادات الشريفة، معلومات صحيحة جنبت البلاد العثرات، التي وقعت فيها فيما بعد، والتي أوقعت الشرفاء والفقراء من المسلمين والعرب، مسلمين ومسيحيين في دمار وهلاك،

سحق كفايتهم المعيشية، ودمر كافة مرافق حياهم. ولأصبحت هذه الصحوة الإسلامية، تنويراً لكافة الأحرار، والمناضلين والمثقفين في العالم، الذين هم أحوج ما يكونوا لهذه الأبحاث والدراسات.

ويا حبذا لو وجهت دعوات إلى المخلصين ، من علماء الاقتصاد والمال والتجّار (من الذين آمنوا بالقرآن والإنجيل، وبأهما كلام الخالق، الذي يعلم ما يفيد عباده)، واشتركوا مع علماء الدين المتنورين الملتزمين، في تصحيح المسار الاقتصادي، على ضوء النتائج التي وردت في هذا البحث الاقتصادي الجريء. معتمدين في هذا التصحيح على:

1-الحكمة الإلهية لتحريم الربا، في الشرائع السماوية، مع البحث والتقصي في كل العلاقات، والممارسات الاقتصادية، والمعاملات والعقود التجارية، التي يمارسها القطاع العام والخاص، ومسؤولو الشؤون المالية والاقتصادية، والشركات العامة والخاصة، ومساهمات المساهمين فيها من مشاركات فعلية، تقوم على مبدأ المشاركة الحلال في بنوك إسلامية، تنظم هذه المساهمات بأرباح حلال، بعيدة عن الربح الربوي الحرام، السائد في النظام الاقتصادي في جميع دول العالم الغربي والشرقي والإسلامي والعربي والاشتراكي.

2-عودة الذهب إلى مكانه الحقيقي، في التعاملات المحلية والدولية، باعتباره عملة السماء، وعامل الاستقرار الوحيد للأسعار والأجور، كما كان قبل الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية، لأنه عامل استقرار للقيمة الشرائية للعملات النقدية الوطنية. وبغير الذهب لن يكون لهذه العملات أي استقرار. وتفعيل وجود الدينارالذهبي العربي أو الإسلامي كعملة موحدة، لكافة الشعوب العربية والإسلامية، كما هو اليورو عملة الأوروبيين، لتتمكن الشعوب من وضع ثقتها في عملتها، والاعتزاز بها، وعدم التعامل بالدولار الذي فقد رصيده الذهبي وجلب بذلك الفوضى والدمار للعالم.

3-تفعيل الاستثمار في الشركات الزراعية والصناعية والتجارية، التي تقوم على مبدأ المشاركة في الأرباح الفعلية الحلال من الإنتاج، وليس على أرباح قمار الأسهم يتلاعب بأسعارها الصهاينة كما فعلوا بأهل الخليج في شهر آذار عام 2006 عندما

رفع الصهاينة قيمة السهم من 10 دراهم إلى 100 دينار كما ورد في الصفحات 69 إلى 78 من هذا الفصل. ونُصْح الأمة بالابتعاد عن الأرباح الربوية، التي تجلب سخط الله تعالى وحربه (فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله) كتجارة الأسهم والمال والإيداع لأجل وغيره من المسميات، واستثمارات البنوك الربوية، وأسواق المال الخبيثة.

إن العودة إلى الذهب في التعاملات، والعقود التجارية، وإعادة دعمه للعملات الوطنية، سيثير حفيظة الصهيونية واليهود (الذين جمعوا الذهب من أيدي البشر والدول، على مدى أكثر من ثلاثين عاماً). وقد يسارع اليهود إلى رفع أسعار الذهب، مما سيفقد الحسابات المصرفية الرقمية الوهمية التي يملكها الأغنياء الأغبياء من غير اليهود قيمتها وحجمها.

لذا ستقف أمريكا وأغنياؤها والصهاينة، يحاربون كل من يفكر بالعودة إلى الذهب، خوفاً على مكاسبهم، التي حصلوا عليها من دولار اصطنعوه وهبوا به ذهب العالم وامتصوا به خيرات الشعوب، واستعلوا عليها علواً كبيراً. وخوفاً على الهيمنة العالمية التي كرستها لهم مخططاهم الخبيثة.

وفي سبيل استمرار النهج الاقتصادي المدمر، ستصل ضغوطهم إلى أعلى الهرم الحكومي، وبكل الوسائل، ولكن على القادة والمسؤولين، أن يقفوا إلى جانب شعوبهم المقهورة، ويتفكروا ملياً في قول الله تعالى في القرآن الكريم (إِنْ تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ) والتفكر في الآيات القرآنية التي تحارب الربا، والتي وردت في القرآن الكريم، ونقلنا بعضاً منها إلى هذا البحث.

وللعلم فقد كان إيداع بعض علماء المسلمين في المدينة المنورة، لفوائض أموالهم في البنوك الربوية، في حساب ـــ إيداع لأجل ـــ ليحصلوا به على أعلى نسبة ربا، تعطيها البنوك الربوية، السبب الذي دفع كاتب هذا البحث عام 1989 ليحمل أمانة فضح الربا بكل أشكاله الحديثة، التي دمرت المجتمعات الإسلامية والمسيحية على السواء. سائلاً المولى تعالى أن يكون قد وفق، في تأدية هذه الأمانة على أكمل وجه، وأن تكون خالصة لوجه الله تعالى.

كيف ينهب الصهاينة المدخرات الذهبية من الأغنياء من غير اليهود

وبعد مرور عام على مقتل الرئيس الشهيد رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان السابق، احتفل المتصهينون الفرنسيون برئاسة الرئيس الفرنسي جاك شيراك ورجال الحكومة الفرنسية بإقامة احتفال كبير لعائلة الرئيس الشهيد رفيق الحريري وإصدار أونصات ذهبية مصور عليها رأس الشهيد رفيق الحريري قابلة للتداول ليأكلها الصهاينة ويتركوا لورثة الشهيد أرقام حسابات وهمية لدولارات فاقدة لـ 95% من قيمتها الشرائية! فهل سيعي آل الحريري هذه المؤامرة؟

إن امتلاك الرئيس الحريري لهذه الثروة الذهبية عجلت بمقتله على أيدي الصهاينة الذين ارتكبوا الجريمة الاقتصادية عام 971 لامتلاك ذهب العالم. يضاف هذا الدليل على قتل الصهاينة للرئيس الحريري إلى الدليل الآخر من خلال الدافع الثاني لإسرائيل والصهيونية في قتل الرئيس الحريري ألا وهو مساندة الرئيس الشهيد للمقاومة في لبنان وتأييده لحزب الله والمنظمات الفلسطينية في استرجاع أراضيها المغتصبة من قبل إسرائيل، إن هذين الدليلين كافيان لإقامة الحجة على الصهيونية في قتل الشهيد الرئيس رفيق الحريري وامتصاص الذهب من أيدي ورثة الشهيد رفيق الحريري.

ومثال آخر على نهب الصهاينة الذهب عندما تمكنوا من إبعاد الرئيس رفيق الحريري عن الساحة الاقتصادية العربية: ما حصل في لعبة الأسهم المحرمة والتي خسرت البورصات العربية فيها أكثر من 600 مليار دولار خلال شهر آذار 2006 عندما باع أغنياء عرب مجهّلون مدخراتهم الذهبية والمقدرة بأكثر من 75000 طن ذهب ورموا بها في لعبة قمار الأسهم، فأكل الصهاينة الذهب وباء العرب بخسارة في الدنيا والآخرة، وفق المعادلة رقم 9 :

$$\text{مقدار خسارة الأسهم من الذهب} = \frac{\text{مقدار خسارة الأسهم من عملة ما}}{\text{قيمة غرام الذهب من نفس العملة}}$$

$$= \frac{\text{600 مليار دولار}}{\text{20دولار / غ}} = \text{30 مليار غرام ذهب} = \text{30 ألف طن ذهب}$$

أي خسارة تلك الأسهم من 30 ألف طن إلى أكثر من 75 ألف طـــن حـــسب أسعار شراء الذهب .

ووجود رفيق الحريري على قيد الحياة إما سيحبط هـــذه اللعبـــة الـــصهيونية في البورصات العربية، أو سيحصد هذه الآلاف من الأطنان الذهبية فكـــان لا بـــد مـــن تصريفه ليخلو اللعب للصهاينة وحدهم لذلك قتلوه قبل الإقدام علـــى هـــذه اللعبـــة المحرمة، وكذلك قبل الإقدام على رفع سعر الأونصة الذهبيـــة مـــن 310 دولاراً إلى 620 دولاراً بآذار 2006 ، وانهيار الدولار من 90% إلى 95% عما كان عليـــه قبـــل 1971 عنـــدما كانـــت قيمـــة الأونـــصة الذهبيـــة 31 دولاراً وكـــان 1 غرام ذهب = 1 دولار أو كل 20 مليون دولار = 20 طناً من الذهب فأصـــبح بآذار 2006 كل 1 غرام ذهب= 20 دولاراً أي أصبح كل 20 مليون دولار = 1 طن فقط من الذهب أي بخسارة 95%من قيمته الذهبية .

الباب الثاني

الفصل الأول

دور المخابرات في تحطيم الثائرين في وجه الأنظمة الموالية للصهيونية!!!

بتاريخ 2005/5/6 نشرت جريدة الثورة السورية، في صفحتها التاسعة من العدد 12698 مقالة للدكتور إبراهيم زعير، عن التاريخ السري للمخابرات المركزية الأمريكية CIA، عندما هيأت الدول الفقيرة للدمار الحالي: تحت عنوان (الحروب التي شنتها الولايات المتحدة من خلال استخدام أدواتها الاستخبارية). وترى أخي القارئ إن أجهزة المخابرات الأمريكية، ومخابرات الدول الشيوعية السابقة التي استبّدت بشعوبها، لا تختلفان في المقاصد والجوهر، فكلاهما استبدتا بشعوبهما. ولكن يضاف إلى المخابرات المركزية الأمريكية، أنها مدَّت استبدادها ليصل الى الدول التي لم تخضع للهيمنة الأمريكية، يقول المقال (منذ تأسيس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA عام 1947) تحت غطاء ما يسمى قانون الأمن القومي الذي صيغ تعبيراً عن بداية الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي. لوحظ على هذا القانون أنه لم يتضمن القيام بعمليات سرية. ولكن هناك أحد البنود استغلته وكالة الاستخبارات المركزية يتيح القيام بواجبات مرتبطة بالمخابرات، تتناول حماية الأمن القومي الأمريكي بإيعاز مباشر من مجلس الأمن القومي. أي ممارسة تلك الأعمال (العمليات السرية) في الحالات التي تمس الأمن القومي حسب تقدير مجلس الأمن القومي. واعتبرت هذه المادة في القانون مخرجاً حقوقياً لممارسة العمليات خارج حدود الولايات المتحدة والتي يُكلَّف بتنفيذها جهاز الاستخبارات المركزية الأمريكية. وتم لاحقاً وضع مصطلح العمليات السرية والتي تشمل جميع الأعمال التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة أو توافق عليها ضد البلدان الأجنبية أو ضد التكتلات المعادية، ووضع بند توضيحي سري هو: إن هذه الأعمال يجب إعدادها وتحضيرها وتنفيذها بطريقة لا يتبين مصدرها الخارجي (أي حكومة الولايات المتحدة). وإذا افتضح سر من يقوم بهذه الأعمال لا بد من إنكار ذلك بشكل قاطع حتى النهاية ودون أي تردد. وعدم تحمل المسؤولية

عنها بتاتاً. وقد علق أحد الخبراء السياسيين عن ذلك بقوله: رغم افتضاح الكثير من هذه الأعمال التي قامت بها أمريكا «ما زالت تدعي أنها ديمقراطية».

لقد أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية مئات المليارات من الدولارات على الأعمال التخريبية ومن أجل الحصول على المعلومات السرية من ميزانية وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. ووظفت هذه الأعمال التخريبية في الصراع الأيدلوجي السابق مع الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي وحركات التحرر الوطني في العديد من قارات العالم.

ففي عام 1955 أصدر مجلس الأمن القومي قراراً جديداً وهو القرار /م أو 5412/ المتعلق بممارسة الأعمال التخريبية. وبقي ساري المفعول حتى شباط 1970. ومن بين المهام التي حددها هذا القرار لوكالة الاستخبارات المركزية تحقيق الأهداف عن طريق الأعمال السرية التي ترتبط بالدعاية والأعمال السياسية والحرب الاقتصادية ومساعدة حركات المقاومة السرية، وتأييد العناصر الساخطة على الأنظمة الوطنية والتقدمية، والقيام بمشاريع وعمليات ملفقة ولصق اتهامات بكل من يعادي بلدان العالم الحر.

وفي هذا الإطار أولت أمريكا أهمية فائقة إلى بعض المناطق الاستراتيجية في العالم وعملت مؤسساتها وأجهزتها المتخصصة ومنها الـ CIA والبنتاغون كل ما في وسعها من أجل تحقيق أهداف لا تمت بصلة للشرعية والديمقراطية. وأصبحت منطقة الشرقين الأدنى والأوسط الغنية بالنفط، من أهم مناطق العالم الحيوية بالنسبة لواشنطن من وجهة النظر الاستراتيجية. وتحولت إلى محط اهتمام كبير جداً لدى CIA .

ومع نهاية أربعينات القرن العشرين أعارت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها الخاص للعراق، وتوجهت إليه أنظار احتكارات الولايات المتحدة والنفط الأمريكية، وأخذت الحكومة الأمريكية تجند عملاء لها في المنطقة الخليجية للحصول على المعلومات الأساسية عن الوضع في تلك المنطقة، وعمل مكتب وكالة الاستخبارات المركزية عبر قنصليات الولايات المتحدة الدبلوماسية في العراق على تجنيد عملاء محليين، وإدخال رجال المكتب في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية،

ومارس عملاء CIA أعمالهم في الشرق الأوسط عموماً وراء قناع دبلوماسيين ومدرسي جامعات وعلماء آثار ونشطاء في جمعيات ومنظمات اجتماعية وخاصة كجمعية أصدقاء أمريكا في الشرق الأوسط التي تأسست عام 1951، وكان كيرميت روزفلت عميل الاستخبارات المركزية رئيساً لهذه الجمعية المنتشرة في العديد من الدول العربية.

واعتمدت الحكومات الأمريكية على عدة أجهزة لتنفيذ أهدافها في مختلف بلدان العالم، ومنها CIA والبنتاغون ومكتب التحقيقات الفيدرالية. إلا أن معظم الرؤساء الأمريكيين أعطوا اهتماماً خاصاً لوكالة CIA سواء بالدعم المادي أو منح الصلاحيات فيما يخص نشاطها وعملها، حتى وصل الأمر إلى مستوى وصفها بأنها الدولة الخفية لأمريكا.

وطالب كيسي رئيس الوكالة وزير العدل الأمريكي بإعطاء الحصانة الكاملة لعملاء وكالة الاستخبارات المركزية لحمايتهم من أجل ملاحقات قضائية، وأصبحت CIA فوق القانون. ورغم أن ميزانية CIA سرية من حيث المبدأ. وما يعلن عنه بشكل رسمي لا يعكس المخصصات المالية الحقيقية فقد بلغت ميزانية الوكالة المعلنة عام 1981 مليار دولار. وهذه الميزانية كانت تعادل ميزانية ثلث دول آسيا وأفريقيا الفقيرة. وهذا المبلغ كان يكفي لإغاثة ما لا يقل عن نصف مليار إنسان من فقراء العالم.

ويتمركز عمل CIA على الأعمال التخريبية والتجسس وشراء العملاء وتجنيد منظمات لصالحها تساعد الوكالة في تحقيق الأهداف الأمريكية.

لقد صعدت أمريكا عبر وكالة CIA نشاطها تحت مظلة حجج واهية منها: غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب وتصفية أسلحة الدمار الشامل. وبذلت الجهد لاختراق جميع الدول التي لا تروق لواشنطن. بزرع أصدقاء أمريكا عن طريق تشكيل منظمات وروابط وجمعيات وصناديق ومعاهد وجامعات وتقديم الدعم المادي والتكنولوجي لهذه المؤسسات. ويكمن هدف هذه المؤسسات بتقويض أنظمة البلدان ذات السيادة. وعلى سبيل المثال: في بولونيا تم تشكيل منظمة التضامن

وطرحت برامج اقتصادية وشعارات براقة: حقوق الإنسان. بناء مؤسسات المجتمع المدني. الديمقراطية. الحرية.... الخ. وفي الاتحاد السوفيتي عبر البروسترويكا تم تفكيك الاتحاد السوفيتي* ووفق هذا السيناريو تعمل اليوم CIA لإسقاط الرئيس البيلاروسي. وكلها تحت افتراءات وأكاذيب ملفقة وتهم متعددة: مثل دعم ومساندة الإرهاب والإرهابيين في لبنان واتهام إيران بأنها تعمل لتصنيع السلاح النووي في حين تغض النظر عن الكيان الصهيوني وامتلاكه السلاح النووي ولا تطالبه بتطبيق القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن المتعلقة بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. بينما تضغط على سورية رغم تطبيقها الكامل لكل ما يتعلق بها في قرار مجلس الأمن رقم 1559.

وتتابع وكالة الاستخبارات الأمريكية عملها في تأجيج الصراعات السياسية والقومية والدينية في العديد من بلدان الشرق الأوسط بهدف إضعاف تماسكها الوطني الداخلي، وخلق عداوات بين أبناء الشعب الواحد على أساس طائفي أو قومي ليسهل لها التدخل المباشر بشؤون هذه البلدان.

إضافة إلى أن هذه الوكالة نفذت خلال تاريخها الممتد من عام 1947 الكثير من العمليات التي لا يمكن وصفها إلا بالمخالفة للقانون الدولي والشرعية الدولية. أبرزها تصفية شخصيات وقادة بارزين في حركات التحرر العالمية وإسقاط أنظمة وطنية وتقدمية. ففي عام 1953 أطاحت بحكومة الدكتور مصدق في إيران لأنه قام بتأميم شركات النفط.

وفي عام 1958 حاولت بواسطة عملائها اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر. ونفذت 24 محاولة اغتيال ضد الرئيس الكوبي فيدل كاسترو... وهناك مئات العمليات الإرهابية قامت بها الوكالة من الصعب ذكرها.

وباحتلال العراق والوجود الأمريكي العسكري المكثف، بدأت أمريكا بتنفيذ مخططها الخاص والذي يسمى مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يهدف إلى وضع

* من الكاتب (والأصح تم تفكيك الاتحاد السوفيتي من خلال تدمير الروبل الروسي تماماً مثلما دمر الدينار العراقي

اليد بشكل كامل على نفط الشرق الأوسط الذي يشكل 67% من احتياطي الـــنفط العالمي. ومن غير المعروف بدقة من هي الأنظمة التي تخطـــط أمريكـــا لإســـقاطها في المستقبل المنظور، ولا بد من التذكير بما فعلته أمريكا في فيتنام قبل ثلاثين عاماً عنـــدما شنت حرباً غير عادلة على هذا الشعب المناضل والذي دفع ثمناً لحريته واستقلاله أكثر من أربعة ملايين مواطن فيتنامي.

إن الحروب التي شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها من خلال اســـتخدام أدواتهـــا القمعية وخاصة وكالة الاستخبارات الأمريكية وحلف الناتو قد ألحقت خسائر بشرية ومادية هائلة لشعوب العالم.

واليوم تعطي أمريكا الحق لنفسها في التدخل بأي بلد من بلدان العالم وتحولت فعلاً إلى شرطي عالمي، تقوم بممارسات القمع والإرهاب والتعسف ضد جميع شعوب العالم والدول الرافضة لنهجها العدواني.

إن المهمة الرئيسية لوكالة الاستخبارات الأمريكية ستبقى كما كانت دائماً تنظـــيم أي عملية مهما بلغ حجمها الإرهابي. المهم تنفيذ المخطط الأمريكي المرسوم للعـــالم أجمع والقائم على نية وضع العالم كله في قبضتها وتحت سيطرتها[1].

انتهى المقال

وقد امتد تأثير الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية الأمريكية عام 1971، إلى قادة أجهزة المخابرات، في الدول الفقيرة والاشتراكية. حيث جعلوا مهماتهم الرئيسية، كتم الأصوات المناوئة للظلم، من إسلاميين ومناضلين مناهضين، لمختلف أشكال الفـــساد، لتأديب الشعب بهم وقهره وإخضاعه وسلبه حريته وبث الرعب والخوف بين أفـــراده وكذلك تحويل السجون من سجون تأهيل وتهذيب وتعليم، وحوار بنّاء مع المعارضين للنظام، إلى سجون تُقْتَل فيها الروح المعنوية للسجناء عامة: الـــسياسيين المعارضـــين، وسجناء الرأي والضمير، وسجناء القضاء المدني والعسكري.

لأن قادة المخابرات وأجهزة الأمن مهتمون فقط بعد الجريمة المذكورة، بمـــصالحهم الشخصية للحصول على المال، وبكل وسائل الابتزاز، وليس بمصالح الـــوطن وأمنـــه،

---

(1) الواجهة أمريكية والخلفية الحقيقية هي اللوبي الصهيوني ليجعل العالم كله في قبضته وتحت سيطرته.

ومصلحة السجناء الصحية والنفسية والأخلاقية، ويتصرفون وكأن هؤلاء السجناء أعداءً للوطن، يجب تصفيتهم جسدياً ونفسياً.

أو أن هؤلاء القادة باعوا أنفسهم للشيطان، ولأعداء بلادهم وأمتهم، ونفذوا من حيث يدرون أو لا يدرون، مخططات الصهاينة والأمريكان، للقضاء على الروح النضالية والجهادية للمجاهدين، والمناضلين الأحرار، ولتحقيق ثلاثة أهداف صهيونية خبيثة:

1- إخضاع الشعوب بأيدي ثلة من أبنائها الغافلين، لسحق أصحاب الفكر أو تهجيرهم، وسجن من لا يخضع منهم، أو لم يهاجر، وتدمير عقله وجسمه أو تصريفه، بطرق عديدة إلى القبر. والذي يؤكد ذلك: أن نغمة التحرير ونشر الديمقراطية، التي تتشدق بها أمريكا والصهيونية اليوم، بين الشعوب العربية والإسلامية، أتت متأخرة عشرات السنين، وكأن أمريكا الحقيرة لا تعرف، أن الاضطهاد الذي تتعرض له الشعوب والكثير من المناضلين في دول العالم كان موجوداً من عشرات السنين. إن هذا التأخير جاء متعمداً لتمرير الهدف الخبيث الثاني اللاحق.

2- تمرير الجريمة الاقتصادية الربوية دون معارضة المتنورين، (المناضلين الأحرار بسجنهم وقهرهم، وتجبين من هم خارج المعتقلات). عندما أجبرت الصهيونية كما ذكرنا، الإدارة الأمريكية على نسف الحزام الأمني الذهبي للدولار القديم، عندما جعلت الدولار الجديد ورقاً لا قيمة حقيقية له، وفرضوه على دول العالم فرضاً، بعدما نزعوا السياج الذهبي لعملات العالم كما ذكرنا، بعد ذلك بدأت سموم الجريمة تسري في أوصال الدول، والشعوب الفقيرة، عندما دُمّرت الكفاية المعاشية لشعوبها، عند تدمير القيمة الشرائية لعملاتها الوطنية. وتم إفقار الشعوب العربية والإسلامية والاشتراكية. وفوق ذلك ضلّلوها: بأن الذي دمر حياتها وأفقرها، هي تلك الأنظمة المستبدة الحاكمة لها. وقد كرست مخابرات تلك الدول بغبائها وجهلها أحقاد الشعوب على حكامها، مهما حاول هؤلاء الحكام التصحيح، والإصلاح والمصالحة مع الشعب.

3- تحطيم الأنظمة (بعد إخضاع الشعوب، وتدمير لقمة عيشها الحلال، عن طريق الأجهزة الأمنية والمخابراتية فيها، عندما جعلت الأجهزة الأمنية والمخابراتية الحكومات، حكومات مستبدة) بيد أعداء الله الصهاينة والأمريكان، عند ضمان تحييد الشعوب عن الدفاع عن أوطانها، بحجة أن العدو جاء فاتحاً محرراً للشعوب المقهورة، خافياً وجهه القبيح، وحقيقته أنه جاء مذلاً لها، ناهباً لخيراتها بعقود إعمار، للدمار الذي سببته صواريخه، وقنابل طائراته للبنى التحتية لمدنها، ومرافقها الاقتصادية وغيرها. (كما جرى لعراقنا الشقيق وأفغانستان) لتزرع أنظمة عميلة له 100% ومعادية لشعوبها وأهلها 100%.

وكان على قادة الأجهزة المخابراتية في العالم أن تعمل جاهدة، وبكل الطرق اللاقانونية واللاشرعية واللاأخلاقية والسرية، لقمع كل الأصوات المؤمنة، والحرة والجريئة، التي يمكنها أن تقف حائلاً، دون تحقيق الجريمة الاقتصادية الصهيونية.

إن الفترات المظلمة في تاريخ الدول الفقيرة والاشتراكية، هي تلك الفترة التي بسطت فيها أجهزة المخابرات سيطرتها، على جميع مرافق الدولة ومؤسساتها، ابتداءً من مؤسسات الجيش، وانتهاءً بالمؤسسات المدنية والدينية والتعليمية، وخاصة عندما ابتعدت المخابرات عن دورها الأمني الصحيح، في ملاحقة المفسدين، العابثين المدمرين لأمن الوطن. واتجهت بعد الجريمة الاقتصادية، لحماية المفسدين، وإسكات الشرفاء والمؤمنين الذين يقومون بالدور الوطني الصحيح للمواطن الصالح، الذي يحمي الوطن من عبث المفسدين وفسادهم إذ بمثل هؤلاء وممثليهم الشرفاء تحمى الأوطان، وتصان قوانينه، ويصبح الوطن عصياً على أعدائه.

وقد أصبح قادة أجهزة المخابرات، يوظفون كامل أجهزتهم بما فيها العناصر الشريفة الجبانة، لينهشوا ويقتلوا ويدمّروا (رغم عدم قناعتهم)، كل من يفكر بالإصلاح والتصحيح. وكأن مهمتهم أصبحت حماية الفساد والمفسدين، بدل حماية الوطن وقوانينه، وتشريعاته ومكتسباته ومؤسساته. وبدل حماية ومساندة الشرفاء من القادة الأحرار ومؤيديهم، الذين يرغبون بتصحيح ما أفسده المفسدون. بل أصبحت عيون قادة المخابرات، باتجاه منصب رئيس البلاد، والدليل: هو استلام بعض قادة المخابرات رئاسة بعض الدول.

لقد استغل قادة أجهزة المخابرات، وجود قوانين الطوارئ الجائرة، ومحاكمها وقضاتها اللاشرعيين، ليكرسوا الفساد ويدهوروا البلاد، ويجعلوها متخلفة اقتصادياً وعلمياً وصناعياً، وفي كل مجالات الحياة. وساهمت بإفساد أنظمة الحكم، وقلبتها من مشاريع أنظمة حكم، يمكن أن تتجه نحو الديمقراطية، إلى أنظمة حكم استبدادية، بإبعاد قائد البلاد ــ المسؤول الأول أمام الله تجاه رعيته ــ عن شعبه، وصم أذنيه عن سماع معاناة مواطنيه وناخبيه. ويتظاهرون أمامه، أنهم هم المخلصون الوحيدون له وللوطن، ولكنهم يطعنونه من الخلف.

وفي ديار العرب والإسلام، حاربت أجهزة المخابرات الإسلام وقيمه العظيمة، لتحُول بين المسلمين وبين تمسكهم بدينهم، الذي يحارب الربا الذي ينتج الفقر، ويرسخ الفساد، (وما فسادهم إلا بسبب تفشي الربا الذي حطم الرواتب والكفاية المعاشية لهم، ولجميع الشعوب).

وحاربت تلك القيادات المخابراتية العفنة، تعميق وترسيخ القيم الوطنية، والقومية والدينية بين الشعوب، لتصبح تلك الشعوب، (كما ذكرنا في الأهداف الخبيثة الثلاثة) مستعدة لاستقبال هرطقات وأكاذيب أعداء الأمة، من صهاينة وأمريكان، كادعاءات التحرير، ونشر الديمقراطية، والقضاء على الاستبداد والفساد.

وهكذا فإننا نستنتج أن من المخططات الصهيونية، التي مهدت للنتائج المدمرة للجريمة الاقتصادية، سيطرة أجهزة الأمن والمخابرات، على جميع شعوب الأرض الفقيرة والعربية والإسلامية والاشتراكية، وعلى شعوب الولايات المتحدة، أضف إلى ذلك السيطرة الصهيونية، على المحافل الماسونية والعلمانية الملحدة، وعلى مراكز القرار في العالم، كالإعلام ومراكز الأبحاث والجامعات، والبورصات والبنوك والمرافق الاقتصادية. وأن سيطرة الصهاينة على جميع أجهزة المخابرات ومراكز القرار الأمريكي، وصمة عار في جبين الأمة الأمريكية، التي لن تستطيع التحرر من القبضة الصهيونية، إلا بثورة المؤمنين فيها من مسيحيين ومسلمين على الصهاينة، لهيمنتهم على الشعب الأمريكي وقهره واستعباده كما بشر بذلك الزعيم الأمريكي وبطل الاستقلال بنيامين فرانكلين قبل أكثر من مائتي عام مضت.

الفصل الثاني
حاجة دول العالم إلى استقرار عملاتها

لا بد في هذا الباب، من بحثنا الاقتصادي الجريء، والذي يركز على الحاجة الملحة لدول العالم إلى عملات قوية مستقرة، تستمد قوتها واستقرارها من إيجاد احتياطي ذهبي كامل، لأن الذهب كما ذكرت في مواقع عدة من هذا البحث، هو العملة القوية المستقرة التي أكدت عليها رسالات السماء وكتب الله المقدسة، وتاريخ البشرية النقدي، ووقائع الدمار الذي لحق بكل شعوب الأرض تدل على ذلك: فقد تم الدمار بسبب عدم استقرار العملات لهذه الشعوب عند إلغاء دور الذهب في دعمها واستقرارها.

وفي مقال اقتصادي صريح أوردته صحيفة تشرين السورية، على صفحتها رقم 14 ــ الاقتصادية ــ وفي العدد 9240 تاريخ 2005/5/5 لأستاذ الاقتصاد الدكتور إلياس نجمة من جامعة دمشق، الذي أكد بإصرار: أننا في سورية بحاجة إلى عملةٍ قويةٍ مستقرة، وعلينا أن نتخذ كافة الإجراءات والتوجيهات. وأن نعطي المصداقية الحقيقية في الداخل والخارج للحفاظ على النقد الوطني قوياً ومستقراً.

س: هل ترى أن البحث الاقتصادي في سورية يسير على طريق صحيحة وأسس علمية أم أن المسألة باتت هوجاء؟

ج: المشكلة في علم الاقتصاد أنه أحد العلوم الاجتماعية التي تمس مباشرة حياة المواطن. أما قضية البحث الاقتصادي العلمي فهو غائب تماماً حتى في الجامعة وكليات الاقتصاد. وما يجري ويحدث في العالم نوع من الفوضى الفكرية للبحث الاقتصادي. وألاحظ أن هناك فوضى عارمة نتخبط فيها على هذا الصعيد.

س: كيف يتم تسعير العملات الوطنية مقابل العملات الرئيسية؟

ج: العملة الوطنية داخل وطنها هي قوة شرائية نحصل بها على السلع والخدمات، إنما العلة خارج الحدود. في الأسواق المالية: تصبح سلعة تخضع للعرض والطلب. ويتحدد معدل التبادل التجاري وفقاً لحالة العرض والطلب لأية عملة من العملات. وبالتالي هذا ما يحدد سعر صرف عملة ما في السوق.

س: ألا توجد عوامل أخرى غير العرض والطلب.

ج: طبعاً هناك أنظمة نقدية تضع أسعاراً ثابتة لتبادل عملاتها مع العملات الأخرى ونسميها بسياسات سعر الصرف الثابت لجميع العملات، فقد اعتمد هذا الأمر في

اتفاقية بروتون وودتز عام 1944 أي بموجب هذه الاتفاقية اعتمد النظام النقدي العالمي أسعار الصرف الثابتة بين العملات وكان التموج المسموح به بحدود 1% صعوداً أو هبوطاً. أما بعد 15 آب 1971 عندما أعلن نيكسون عن فصل الذهب عن الدولار، أصبحت أسعار العملات تخضع لأسعار العرض والطلب.

أما الآن: فإن بعض الدول الصغيرة تربط عملتها بسعر صرف ثابت مع الدولار، وتصعد وتهبط معه. أي أنها تحافظ على سعر صرف ثابت مع تموج بسيط متسامح به كما في لبنان والسعودية وسورية، أما بالنسبة لبقية العملات الأخرى: لا يوجد أي ربط محكم.

س: هل تعني هذه الطريقة المعتمدة عملياً أن هناك تثبيتاً للسعر؟

ج: هو تثبيت لسعر العملة بالنسبة للدولار وليس تثبيتاً لسعر هذه العملة بالنسبة لأسعار العملات الأخرى.

س: هل ربط العملة الوطنية بالدولار أثبت نتائج إيجابية أم سلبية؟

ج: أعطى استقراراً لهذه العملات. إنه يجب ألا يكون لدينا أفكاراً مثالية أو خيالية. يجب ألا تتصور أن هناك استقلالاً نقدياً كاملاً وإننا نستطيع أن نصنع ما نشاء في أي دولة. إلا في المفهوم النظري. ولكن هناك واقع إقليمي ودولي. فمثلاً الدولار كعملة عالمية يقوم بأدوار عالمية. فهو ليس فقط عملة الولايات المتحدة يخص السوق الأمريكي بل هو عملة التبادلات التجارية والدولية بنسبة 50% ويشكل عملة الاحتياطي في قسم كبير من المصارف المركزية في العالم. وهو أيضاً عملة المدخرات لعدد كبير من المدخرين سواء مؤسسات أو أفراد وليس فقط داخل أمريكا.

س: كيف ترى الوضع الآن: هل تعتقد أن الليرة السورية سوف تحافظ على الاستقرار والقوة؟

ج: أنا أعتقد أن العوامل الموضوعية التي أدت إلى هذا الوضع ما زالت مستمرة*.

انتهى المقال

* من الكاتب الشريف المظلوم لقد نسفت الصهيونية هذا الاستقرار المؤقت للعملات الورقية العالمية بعد أن تخلصت من الرئيس رفيق الحريري الذي أكتشف مخططها وعمل ضده لتنهب الذهب وحدها عندما رفع قيمة الأونصة الذهبية من 310 دولار إلى 725 دولار فانخفضت القيمة الشرائية للعملات الورقية أكثر من 50 % من منتصف 2005 إلى النصف الأول لعام 2006

الفصل الثالث

مقالات:

المقالة الأولى: وفي مقالة للأستاذ نصر الدين البحرة في الصفحة الأخيرة لصحيفة تشرين، من العدد 9253 تاريخ 2005/5/19 ذكر فيها.

«هناك في المسألة اليهودية أمر مهم جداً لا بد من الانتباه إليه من أجل فهم بعض التعاطف الذي تبديه بعض الأوساط البروتستانتية في الغرب إزاء اليهود والحركة الصهيونية»: فبعد ظهور المذهب البروتستانتي الذي دعا إليه مارتن لوثر 1483- 1546 في القرن السادس عشر وترجمة التوراة إلى الألمانية على يد لوثر نفسه ثم إلى اللغات الأخرى. فإن هذه الترجمة أصبحت في متناول الناس من غير الرهبان الذين كانوا وحدهم حتى ذلك الحين هم قراء التوراة وتفسيرها. يقول روجيه جارودي «وهكذا قفز اليهود عند البروتستانت إلى مكان الصدارة في علوم الآخرة واللاهوت اعتماداً على الوعود التوراتية المزعومة. بل إن التوراة باتت موضع إلهام في علوم أدبية كثيرة: مثل الفردوس المفقود لجون ملتون وأورشليم لبليك واسير وأتالي لراسين. وسالومي لأوسكار. وها هو ذا الأسقف بوسيه في كتابه «مقالة في التاريخ العالمي» يجعل من إسرائيل حجر الزاوية في التاريخ العالمي. ولا يرى الناقد المسرحي الألماني ليسينغ والفيلسوف الألماني فيخة من حل للمشكلة اليهودية «إلا استرجاع الأرض المقدسة وإرسال اليهود إليها». وظهرت بقوة التفسيرات الرمزية والتأويلية للتوراة، وبلغ الأمر للطهوريين puritan الذين ظهروا في بريطانيا في القرن السابع عشر حد المطالبة بجعل التوراة مصدر التشريع الإنكليزي.

إن جارودي المفكر الفرنسي الكبير الذي دفع غالياً ثمن صدقه وتأييده لقضية فلسطين يتحدث في كتابه «فلسطين أرض الرسالات» عما يسميه الصهيونية المسيحية التي تستند إلى الدمج بين الكتابين أو العهدين: القديم التوراة والجديد الإنجيل واعتبارهما واحداً وهو يقول: «تجلت هذه الإيدلوجية والعقيدة الأسطورية قوية واضحة لدى الطهوريين المهاجرين إلى أمريكا الذين اندمجوا وتوحدوا مع العبرانيين التوراتيين في المنفى. وهكذا فإن الرئيس الأمريكي ويلسون الذي نشأ على هذه التعاليم بعث

برسالة إلى الحاخام ستيفن وايز بتاريخ 1918/8/31 أكد فيها معتمداً على العقيدة الصهيونية: قبوله بوعد بلفور. وها هو ذا الرئيس الأمريكي جيمي كارتر يتحدث في الكنيست في آذار 1979 قائلاً: «إن إسرائيل والولايات المتحدة كلتيهما تشكلت على أيدي جماعة من الرواد؛ إننا نتقاسم وإياكم الإرث المشترك للتوراة ثم يضيف إن إنشاء أمة إسرائيل هو إنجاز للتنبؤات التوراتية».

أخيراً فإن ما تقدم في كفة. وكون إسرائيل هي الولاية الأمريكية الحادية والخمسون الساهرة على المصالح الأمريكية والمخرب الأكبر وسط الوطن العربي الكبير وفي قلبه حاملة الطائرات النووية هادمة اللذات ومفرقة الجماعات في كفة أخرى».

انتهى مقال الأستاذ نصر الدين البحرة

وتستمر الصهيونية بمحاولاتها لامتصاص ذهب العالم، ويستمر أغنياء أمريكا والدول الصناعية الغنية، بامتصاص المواد الخام وخيرات الدول الفقيرة، بشكل مباشر وغير مباشر، بطرق احتيالية خالية من أي قيم إنسانية وأخلاقية، كتخفيض أسعار منتجاتها الزراعية والحيوانية، عن طريق دعم مزارعي الدول الغنية بـ 350 مليار دولار سنوياً. وما كان هذا الدعم إلا لتزييف أسعار المواد الأولية والزراعية والحيوانية التي تنتجها الدول الفقيرة، (والتي لا يتقاضى مزارعوها أي دعم مادي لتخفيض قيمتها). فيزداد فقر المزارعين ، وكذلك الذين يشتغلون بتجارتها وتصنيعها في الدول الفقيرة. إنها العدالة والديمقراطية التي يتشدق بها الصهاينة والأمريكان، وأذنابهم الأوروبيون العلمانيون الملحدون، الذين خرجوا عن الإنجيل وتعليمات السيد المسيح و موسى عليهما السلام.

المقالة الثانية: وأتناول مقتطفات مما أوردته صحيفة الثورة السورية، بعددها رقم 2716 تاريخ 2002/5/29، بالصفحة 8 عن مقال مترجم، أوردته صحيفة لوموند الفرنسية:

«تعتبر فكرة بيع جزء من الاحتياطي الذهبي لصندوق النقد الدولي مسألة منفِّرة كما وصفها المدير العام للصندوق الإسباني رودريكو راتو. أما الإدارة الأمريكية التي أبدت موافقتها ثم غيرت رأيها إثر الضغط على الكونجرس الذي مارسه ممثلو دول الغرب من

كبار منتجي الذهب، خشية أن ينخفض سعر الذهب في حال بيع هذا الاحتياطي. وكذلك عارض الأمر الأوروبيون وبشكل خاص البنك المركزي لأنهم يعتبرون أن الاحتياطي الذهبي لصندوق النقد الدولي حماية لهم في الأزمات».

أما الإعانات الضخمة التي تقدمها الدول الصناعية لمزارعيها والتي تزّيف بها أسعار المواد الزراعية العالمية لتخفيض أسعار المنتجات الزراعية للدول الفقيرة (والتي يعيش 70% من سكانها على الإنتاج الزراعي). فانهيار أسعار المنتجات التي يزرعونها وهم طبعاً لا يتلقون أي دعم من حكومات بلادهم مقابل 350 مليار دولار يتلقاها مزارعو الدول الصناعية الغنية، فينخفض مردود جهودهم شيئاً فشيئاً، وتنهار بذلك الكفاية المعاشية لهم ولعائلاتهم، ويتحولون من أغنياء ومكتفين معاشيّاً، إلى فقراء وبؤساء. وفي ذلك ما يؤكده المقال المشار إليه : ((يندد المدير الحالي للبنك الدولي جيمس ولغينسون بـ 350 مليار دولار التي تقدمها الدول الغنية كمساعدات سنوية لدعم مزارعيها)) «وفي عرض لزيادة الفقر والفقراء في العالم يورد المقال» في مناطق إفريقيا الصحراوية تضاعف عدد الفقراء خلال سنوات 1981- 2001 وإن متوسط الدخل الذي يقدّر بأقل من دولار في اليوم: انخفض من 64 سنتاً إلى 60 سنتاً»[1].

ومع ازدياد غطرسة الصهيونية وأمريكا، ونهبهما لشعوب العالم وفقرائه، تلك الغطرسة التي نتجت عن الجريمة الاقتصادية عام 1971، والتي أنتجت تلك النتائج التي أعطوها اسماً خبيثاً، هو الفوضى الخّلاقة. وهي فوضى دمرت الشعوب الفقيرة وشرفاء العالم. حيث ازدادت الولايات المتحدة وإسرائيل مع هذه الفوضى، عدوانيةً وظلماً ونهباً لخيرات وثروات الدول الفقيرة، لإبقائها في دائرة الفقر الأبدي. وستتلظى مرة

(1) ملاحظة من الكاتب الشريف المظلوم: والأصح إن متوسط الدخل خلال السنوات 1971-2006 لفقراء الدول الفقيرة التي تعيش على خط الفقر ــ وكان دولار قديم في اليوم والذي يعادل اليوم 20 دولاراً مزيفاً أو 2000 سنتاً ــ انخفض من 2000 سنتاً إلى 60 سنتاً. تصحيحاً لمقال جريدة لوموند المذكور.وليت الأوروبيين والأمريكيين من غير اليهود يدركون هذا الفرق الهائل الذي أوقعه الصهاينة على فقراء دول العالم عندما اعتمدوا علمانية الشر التلمودية وتركوا علمانية الإيمان التوراتية والإنجيلية التي جاء بها موسى وعيسى عليهما السلام وحرّما فيهما الربا بين العباد.

أخرى هذه الدول، التي جعلت الدولار احتياطياً لعملتها بدلاً من احتياطي الـذهب، التي تخلت عنه منذ أكثر من ثلاثة عقود، عندما سينهار الدولار مرة أخـرى لتـورط أمريكا، بحروب لصالح إسرائيل والشركات الصهيونية الأمريكية[1].

وفي مقتطفات من المقال المترجم عن جريدة لاهور الإسبانية بقلم هورهي أنايـا، والذي ورد في صحيفة الثورة السورية بعددها المذكور.

يبين هذا المقال الانهيار الحتمي للدولار عندما تقاوم الشعوب الغـزو الأمريكـي الصهيوني. يقول المقال : ((سيشهد الاقتصاد الأمريكي تضخماً أكبر وسيزداد تدهور قيمة الدولار عام 2005 مما سيجعل دولاً كثيرة تبتعد عن تخزين الاحتياطي النقـدي بالدولار)).

يمكننا أن نرى أزمةً اقتصاديةً كبيرةً مقبلة. كما أننا سنشهد هبوطاً حاداً في أسـهم الشركات الأمريكية وبالتالي ستحاول الدول التخلص من الدولار الذي تنخفض قيمته ما سيؤدي إلى تراجع اقتصادي عام. والصراعات والمشكلات الداخليـة سـتزداد في الجسد الأمريكي بشكل لا سابق له.

ستزداد عزلة الولايات المتحدة الأمريكية والأنظمة المساندة لها أمام فرصة هزيمتـها في العراق. والشعب الأمريكي سيجد نفسه مضطراً إلى مواجهة حقيقية: أن حكومته لن تحقق النصر في هذه الحرب وبأنهم هم من سيدفعون فاتورة حرب خاسرة.

على الرغم من ذلك فإن واشنطن لن تتراجع عن سياستها فرجال الحرب المـدنيين الأمريكيين بثوا أفكارهم: بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة المسيطرة في العالم والتي لا تقهر.

والصهاينة في البنتاغون يوجهون جهودهم لكي تحصل إسرائيل علـى الـسيطرة والطاعة في المنطقة. ولو كان ذلك على حساب إضعاف الإمبراطورية الأمريكيـة في بقية العالم». **انتهى المقال**

---

(1) كما جرى خلال النصف الثاني لعام 2005 والنصف الأول مـن عـام 2006 عنـدما انخفضت50% القيمة الشرائية والذهبية للدولار من 310 دولاراً للأونصة الذهبيـة إلى 620 دولاراً أي انخفضت من 1 غرام ذهب = 10 دولارات إلى 1 غرام ذهب = 20 دولاراً.

المقالة الثالثة: وعن مدى التغلغل الصهيوني الإسرائيلي، في جسم القـوة العظمـى الولايات المتحدة الأمريكية نورد هذا المقال، الذي ورد في صحيفة تشرين السورية في الصفحة 11 من العدد 9296 تاريخ 2005/7/7 كتبه الأستاذ عارف الآغا تحت عنوان «عصابة 25 وراء السياسة الأمريكية المعادية للعرب» جاء فيه:

«أخيراً وبعد عامين لا أكثر من غزو العراق يصل وهج الحرب ولهيبها إلى واشنطن. وكرة النار بدأت تحرق أصابع ساكني البيت الأبيض وأنباء الخسائر البشرية الباهظـة التي وصلت حدود 38 ألفاً بين قتيل وجريح (حسب صحيفة لوس أنجلوس تايمز) تثير شكوك الأمريكيين وتساؤلاتهم وحتى غضبهم سواء في الكونجرس أو المواطن العادي: حول أسباب ودوافع هذه الحرب وعن الأهداف الحقيقية لهذه الحرب التي اتسمت منذ التحضير لها وحتى اليوم بالخداع والتضليل والكذب والعبارات المتكـررة الممجوجـة (الحرب على الإرهاب ــ نشر الديمقراطية) بينما تتوالى الأخبار يوميـاً عـن القتـل والخراب والدمار وعن توابيت أمريكية بلا جنائز تنقل في الظلام.

لقد بدأت الحقائق تنكشف لغالبية الأمريكيين عن المستنقع الذي دفع بوش جيوش أمريكا إلى الغرق في وحوله وعن تنامي الكراهية لأمريكا على نطاق عالمي وفقـدان مصداقيتها السياسية والأخلاقية والانتهاك الفظ لحقوق الإنسان في غوانتانـامو وأبـو غريب وبوكا وسجون أوروبا وأفغانستان السرية.

ولم يستطع بوش أن يقدم للأمريكيين والعالم هدفاً شرعياً مقنعاً سوى الإصرار على عباراته المكررة وعلى ضرورة إنجاز المهمة في الهيمنة وبسط النفوذ وخدمـة أهـداف إسرائيل ومصالحها. ولكن في أمريكا أناساً يسعون بشكل أو بآخر في ملاحقة خلفيـة تلك السياسة وإرجاعها إلى تلك القوة والأطراف التي صاغت هذه السـياسة والـتي تقف وراءها منذ مجيء إدارة بوش الابن وإرجاعها إلى عصابة 25 التي تسمى باللوبي اليهودي الأمريكي والمحافظين الجدد.

كتب توماس فريدمان في النيويورك تايمز «باستطاعتي أن أعطـيكم أسمـاء خمـس وعشرين شخصية ممن يحتلون مواقع مهمة في الإدارة الأمريكية الحاليـة لـو أمكـن

إبعادهم إلى الصحراء أو إلى جزيرة نائية قبل أربعة أعوام لما حصل غزو العراق. ولكن لم يشأ فريدمان أو يقول إن غالبية هؤلاء من اليهود لاعتبارات شخصية بالطبع.

وإذا كانت هذه العصابة غير معروفة لدى قطاع واسع من الشعب الأمريكي، وعن حقيقة نفوذها ودورها في صياغة السياسة الأمريكية الخارجية. فقد تم الكشف عنها ولن تستطيع خداع الأمريكيين إلى مالا نهاية، وذلك لأن مأزق أمراء الحرب هؤلاء آخذ بالتفاقم وبدأت عيون الأمريكيين تتفتح على الحقيقة. فقد وجد من الأمريكيين من لم يخش تهمة اللاسامية وحملات التشهير في الإعلام الأمريكي الذي يسيطر عليه اللوبي الصهيوني اليهودي وأن يكشفوا عن تلك الأسماء ويفضحوا دورها ودور إسرائيل في دفع أمريكا لشن الحرب على العراق وانتهاج سياسة عدائية ضد العرب والمسلمين وأضافوا إلى تلك القائمة أسماء العديد من رجال الإعلام والصحافة والعاملين في خدمة إسرائيل واللوبي اليهودي الأمريكي من أمثال: بن وانتبرغ ومارتن ومور تايمر وكرمان وادغر بروفمان ومارتن اندك ودنس روس وآخرين.

عندما قال جميس مورغان عضو الكونغرس الديمقراطي « إن قادة اليهود الأمريكان يدفعون أمريكا لشن الحرب على العراق اتهم باللاسامية ومورست عليه ضغوط دفعته إلى الاستقالة، ولكن ثمة كتاباً وناشطين حتى من اليهود يحذرون من دور اللوبي اليهودي الإسرائيلي، وبالطبع هذا اللوبي لا يستطيع أن يتهمهم باللا سامية. لنأخذ على سبيل المثال: جون كلاين الذي كتب في مجلة التايم الأمريكية في 2003/2/5: إن قوة إسرائيل جزء لا يتجزأ من أسباب الحرب على العراق. إنها جزء من النقاش لا أجرؤ على ذكر تفاصيله، فتدمير العراق ونظامه لن يزيح عدواً قوياً لإسرائيل بل سيغّير معادلة القوى في المنطقة. ويرسل رسائل إلى سورية وإيران، والفلسطينيين الذين يتعين عليهم صنع سلام بشروط إسرائيلية. وإلا فلينسوا الدولة التي يحلمون بها.

المقالة الرابعة: وكتبت آري شافيت في صحيفة هارتس في 2003/4/5: الحرب على العراق من بنات أفكار الـ 25 وهم الذين دفعوا بوش إلى تلك المغامرة.

إسرائيل تعرف جيداً وزن العراق وقوة جيشه واقتصاده لذا فهي تعمل مع حماتها الأمريكيين ومنذ سنوات على عزل العراق عن أمته ومنعه من استخدام كامل طاقاته

في صالح أمته. فبعد كامب ديفيد وإخراج مصر جناح الأمة العربية الغربي من دائــرة الصراع. كان لا بد من إخراج العراق جناحها الشرقي من تلك الدائرة. وقد وضــع اليهود الأمريكيون والمحافظون الجدد الخطط لذلك عام 1998 وتمكنوا مــن جعلــها أولوية في سياسة إدارة بوش الحالية.

وإذا كان النفط أحد الأسباب التي دفعت إدارة بوش لتبني سياسة الحــرب هــذه. فإسرائيل لها مطامع في نفط العراق.. ففي 31 آذار أشارت صــحيفة هــاآرتس إلى وجود خطط لتشغيل أنبوب نفط كركوك ـــ حيفا واعتبار هذا الخط منحة أو إكرامية من الولايات المتحدة لإسرائيل مقابل دعمها ومجهوداتها في الحرب على العراق.

لقد أصاب مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق كبد الحقيقة حــين وصــف الحرب على العراق بأنها حرب بالوكالة عن الصهيونية واليهودية والكيان الإسرائيلي.

فالتحالف غير المقدس بين المسيحية والصهيونية واليهود الأمريكيين قوي إلى الحــد الذي يمكن أن تبنى عليه سياسات أمريكية عدوانية وعنصرية خالية من التفكير بمقياس الشرعية الدولية والقانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان.

وما يمكن أن ينتجه غزو الولايات المتحدة من وجهة النظر الإسرائيلية: «إن عالمــاً عربياً ضعيفاً وعاجزاً ومفككاً تسهل السيطرة عليه ونهب ثرواته».

لكنهم يخطئون الحساب لأنهم يسقطون من حساباتهم دور الشعوب العربية وإرادتها وعزيمتها على التضحية ومقاومة الاحتلال والعدوان وهذا ما فعله ويفعلــه اللبنــانيون والفلسطينيون والعراقيون وهم كفيلون بهزيمة عدوهم مهما كانت قوته»[1].

انتهى مقال صحيفة تشرين 9296 تاريخ 2005/7/7

المقالة الخامسة: وإليكم مقالة رائعة انتقاها بدقة الأخ الدكتور غازي حسين، مــن مصادر صحف الحياة والنهار والقدس العربي والسفير، عن عربدة الصهاينة في الأمــة الأمريكية، وانعكاس هذه العربدة على المنظمات الدولية.

---

[1] لقد تأكد هذا الخطأ في الحسابات الصهيونية عندما هزم جنود حزب الله بالقيادة الحكيمة الجريئة المؤمنة للسيد حسن نصر الله جحافل الكفر الاسرائيلي الصهيوني الامريكي الاوروبي في حرب لبنان تموز 2006 وفي 31 يوماً فقط

لقد أتحف كاتبها صحيفة تشرين السورية، بعددها 9240 تاريخ 2005/5/5 عن لاعب صهيوني خبيث من اللوبي الصهيوني، الذي يعيث فساداً في عقول الساسة الأمريكان، هو جون بولتون: مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون التسليح، الذي اشتغل بقوة لإشعال الحرب العدوانية على العراق، انطلاقاً من إيمانه التوراتي والتلمودي. وإليك أخي القارئ العزيز المقالة كاملة كما وردت، تحت عنوان «بولتون والأمم المتحدة».

وجه 59 دبلوماسياً أمريكياً سابقاً من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في 29 آذار 2005 رسالة خطية إلى مجلس الشيوخ الأمريكي تعترض على تعيين جون بولتون مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون التسلح ممثلاً للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة.

ووقع الرسالة التي وصفت بولتون بالرجل غير المناسب لهذا المنصب أسماء بارزة في إدارات الرؤساء جيرالد فورد وريتشارد نيكسون وجيمي كارتر ورونالد ريغان وجورج بوش الأب وبيل كلينتون. انتقدت الرسالة التي وجهت إلى رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس ريتشارد لوغارد خط بولتون المتشدد والمتهكم على الأمم المتحدة وإصراره على عدم جدوى المنظمة الدولية ما دامت لا تنقاد للسياسة الأمريكية.

ويرتبط بولتون بعلاقات وثيقة مع اللوبي اليهودي. لذلك حاول أن يسوّق أكذوبة امتلاك سورية لأسلحة الدمار الشامل النووية. ولكنه فشل في ذلك. كما أنه من أكبر المؤيدين للتشدد في التعامل مع الملف الإيراني النووي.

أثار اختيار بوش ليكون بولتون مندوب الولايات المتحدة الدائم لدى الأمم المتحدة انتقاد أعضاء بارزين في الحزب الديمقراطي لعدائه السافر واحتقاره العلني للمنظمة الدولية تماماً كموقف إسرائيل منها.

وتضمنت مطالبة لجنة العلاقات الخارجية برفض ترشيح بولتون، لأنه عمل لدى تايوان باحثاً مدفوع الأجر وأيد الاعتراف بها دولة ذات سيادة[1].

---

(1) الحياة 2005/3/30.

واجه بولتون أعداءً أقوياء في واشنطن بسبب وقاحته وعجرفته وتطرفه السياسي باحتقاره الأمم المتحدة (واحتقاره ومعاداته للعرب والمسلمين وانحيازه المطلق لإسرائيل).

يقول كارل فورد وهو موظف سابق في وزارة الخارجية الأمريكية: إن بولتون حاول تهديد رجال الاستخبارات عندما لم يقدموا له أدلة تثبت مزاعمه الكاذبة عن أسلحة الدمار الشامل في العراق وكوبا[1].

وهناك عميلا استخبارات قالا: إن بولتون حاول طردهما من عملهما لأنهما اختلفا معه حول أسلحة الدمار الشامل في العراق.

عمل بولتون بكل ما لديه من قوة في إشعال الحرب العدوانية على العراق تماماً مثل اللوبي اليهودي وإسرائيل وكبقية أركان عصابة المحافظين الجدد في إدارة الرئيس بوش. فهدفه كان خدمة إسرائيل ومشروعها الصهيوني لا خدمة أمريكا. وكان موقفه تماماً كموقف إسرائيل اعتمد على اختراع الأكاذيب لتبرير الحرب وإقامة الشرق الأوسط الكبير.

يعتقد بولتون أن الأمم المتحدة تضر بمصالح الولايات المتحدة ويُكِنُّ لها الازدراء والاحتقار. ما يجعلني أطرح السؤال التالي: لماذا يرشح الرئيس الأمريكي بولتون لهذا المنصب وهو يريد تدمير المنظمة الدولية؟ لو كان صادقاً في مواقفه من المنظمة الدولية لسحب ترشيحه. أما وإنه وافق على قبول المنصب فيعني بأنه سيلعب دور المخرّب داخل الأمم المتحدة وضد البلدان العربية والإسلامية والصين وروسيا ولمصلحة إسرائيل انطلاقاً من إيمانه التوراتي والتلمودي.

لعب بولتون بالتعاون مع وولفوفيتس وبيرل دوراً مهماً في أكذوبة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وشن الحرب العدوانية عليها خدمة لمعتقداته التوراتية والتلمودية وسيحاول من خلال منصبه الجديد دفع الولايات المتحدة باتجاه توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية نيابة عن إسرائيل. والتعامل بشدة مع سورية داخل المنظمة الدولية.

---

(1) النهار 2005/3/30.

رفض بولتون بصفته معاون وزير الخارجية لشؤون التسلح التفاوض مع إيـــران أو تقديم تطمينات أو حوافز لها مما أدى إلى ترك الولايـــات المتحـــدة خـــارج اللعبـــة الدبلوماسية مع إيران وحصر التفاوض بين إيران من جهة وألمانيا وفرنسا مـــن جهـــة أخرى.

روّج بولتون في أواخر نيسان 2004 أكذوبة مفادها أن سورية لديها أجهزة طرد مركزي لتصفية اليورانيوم لاستخدامه في قنابل نووية[1].

وقال خبير في الطاقة النووية: ان بولتون يتزعم مجموعة من المسؤولين في إدارة بوش يعتقدون أن لديه أدلة قوية على أن سورية تقوم بتشغيل أجهزة طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم.

لكن مسؤولاً أمريكياً حذر من هذه المعلومات الكاذبة وقـــال: أولئـــك الـــذين يروجون لفكرة أن سورية لديها أجهزة طرد مركزي يقابلهم أعضاء آخرون في أجهزة المخابرات يشككون في صدق هذه المزاعم[2].

ونفت سورية بشدة المزاعم الصهيونية ودعت علانية إلى شرق أوسط خـــالٍ مـــن أسلحة الدمار الشامل النووية. وأكدت سورية أن ليس لديها برنامج لامتلاك أســـلحة نووية.

ولكن بولتون الذي نجح في المساهمة بتعميم أكذوبة امتلاك العراق لأسلحة الـــدمار الشامل النووية فشل في إقناع الناس داخل أمريكا وخارجها بأكذوبة امتلاك ســـورية لمثل هذه الأسلحة. وقاد بولتون حملة عداء شرسة ضد إيران وسورية وليبيا وكوريـــا الديمقراطية.

وقف بولتون أمام لجنة العلاقات الخارجية التي تضم عشرة أعضاء مـــن الحـــزب الجمهوري وثمانية من الحزب الديمقراطي. ويفترض أن يصوتوا على أساس حزبي. مـــا يعني تثبيت تعيين بولتون.

---

(1) الحياة 2005/4/11.

(2) القدس العربي 6/ /2005.

ولكن السناتور لنلوكن تشافي المعروف بتأييده للمنظمة الدولية أعلن عن تحفظه على ترشيح بولتون.

واجه بولتون استجواباً قاسياً من قبل أعضاء اللجنة الديمقراطيين بسبب موقفه المعادي للأمم المتحدة.

وتعهد (وهو كاذب) للعمل مع الجميع لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية ورأى أنها تحتاج إلى القيادة الأمريكية. وقال: علينا أن نعمل لإحداث صدمة لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة[1].

ووصلت ردود الفعل السلبية على ترشيح بولتون حتى هولاندا المؤيدة لأمريكا. حيث أعلن متحدث باسم وزير الخارجية الهولندي بن يوت: أن وزير الخارجية أعرب عن استغرابه لترشيح بولتون كما أنه لا يفهم هذا التعيين في حين عودة الولايات المتحدة إلى سياسة التعددية الدولية بالإضافة إلى دوره في الحرب العدوانية على العراق. ندد بولتون أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس بالقرار 3179 (المقيت حسب قوله) الذي اتخذته الأمم المتحدة عام 1975 وساوى الصهيونية بالعنصرية.

وهكذا نلاحظ أن حياته السياسية اقتصرت على خدمة مصالح إسرائيل بالدرجة الأولى مستغلاً إمكانات الولايات المتحدة ومكانتها لتحقيق المطامع الصهيونية وعرقلة جهود الأمم المتحدة الرافضة لحروب إسرائيل العدوانية وتهويد الأرض والمقدسات العربية (الإسلامية والمسيحية).

وانطلاقاً من موقفه هذا أعلن أمام اللجنة: إن ثمة أوقاتاً خرجت فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة عن السكة وأحدها القرار الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية والذي عمل بولتون من عام 1991 على إلغائه.

علق أحد أعضاء اللجنة من الحزب الديمقراطي: وهو السناتور جو بايدين على ترشيح بولتون قائلاً: بصراحة أنا مندهش من أن المرشح يرغب في هذا المنصب بعد كل الأمور السلبية التي قالها عن المنظمة الدولية والمؤسسات الدولية والقانون الدولي. أخشى أن يكون الأمر أشبه بإرسال ثور إلى محل لبيع الأواني الزجاجية.

---

(1) السفير 2005/4/12.

ينتشر آلاف اليهود في مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الأمريكية وفي معاهد الاستشراق والجامعات ويلعبون بالتعاون والتنسيق الكاملين مع بقية المراكز والمنظمات اليهودية دوراً أساسياً في بلورة وقيادة وتوجيه الفكر الاستراتيجي السياسي والعسكري والاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويعمل العديد من اليهود مستشارين وخبراء في الشؤون العربية والإسلامية وقضايا المنطقة ومنها معهد الدراسات الاستراتيجية المتقدمة ومعهد التراث والمعهد الأمريكي للسياسة العامة ومعهد بروكنيفز.

قامت هذه المعاهد والمراكز من خلال اليهود الموجودين فيها بوضع مخططات لمستقبل البلدان العربية والإسلامية للقضاء على الوحدة العربية والنظام العربي وإشعال الحرب على العرب والمسلمين كما في أفغانستان والعراق وتفتيت وحدة أرضه وشعبه ونهب ثرواته وهدر طاقاته وتقسيم المنطقة إلى دويلات قبلية ودينية وطائفية وعرقية لإنجاح المشروع الصهيوني وإقامة إسرائيل العظمى وتخليد الوجود العسكري الأمريكي ورسم خريطة جديدة للمنطقة.

وكشفت نيويورك تايمز والغارديان البريطانية عن الدور التخريبي الذي قام به هؤلاء اليهود في إشعال الحرب على العراق وفرض العقوبات على سورية وإيران واعتبار كل دولة عربية أو إسلامية تخشاها إسرائيل دولة عدوة.

لذلك لا تتوقع الأوساط الدبلوماسية في الأمم المتحدة إلا المزيد من اختراع الأكاذيب وتسعير الحملة المعادية للعرب والمسلمين والإسلام داخل الأمم المتحدة وعلى الأخص في مجلس الأمن على يدي بولتون.

انتهى المقال

وهكذا يظهر لنا جلياً كيف انتزعت الصهيونية روح الإنجيل من قلوب الأوروبيين والأمريكان وكيف ساهمت في تخفيض أسعار المنتجات والمواد الأولية للدول الفقيرة. وكيف ان عصابة الـ 25 صهيونياً أمريكياً كانوا وراء غزو أفغانستان والعراق وإخضاع أمتنا.

الفصل الرابع

الصهيونية وهيمنتها على العالم ودورها في تخريب أنظمة الحكم

ومن المؤثرات المهمة في القرار السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، «بنوك التفكير» والتي يتغلغل اللوبي الصهيوني من خلالها، إلى صنع القرارات السياسية والاقتصادية الأمريكية، وتوجيه الإدارة الأمريكية إلى وجهات النظر الصهيونية، والتي تخدم المصالح الصهيونية والإسرائيلية، على حساب مصالح الشعب الأمريكي المستقبلية، ودول العالم وشعوبه.

وفي المقال الذي كتبه الأستاذ علي محمد الخالد، في صحيفة البعث السورية في العدد 12627 تاريخ الأحد 2005/6/26 تحت عنوان: بنوك التفكير ودورها في صنع القرار الأمريكي ما يشير إلى ذلك: «تلعب المراكز المسماة (بنوك التفكير) دوراً مهماً ومميزاً في عملية إغناء وصنع القرار الأمريكي. وفي كثير من الأحيان في صنعه وإبرازه. وتعمل مؤسسات القرار الأمريكية المختلفة (إدارة ـــ كونغرس) على تشجيع عملية التفكير هذه».

والاستعداد الكامل للنظر فيما تقدمه بنوك التفكير من آراء وإرشادات. كما أنها تعمل على الاستفادة من تعددية الآراء وتباينها حول قضية من القضايا. حيث يصار إلى إعداد ما تسميه الدبلوماسية (واضعو القرار بالورقة الاختيارية) وذلك بتحديد هذه السياسة نحو قضية أو منطقة معينة. ثم إجراء دراسة حول فوائد ومضار كل اختيار على حدة. وصولاً إلى القرار والاختيار الذي يخدم الصالح الأمريكي (بل الصالح الصهيوني).

وتتنافس بنوك التفكير فيما بينها على التأثير في السياسات الرسمية وهي في كثير من الأحيان لا تنتظر دعوة من الدوائر الرسمية لتقديم النصح أو الرأي. بل إن هذه الدوائر تأخذ المبادرة وتسارع في تقديم دراساتها وآرائها وأبحاثها حول القضايا الراهنة والمستقبلية. رغم أن المؤسسات الرسمية غالباً ما تقوم بدعوة هذه المراكز لتقديم آرائها وتصوراتها حول القضايا المطروحة. وقد حدث ذلك مراراً عندما قامت دوائر وزارة الخارجية والدفاع والبيت الأبيض والكونغرس بمجلسيه بدعوة خبراء وأكاديميين

للاستماع إلى آرائهم أو شهاداتهم رغم مواقفهم المعلنة والمعارضة للسياسة الأمريكية في قضية من القضايا المختلفة.

وكثيراً ما يشارك مسؤولون رسميون أمريكيون في نشاطات بنوك التفكير. كما تعتبر هذه البنوك (مستودعات) تغذي الإدارات الأمريكية المتعاقبة بالمسؤولين والخبراء وتستوعبهم عند انتهاء خدماتهم الرسمية وكمثال بارز على ذلك: هنري كسينجر وزبيغينو بريجنسكي (الصهيونيان) وغيرهم.

وكتب كسينجر ذات مرة: إن مسؤولي السياسة الخارجية لا يقومون ببناء رصيد الأفكار. بل إنهم ينفقون من هذا الرصيد. أما الأفكار فتأتي من بنوك التفكير نفسها.

ومن أهم بنوك التفكير الأمريكية والتي يدخل الشرق الأوسط عموماً في إطار اهتماماتها نشير هنا إلى اثنين منها: الأول = معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط الذي تأسس عام 1985 وهو المعهد الذي يعكس وجهة النظر الأمريكية الصهيونية المؤيدة لإسرائيل. وهو من أنشط بنوك التفكير المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ويعود نفوذه إلى علاقاته الوثيقة بالدوائر الحكومية الأمريكية والحكومة الإسرائيلية واللوبي الصهيوني وتسترشد الإدارة الأمريكية بالدراسات الموجهة والتقارير الخاصة التي يقوم المعهد بإصدارها. ويقوم بالعمل فيه أو بالتعاون معه عدد لا بأس به من المسؤولين الحكوميين الذين تركوا وظائفهم الرسمية لسبب أو لآخر وتشكل هذه الفئة مصدر قوة خاصة بالمعهد.

ويرتبط المعهد بأوثق العلاقات مع اللجنة الأمريكية والإسرائيلية للشؤون العامة المعروفة بـ إيباك والتي تشكل العمود الفقري للوبي الصهيوني في واشنطن. وفي الواقع فإن المعهد هو واجهة للايباك الذي يستغل الموضوعية العلمية لصالحه[1].

وثاني بنوك التفكير أهمية (معهد الولايات المتحدة للسلام) الذي تأسس عام 1984 بقرار من الكونغرس الأمريكي الذي يقوم بتمويل المعهد والمصادقة على تعيين

---

(1) من يتبع الموضوعية العلمية يسعى نحو الخير للعباد، وليس إلى تدميرهم كما هو الفكر الصهيوني الغربي. والقيادة الخيّرة توجه الناس إلى الخير كما قال رسول الإنسانية محمد صلى الله عليه وسلم: «**الخلق كلهم عيال الله وأحبهم إلى الله أنفعهم لعياله**».

مجلس مديريه المنتمين للحزبين الجمهوري والديمقراطي، ومن أهم ما صدر عن المعهد: التقرير الخاص المتعلق بأزمة الخليج الثانية وكيفية التعامل معها. وكان عنوان هذه الدراسة (أزمة الخليج) والبحث عن حل سلمي وصدرت في تشرين الثاني 1990 أي مباشرة بعد مؤتمر مدريد. وقد ظهر من التطورات اللاحقة للأحداث بعد صدور التقرير المذكور مدى التوافق والقرارات الأمريكية الرسمية تجاه الأزمة وكيفية حلها: كما جاء في التقرير.

ومن أهم بنوك التفكير الأمريكية الأخرى التي يدخل الشرق الأوسط في إطار اهتماماتها غير ما ذكر أعلاه ما يلي:

1- معهد بروكينجز الذي يعتبر من بنوك التفكير المعتدلة والليبرالية.
2- معهد المصالح الأمريكي وهو بنك تفكير محافظ.
3- معهد التراث. وهو معهد محافظ.
4- معهد كارينجي.
5- معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية الذي يوصف بالاعتدال.
6- معهد الشرق الأوسط الذي يرى بعضهم أنه أكثر اعتدالاً تجاه القضايا العربية.
7- معهد راند.

انتهى المقال

كيف دمر الصهاينة حياة المزارعين في الدول الفقيرة؟

لقد دمر الصهاينة والأمريكان ومسؤولي الدول الصناعية الغنية، حياة المزارعين في الدول الفقيرة، الذين يشكلون 70% من عدد سكانها ولكن كيف؟!.

الجواب: عندما تم دعم مزارعي الدول الغنية، ودعم قيمة إنتاجهم الزراعي، بتقديم المعونات المالية الكبيرة لهم. وظاهر هذا الدعم أن حكومات الدول الغنية يسودها العدالة والرحمة لمزارعيها، ولكن الحقيقة أن دوافعها ظلم وتدمير لحياة مزارعي الدول الفقيرة، عندما تخفض أسعار قيمة منتجاتهم الزراعية، (عندما تبيع ما تنتجه من منتوجات زراعية بأرخص الأسعار، وتعوّض على مزارعيها بأضعاف قيمة محاصيلهم،

لتخفّض الأسعار عالمياً)، مما يؤثر سلباً على قيمة المنتجات الزراعية للـــدول الفقـــيرة، لتنهار أسعار هذه المنتجات بمطرقتين:

1- مطرقة انخفاض القيمة الشرائية للعملات.

2- والمطرقة الثانية: عند تخفيض أسعار المنتجات الزراعية للدول الغنية، (دون أن يؤثر على مزارعيها بالمعونات المالية المقدمة إليهم من حكومـــاتهم، وكمـــا ذكـــر في الصفحة 116 بـــ 350 مليار دولار سنوياً) مع الإصرار على عدم تخفيض هذه الإعانات، لأن تخفيض هذه الإعانات عن مزارعي الدول الغنية، يؤدي إلى ارتفاع قيمة منتجاتهم الزراعية، وترتفع معها قيمة وأسعار ما تنتجه الدول الفقـــيرة مـــن منتجات زراعية، تنتفع بهذا الارتفاع تلك الدول ومزارعوها.

ويصمم سيد البيت الأبيض وأسياده الصهاينة، على استمرار الدعم المالي للمـــزارع الأمريكي، لكي تبقى أسعار ما ينتجه متدنية، ويستمر نهب الموارد الزراعية من الدول الفقيرة، التي لا يتلقى مزارعوها أية إعانة. إن الصهاينة والأمريكان والأوروبيون يأبون رفع الفقر عن الشعوب الفقيرة. ويتناوب الأمريكيون والأوروبيون الاتهامات بأن يبدأ الآخر بالتخفيض، فلا الأمريكيون يبدؤون ولا الأوروبيون يفعلون، ليبقـــى مزارعـــو الدول الفقيرة هم الضحايا فقط.

وفي المقالة المنشورة في صـــحيفة تـــشرين الـــسورية بعـــددها 9296 تـــاريخ 2005/5/7، أورد مقتطفات من مقالة ترجمتها وصال صالح، عـــن مقالـــة تانيـــا برانيفان، في صحيفة الغارديان البريطانية ما يدل على ذلك: «كذلك قال الرئيس بوش: إن العالم الغني مضطر للدخول في أعمال تجارية. وأوضح أنه لن يجري تخفيضات على المعونات الزراعية إلا إذا فعل الاتحاد الأوروبي الشيء نفسه».

انتهى المقال

كيف فرض الصهاينة الربا على دول العالم فرضاً؟

نعم منذ أن فرض الربا على دول العالم فرضاً، من قبل الصهاينة والأمريكان عنـــد إلغاء اتفاقية بريتون وودز عام 1971. وتحطم استقرار العملات الورقية العالمية، بعـــد نسف ارتباط هذه العملات بالذهب. لا يزال الفقر يزداد، وأعداد الفقراء في العالم في

ازدياد مخيف، والدول الفقيرة تزداد فقراً، والصهاينة يمتصون الذهب، والدول الغنية تمتص خيرات الدول الفقيرة بلا رحمة، والأغنياء تزداد أرقام حساباهم بأعداد وهمية في بنوك وبورصات العالم، وهم في غفلة قاتلة، بعد أن تركوا الذهب لليهود، واكتفوا بمجرد أرقام لا رصيد ذهبياً لها.

وفي مقتطفات من المقالة التي كتبها الأستاذ شارل كاملة في صحيفة تشرين بالعدد 9296 نفسه، تحت عنوان ـــ إفريقيا وفرسان الخراب ـــ ما يؤكد، الآثار المفجعة عن الجريمة الاقتصادية الصهيونية الأمريكية، على أفريقيا «ليس مستغرباً أن تعيش أفريقيا حالة من الاستعصاء على الحل لمشاكلها المتفاقمة ». إن هذه القارة مسكونة بفرسان الخراب الأربعة وهم: الاستسلام والحرب والمجاعة والموت ويمكن إضافة فارس آخر الآن هو: فارس الوعود والكذب الأممي.

إن أفريقيا تمر بأزمة قلما شهدها قارة في التاريخ وتحتاج إلى معجزة حقيقية لإنقاذها.

ولهذا كان تأكيد القمة الأفريقية التي عقدت في سرت الليبية على ضرورة تسارع المساعدات الضخمة بدلاً من الاكتفاء بإبداء التعاطف مع القارة في حربها على الفقر مبدية رغبة بتوسيع نطاق مساعدات التنمية على أساس عودة اليسير مما نهب من خيرات هذه القارة إبان استعمارها من أغنياء اليوم الذين لا يزالون يشكلون الفاعلية الأولى في نهب ثرواها.

وخير مثال على التداعيات التي أفرزها العقود الماضية ما قاله الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي الرئيس النيجري أوسيغون أو باسانغو حين أوضح أن أفريقيا لكي تتمكن من محاربة الفقر فإنها لا تحتاج إلى إلغاء الديون فقط بل إلى تدفق مالي ضخم وهائل وإعادة الأموال من البنوك الأجنبية والوفاء بالالتزامات التي قطعها شركاء التنمية.

ما يمكن قوله هنا إنه في ظل التهميش المقصود الذي عانت منه القارة السمراء كان لافتاً فيه أنه تلازم طويلاً مع صراع مع الأزمات. «وأغلبها كان من صنع من وعد بالمساعدات، كالحروب المستمرة والعجز والبطالة والأمراض المستعصية وانتشار المجاعات التي تحل الآن في معظم دول القارة». **انتهى المقال**

استطاعت الصهيونية من خلال مخططاها الشريرة وجريمتها الاقتصادية الربوية، أن تجعل حكومات العالم تعمل ضد مصالح الغالبية العظمى لشعوبها من الفقراء وذوي الدخل المحدود كفرض الضرائب الباهظة التي لا تتناسب مع دخولهم المنهارة، وكذلك تساهم في رفع أسعار المواد الضرورية كالمحروقات والكهرباء وتكاليف الهاتف المحمول والأرضي التي أصبحت عبئاً لا تتحمله دخولهم ولا تستطيع أن تستغني عنه بيوقم ومحلاقم، فإن كانت هذه الحكومات تدير هذه الخدمات عن طريق موظفيها ومؤسساها فإن الهيار القيمة الشرائية لعملاقا المحلية والسرقات والمحسوبيات والهدر ترفع من أسعار التكلفة مما يضطر القيادات السياسية إما إلى تخصيص هذه الخدمات أو إلى زيادة أسعار المحروقات والكهرباء وغيرها، فيتشكل عبء آخر جديد على المواطنين الذين لا يجدون ما يأكلون. عندما انخفضت قيمة دخولهم إلى 95% عما كانت عليه قبل تنفيذ الجريمة الاقتصادية عام 71 كما أسلفنا فكيف سيواجهون هذه الزيادات التي سببها الهيار العملات أمام الذهب وأدت إلى ارتفاع الأسعار. فتصبح هذه الحكومات أمام مواقف صعبة وضعتها لهم المخططات الصهيونية لتصبح عدوة لمواطنيها، فتتمنى هذه الغالبية الفقيرة على أية قوة ولو من الأعداء أن يحطموا هذه الحكومة وقيادها كما حصل في العراق. خاصة إذا حرمت هذه القيادات شعبها من التعبير الحر والتمثيل الديمقراطي من مختلف شرائح الشعب أو تم انتقاء الوزراء والمسؤولين والموظفين من الحزب الحاكم والأحزاب الموالية وضرب الفئات المعارضة للفساد الإداري وزجها في السجون أو حرماها من وظائفها وأعمالها. أو انتقاء ممثلين عن الشعب لا يتجرؤون على مواجهة الفساد خوفاً على كراسيهم أو حياقم أو حرياقم وأملاكهم.

إن كل هذا الخلل القائم بين الشعوب وحكوماها وقادها سببه الجريمة الاقتصادية موضوع كتابنا هذا وكذلك بعدُ الحكومات والقيادات عن الله ورسالاته وكذلك تأثيرمباشر وغير مباشر من المراكز البحثية والعلمية الصهيونية والماسونية المرتكزة على علمانية الإلحاد، لإخضاع الحكومات ثم الشعوب لهيمنتها، ولو قارنا مؤسسات الدول وعلى رأسها مؤسسات جيوشها وبين منظمة إيمانية تدافع بإيمان عن حدود وطنها وهي منظمة حزب الله في لبنان لوضحت الفكرة والمقارنة المطلوبة بين حكومات شعبية حقيقية مؤمنة وبين حكومات تغذيها الصهيونية (بحيث تدري أو لا تدري) بعلمانية الإلحاد لتأجيج العداوة بين الحكومات ومواطنيها.

لذا أتوجه الى الله تعالى أولاً الذي بيده عقول وقلوب العباد ونفوسهم التقية والفاجرة ، الذي قال في كتابه العزيز ((ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها . قد أفلح من زكاها ، وقد خاب من دساها)) الشمس الأية 7-10 أن يعيد اليه سبحانه هذه العقول والقلوب والنفوس التي استطاعت الصهيونية ان تضللها على مدى العقود السابقة وان يتقبل توبتها ، وان يجعل موت القادة الذين عرفوا واكتشفوا مخططات الصهيونية ضد شعوبهم شهادة عنده سبحانه أمثال الملك فيصل بن عبد العزيز والرئيس الأمريكي جون كندي الذي وقف الى جانب شعبه عندما أمر بانشاء بنك الاحتياطي الفيدرالي الخاص بالحكومة الأمريكية بديلاً عن بنك federal reseve الذي يملكه اليهود الاشكيناز لكتر الاحتياطي الذهبي للدولار القديم لذلك كان مصيره أن قُتِل على ايدي الصهاينة قبل ان يحقق حلمه وينقذ الشعب الأمريكي مما تنبأ به بطل الاستقلال بنيامين فرانكلين قبل مائتي عام . كما قتلوا الرئيس الشهيد رفيق الحريري وآخرين ممن آثروا حب الله ومصلحة شعوبهم على مصلحة الصهاينة ومصالحهم وثانياً أتوجه الى من أفتتن بالصهاينة والأحلام الوردية والدولارات المزيفة التي أغدقها الصهاينة عليهم بأن يرجعوا الى الله ثم الى شعوبهم ولا يلتفتوا إلى الوراء خوفاً من ماضيهم وما سجله الصهاينة عليهم من أشرطة مسجلة سمعية وبصرية وصور ووثائق تدينهم أمام شعوبهم أمثال الرئيس الأمريكي جورج بوش وأمثاله الذين ضللتهم الصهيونية والمتواجدون في أغلب أنظمة الحكم في العالم .

انها نصيحة من مؤمن مخلص لله فتقبلوها مع التواضع لله ولا تضيعوها بالاستكبار أو الخوف من الصهاينة أعداء الله وأعدائكم

الفصل الخامس
مداخلة في كتاب
(لصوص في مناصب مرموقة سرقوا بلدنا وعلينا أن نستعيده)

لقد حبانا الله تعالى في هذه الأمة وهذا البلد العريق، مع هذا القائد المؤمن الفذ الشجاع، وبكتاب الله المحفوظ من التحريف والتزوير، أن نفضح الأعداء الحقيقيين للبشرية، الظالمين لأنفسهم، الظالمين لعباد الله. إنهم اليهود الذين كفروا بتوراة موسى عليه السلام، وآمنوا بما كتبه شياطينهم في التلمود.

لقد وصل الخوف بالأحرار، والمتنورين من الشعب الأمريكي والأوروبي، ومن الشعوب الأخرى، إلى عدم التجرؤ على إظهار حقيقة هيمنة اليهود السافرة عليهم، وعلى شعوبهم وشعوب العالم، وخاصة عندما يكتبون عن الفساد والظلم، ونهب خيرات وثروات الشعوب، لتصبح بأيدي ثلة من اللصوص (كليبتوقراطية)، ولم يستطع كل هؤلاء، أن يكتشفوا أو يكشفوا، أن اليهود هم الذين امتلكوا غالبية ذهب العالم، وأنهم وراء كل ظلم عم العالم، وعن طريق الربا المحرم في التوراة، والإنجيل والقرآن، وكان الربا هو السبيل الأوحد لوصولهم إلى الذهب العالمي، وعلى حساب 90% من شعوب الأرض المسحوقة الجائعة.

ونظراً لأن اليهود لا يشكلون أكثر من 1% من سكان الأرض، فهم من أفسدوا 9% من الطبقات الخاصة في المجتمعات وهم الأغنياء الأغبياء من غير اليهود، الذين امتلكوا الأرقام الوهمية لعملات ورقية لا قيمة حقيقية لها، ودمروا بهذه الأرقام، حياة 90% من مسلمي ونصارى العالم وغيرهم، وساهموا مع اليهود في تدمير الكفاية المعاشية، لكل الشعوب المسحوقة الجائعة المذكورة.

وفي المقال الذي أعده الأستاذ مصطفى إنطاكي، عن الكتاب الرائع (لصوص في مناصب مرموقة ــ لقد سرقوا بلدنا وعلينا أن نستعيده) للكاتب الأمريكي الجريء جيم هاي تاوير، ترجمه إلى العربية محمد الواكد، ولكن لم يجرؤ الكاتب الأمريكي على ذكر اليهود الصهاينة، اللصوص الحقيقيين الذين سرقوا أمريكا، والعالم أجمع، كما نتجرأ نحن هنا في هذا البلد العريق، على كشف الحقيقة، حقيقة من تسبب بالدمار،

وظلم شعوب العالم، بما فيها الشعب الأمريكي العادي، الذي سماه الكاتب بالورود الجميلة بين حزمة من الأشواك.

لقد ورد هذا المقال الرائع في صحيفة الثورة السورية بعددها 12776 تاريخ الاثنين 2005/8/8، وأورده لأخي القارئ كما ورد بالصحيفة. يتحدث الصحفي الشهير جيم هاي تاوير في كتابه هذا، الذي أحدث ضجة كبيرة في الولايات المتحدة، عن أمة الكليبوقراطية وهي: (كتلة من الشعب مدارة من قبل لصوص)، ويدلل على أن حكومة الولايات المتحدة هي حكومة تتسم بعملية نقل الأموال والسلطة وتحويلهما من الأغلبية إلى الأقلية، وأن نخبة من المشرعين المرتشين، تغتصب الحرية والعدالة والديمقراطية. ويدعو بكل قوة لإصلاح أمريكا.

«يؤكد تاوير أن الحادي عشر من أيلول وصدام حسين كانا قد أضفيا تغطية مسهبة وتبريراً للتكتل عديم الشفقة لرجال بوش في سلطة الحكومة. ما هي حقيقة الضرائب في أمريكا؟ كيف يتم التلاعب بالقوانين في أمريكا؟ ما هي حقيقة الويلقراطية ــ سياسة التذبذب ــ أمريكا المحتملة ــ حروب النفط ــ كيف نهزم الشيطان ــ الطريق إلى السرية ــ المصارف والشركات الاحتكارية ــ وبوب يرشح نفسه للرئاسة ــ وأمريكا هي حزمة من الأشواك ولكن الشعب العادي هو الورود. وهم القصة الجميلة في هذا الكتاب الذي يتألف من 315 صفحة توزعت على 15 فصلاً ومقدمة.

الولايات المتحدة أغنى بلد في التاريخ ــ بلد الإمكانيات والإنجازات ومع ذلك نجد أنفسنا محكومين سياسياً واقتصادياً وثقافياً وأخلاقياً من قبل تحالف الكليبتوقراطية.

هل أمريكا ضاعت وضلت طريقها؟ لقد انحرفت عن طريق شجاع تم رسمه من قبل مفكرين، لقد كان طريقاً باتجاه مجتمع لا يركز على الإمبراطورية بل على التنوير والمساواتية.

ليس فقط الكليبتوقراطيون هم الذين يسرقون بلدنا منا بل سلبونا قيمنا الديمقراطية إنها بحق الولايات المتحدة وقد آن الأوان لاستعادتها. ربما التفاوت في الفجوة الاقتصادية بين أولئك الذين في الداخل وبيننا في الخارج. يشرح لماذا لا يكترثون بنا

كالتأكيد على الرعاية الصحية ـــ الأجور المعاشية ـــ التعويضات أما هم فقـــد تمـــت تغطيتهم في كل تلك الأمور عن طريق دافعي الضرائب.

وما زلنا نمتلك ملابسنا الداخلية في أمريكا ولكن تمت تعريتنا من شيء أكثر أهميـــة وقيمة.

ديمقراطيتنا. شيء فظيع يسير في أمريكا، جوهر الديمقراطيـــة، أي قـــدرتنا علـــى التحكم بالقرارات التي تؤثر بنا. قد سرقت من قبل تعاون واتحاد الكليبتوقراطيين....

و لم يحدث ذلك بمحض المصادفة، ولكن عن طريق دراسة متروية وتعمد للسرقات الدنيئة، هناك أشياء تثير القلق بشكل كبير وذات رعب متصاعد بشكل تدريجي سيتم اكتشاف أن السرطان هو البيرة. ماذا لو كان ذلك صحيحاً؟ كلمة واحدة المـــسبب الوحيد للسرطان هو شركة بوش (تشيني رامسفيلد اشـــكروفت ريـــدجي. هـــؤلاء الرجال خطرون، كما أنهم حمقى... لقد اخترعوا أسلوباً منحرفاً جداً مثـــل الـــدفاع الذاتي التوقعي) والذي أعطاهم تغطية ليجوبوا العالم مثل اتيلا المغولي ـــ ولكن نووي ـــ لقتل الشعوب التي لا يحبونها.. وأخذ بترولها ـــ الآن عندما يـــسأل الـــصحفيون الرئيس بوش في ما إذا كنا مقدمين على حرب. فإن عليهِ أن يـــسأل: في أي دولـــة؟ وماذا عن الشعب الأمريكي؟.

31 مليون أمريكي الآن في فقر أكثر بـــ 8 ملايين عما كانوا عليه قبل 25 عاماً مضت.

44 مليون أمريكي ليس لديهم تغطية صحية أكثر بـــ 6 ملايين مما كـــان عليـــه العدد منذ عقد مضى.

9.6 مليون أمريكي عاطلون عن العمل أكثر بـــ 2 مليون مما كان عليه العدد قبل أن يأتي بوش.

هذه الأيام. الإخلاص في المجالات السياسية هو شيء نادر جداً. في مجال الرئاســـة لعام 2000 كان هناك لحظة صريحة رائعة جاءت من بوش أثنـــاء عـــشاء كـــبير في نيويورك ـــ لقد قال بوش: (تعبيراً عن فرحته بحصوله على وسيلة الدعم المالي الفخم)

إن هذا الحشد لمؤثر جداً. الأغنياء والأكثر غنى. البعض يدعوكم النخبة. أما أنا فأدعوكم القاعدة ونقطة الانطلاق).

وبالفعل لقد كان بوش صادق الولاء لهذه الطبقة من الأغنياء حين باشر فوراً بعد أدائه اليمين الدستورية برمي ملايين الدولارات إلى هؤلاء ـــ قاعدته ونقطة انطلاقه ـــ بينما لم يحصل الشعب الأمريكي على شيء. الأموال ذهبت: 89% من الأسهم هي مملوكة من قبل أغنى 10% من الأمريكيين! إن جدول أعمال بوش يفضي إلى تفكيك أمريكا. ولتفريق البعض عن الكل وتفريق المصالح الخاصة عن المصلحة العامة. الأساس المنمق المنطقي هو أنهم يطلقون العنان لروح رجال الأعمال وللطموحات الشخصية في أمريكا ـــ دع النسر يحلق ـــ هو شعارهم. أما شعار الواحد من الكل فليذهب مع الريح.

لقد تناول الكاتب قضية التهرب من الضرائب بشيء من الجدية فقال: كلمة التهرب هي غير شرعية والأفضل القول: النضال من أجل التجنب الضريبي. هؤلاء يترلجون بعيداً عن دفع ضرائبهم بأسلوب أخف الأرباح، واختراع الأحداث لتغطية الأكاذيب، مثل: ـــ بوش حرك المسار باتجاه صدام حسين ـــ اللوبيون الأذكياء يحصلون على دعم رجال الكونغرس[1] ـــ بدايتها تقديم الأموال للمساهمة في الحملة الانتخابية لهؤلاء الرجال ـــ هؤلاء الذين أداروا استراتيجية الانتخابات. إذن لا بد من الوقوف وراء بوش وتأييده في الهجوم على العراق.

وبعد أحداث 11 أيلول ـــ فرضت الإدارة الأمريكية سرية لم يسبق لها مثيل لتغطية أفعالها وقامت برفع الميزانية العسكرية. وانطلقت بقوة لتنفيذ جدول أعمال النخبة والتي لا يوافق عليها أو يساندها الشعب الأمريكي. وهنا كيف ننسى: حملة الطاقة السرية التي قادها تشيني ـــ إنعاش الأعمال المتعلقة بحرب النجوم ـــ جدول الأعمال الذي ينص على خصخصة الأمن الاجتماعي. وماذا كانت النتيجة إضافة إلى ذلك. طبقت الوثيقة التي وضعها باول عام 1992 وأصبحت علنية (يحق للولايات

(1) لم يتجرأ الكاتب جيم هاي تاوير على ذكر اللوبيين الصهاينة بل اكتفى بالتلميح إليهم وسماهم باللوبيين الأذكياء خوفاً على حياته.

المتحدة الدفاع عن نفسها وعن حقوقها العسكرية للتدخل في أي مكان متى تشاء.. حتى ولو كان ذلك يشكل تحدياً سافراً للمجتمع الدولي. وبالطبع تنفيذ ذلك دون الحاجة للشرح والتبرير.

إنه لشيء يقطع الأنفاس. إنها إمبريالية ترتدي عباءة القضاء على الإرهاب. إنها التهديد (الإرهاب) بعينه.. العالم قسمان. إما مع أمريكا أو ضدها.

يا له من عبء علينا أن نتحمله نحن أمريكيو القرن الحادي والعشرين في وقت فيه إمكانيات عظيمة لبلدنا ووقت صرخ فيه كل العالم... لا لعسكريتنا لا لقوتنا الشركاتية.

لقد تمت مهاجمتنا في 11 أيلول. على أقل احتمال كنا نستحق بعض الأمانة باطلاعنا على ما يحصل في العالم من أمور. والتي كانت قد سببت ما حدث. عوضاً عن ذلك حصلنا على كليشات قتالية تتظاهر بالشجاعة تماماً كألعاب الفيديو الحربية للأطفال.

لقد قال الرئيس بوش مهدداً: سوف نطهرهم بالدخان، ولكنه لم يفعل بل تحول إلى تغيير النظام في العراق.. كل ما دعا إليه بوش هو جنود. ومن ثم أمرهم أن يقذفوا بأنفسهم هناك ويموتوا. هذه هي الطريقة الوحيدة لمعالجة طريقة الإرهاب وموضوعه.

القضاء والقدر ليس مصادفة.. إنها مسألة خيار.. إنه ليس شيئاً يجب انتظاره. بل شيء يجب إنجازه.

بالطبع إن شركة بوش تأمل أن نكون حمقى. وأن نحافظ على عقولنا بعيداً عن التساؤل عما يحدث هنا في الوطن.. لقد أشعرونا بأننا عرضة للتهديد العرقي من الأفق البعيد وحذرونا بشكل صارم أن الملايين من شعوب العالم تكرهنا.

إن ما تكرهه الملايين من شعوب العالم هو حكومتنا وشركاتنا وقوتنا العسكرية الطاغية التي تعصف بالعالم بأسره.

الذي حدث حدث. شكوانا كبيرة ولكن ربما نستطيع أن نحوّل شكوانا إلى عمل حقيقي».

انتهى المقال الذي ورد في صحيفة الثورة السورية

أخي القارئ بعد قراءتك لمضمون كتاب (لصوص في مناصب مرموقة سرقوا بلدنا وعلينا أن نستعيده)، لاحظت أنه لم يستطيع الكاتب الجريء، أن يكشف لشعبه الحقيقة الدامغة، حقيقة من سرق أمريكا والعالم، حقيقة اللوبي اليهودي الصهيوني، الذي نوه إليهم بإشارة خجولة خائفة، عندما سمّاهم باللوبيين الأذكياء، خوفاً على حياته وكتابه من أن لا يصل إلى الشعب الأمريكي، فساهم من غير قصد، في تضليل شعبه عن معرفة الحقيقة الدامغة، من سرق أمريكا والعالم وذهبهما. قد يظن الشعب الأمريكي، وشعوب العالم، أن الأغنياء فقط من أبناء جلدهم، هم الذين سرقوا شعوبهم، لينصب غضب الشعوب وحقدها على أغنيائها وحكّامها دون اليهود الصهاينة، الذين نجحوا حتى الآن، في تجهيل شعوب العالم عن السارق الصهيوني، الذي سرق ذهب العالم. لذا فما زالت الشعوب غافلة عن أن الحقد والغضب والموت، يجب أن يكون فقط على الكافرين اليهود، كما وعدهم الله تعالى في التوراة والإنجيل والقرآن، لأن كل ما يملكه الأغنياء الأغبياء من غير اليهود، ما هي إلا حجارة وأموالٌ لا رصيد ذهبياً لها، من دولارات كدولارات لعبة المنوبولي للأطفال، ومن أرقام حسابات وهمية لا قيمة لها، خاصة: (إذا أصر هؤلاء الأغنياء إلى تحويلها إلى ذهب. عندها سيرفع اليهود قيمة الذهب إلى 10 أضعاف، أو 100 ضعف كما رُفع بعد عام 1971 من 365 قرشاً سورياً عن كل 1 غ ذهب، إلى 1100 ليرة سورية للغرام الواحد قبل نهاية النصف الأول من سنة 2006، أي لأكثر من 300 ضعف).

الفصل السادس
مقالات ومداخلات وتعليقات

المقالة الأولى: في ملحق صحيفة البعث الفكري، العدد 36 تاريخ 2005/9/5، أورد مقتطفات من مقالة الأخ كرم فواز الجباعي من الصفحة 18، عن بداية هيمنة اللوبي الصهيوني على الأمة الأمريكية، وذلك قبل تأسيس الحركة الصهيونية بمائة عام. عندما حذّر (بطل استقلال أمريكا عن بريطانيا، ومؤسسها الأول بنيامين فرانكلين عام 1789، في أول خطاب له، أمام أول مجلس تأسيسي في الولايات المتحدة) من الخطر اليهودي، على أمريكا وأجيالها القادمة. قال تحت عنوان (مصاصو دماء الشعوب):

في عام 1789 وقبل أكثر من مائة عام على تأسيس الحركة الصهيونية حذر مؤسس الولايات المتحدة الأول بنيامين فرانكلين في خطاب له في المجلس التأسيسي الأمريكي غداة نيل الولايات المتحدة استقلالها، من الخطر اليهودي على الولايات المتحدة وأجيالها القادمة فقال: «لا تظنوا أن أمريكا نجت من الأخطار بمجرد أن نالت استقلالها فهي ما زالت مهددة بخطر جسيم... وهذا الخطر سوف يأتينا من جرّاء تكاثر أعداد اليهود في بلادنا...» وأردف قائلاً: «فهم يدخلون في كل بلد بصفة دخلاء مساكين. وما يلبثون أن يمسكوا بزمام مقدراتها دون أن يجرؤ أحد على صدهم عنها..» واستطرد فرانكلين: «فهم يزعمون بأنهم مضطهدون ما داموا مشردين. ويطالبون بالعودة إلى فلسطين. مع أنهم لو أُمروا بالعودة لما عاد جميعهم ولظل الكثيرون منهم حيث هم لأنهم مصاصو دماء الشعوب. فلا يمكنهم أن يعيش بعضهم مع بعض لأنهم لن يجدوا فيما بينهم من يمتصون دمه» ينهي بنيامين فرانلكين خطابه بضرورة طرد اليهود من أمريكا حتى لا يتحول أبناء الأمريكيين وأحفادهم إلى عبيد لهم. ان استمرار وجود اليهود في الولايات المتحدة يعني أن «الأجيال المقبلة ستلاحقهم بلعناتها وهي تئن تحت أقدام اليهود».

الآن بعد مضي أكثر من مائتي عام على تحذير المؤسس الأول للولايات المتحدة الأمريكية فقد رُشِّح أحد أحفاد هؤلاء اليهود لمنصب نائب رئيس الولايات المتحدة

الأمريكية وهو السيناتور الجمهوري المتشدد جوزيف ليبرمان نائباً للمرشح الديمقراطي آن غور في الانتخابات الأمريكية الماضية.

انتهى المقال في ملحق البعث

المقالة الثانية: وفي مقالة للأستاذ إلياس إبراهيم، في صحيفة تشرين السورية العـــدد 9358 تاريخ 2005/9/18، نورد مقتطفات منها، وهي تفضح الهيمنة اليهوديـــة على الأمة الأمريكية، وإدارها السياسية منذ وعد بلفور، الذي وعدت بـــه بريطانيـــا اليهود، بإقامة دولة يهودية لهم في فلسطين، ثم كيف تبنت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، هذا الوعد المشؤوم، خاصة في عهد إدارة بوش الابن، التي جعلت دعـــم المخططـــات الصهيونية وإسرائيل أساس الاستراتيجية الأمريكية ومحورها.

بذلك جعلت إدارة بوش الابن، تحذير بطل التحرير والاستقلال الأمريكي بنيـــامين فرانكلين، المنوه عنه أعلاه حقيقة واقعة. بعدما أصبح اليهود كابوساً مدمراً للـــشعب الأمريكي، ذلك الشعب الذي سماه الكاتب جيم هاي تاوير بالورود الجميلـــة، بـــين حزمة من الأشواك، (والأشواك هم الصهاينة، وأرباب الشركات التي تمتص دمـــاءه، ودماء شعوب الأرض). المنوه عنه في المقالة الأولى ص 141

لقد ربطت أمريكا استراتيجية علاقاها بدول العالم بعلاقة تلك الدول بإســـرائيل. فمن فتح أسواقه وأبوابه مع إسرائيل، فإنه يكون قد أرضى الإدارة الأمريكية واللـــوبي الصهيوني، ومن أغلق أسواقه وقطع علاقاته وأوصد أبوابه في وجه الصهاينة وإسرائيل، فإن العداء والإرهاب الأمريكي، سيُصَبُّ عليه وعلى شعبه وعلى قيادتـــه الـــشريفة، وسورية وإيران في مقدمة تلك الدول.

وما التهافت الذي يبديه الكثير من الزعماء العرب والمسلمين، علـــى كـــسب ود الدولة اليهودية. وفتح أسواق دولهم، وبواباتها أمام إسرائيل، إلا مظهر مـــن مظـــاهر الخضوع للسياسة الأمريكية الصهيونية، ونتيجة من نتائج الجريمة الاقتصادية الصهيونية الأمريكية، موضوع البحث الاقتصادي الذي بين أيدينا صفحاته.

نورد ما جاء في الصفحة 11 من الصحيفة المذكورة، تحت عنوان: أمريكا وسوريا وسياسة القوة السياسية، نقرأ ما يلي:

«تواجه سورية منذ سنوات، مجموعة إجراءات تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وتوجهها إسرائيل». وهي بالتأكيد في سياق مخطط عام لترتيب العالم وفق التصور الأمريكي للمستقبل. وتأهيل خاص للمنطقة لترتيب أوضاعها السياسية والاجتماعية لتفضي إلى الشرق الأوسط الكبير كعنوان رئيس يوصلنا إلى الشرق التوراتي الإسرائيلي[1] كرؤية مرحلية لحكماء صهيون الذين لن يقبلوا بتقاسم العالم مع أحد. وإن توهم توراتيو المسيحية الأمريكية ذلك.

ومما يؤسف له أن هناك من يرى أن هذه الرؤية يكتنفها كثيرٌ من المبالغة أو بعض التهويل في أحسن التقديرات قانعين باعتبار إسرائيل إحدى الولايات الأمريكية وليس العكس. ويبقى لكل من الرؤيتين مبرراتها الكثيرة ومستنداتها العملية أيضاً.

ويمكن بسهولة أن نتلمس خطى كل منهما في السياسة الدولية ومسارات الاتفاق الكثيرة إلى جانب نقاط الاختلاف التي يسعى الطرفان لتكون قليلة في الحدود الدنيا.

وللتذكير بالطموحات الأمريكية للمستقبل المنشود نعيد للذاكرة بعض الوقائع منذ دخول أمريكا ساحة الصراع الدولي عسكرياً بشكل سافر والتأسيس للون جديد من العمل المباشر لإعادة ترتيب العالم:

1- بعد وضع حجر الأساس لإسرائيل بوعد بلفور واعتبار ذلك سبقاً بريطانياً لتعزيز دور الوجود البريطاني في الشرق الأوسط في سياق سباق مخفي مع المساعي الفرنسية لذلك. واعتبار أن إسرائيل لا بد أن تكون صناعة بريطانية بامتياز. أي أنها قيد السيطرة. ولكن الوقائع على الأرض وخلال أحداث ثورة الفلسطينيين في الثلاثينات وتأكيد قاعدة تناقض المصالح البريطانية مع اليهودية. بدأ الدور البريطاني بالتراجع. وبدأت مساعي أمريكا لملء الفراغ وتعويض ما خسره اليهود من تردي العلاقة مع بريطانيا. وقد تكون أمريكا تفكر بعقلية المصالح التي فشلت فيها بريطانيا مع إسرائيل.

(1) ملاحظة الشريف المظلوم: أي تفضي إلى إقامة الإمبراطورية الصهيونية العالمية وعملتها الشيكل اليهودي الذهبي.

2- خلال المسار التاريخي لأحداث الحرب العالمية الثانية كانت الصهيونية تحث خطاها في كل موقع انطلاقاً من قاعدة حكماء صهيون (إن أي حرب كونية أو إقليمية لا بد أن تعطي ثماراً لإسرائيل المستقبل). حيث ساهمت بالضغط على يهود ألمانيا وباقي دول أوروبة بشكل مباشر وغير مباشر مع قوات الغستابو بالتنكيل بالمقاومات الشعبية وقوات الأنصار في الدول التي اجتاحها هتلر وأعطت الضوء الأخضر للضغط على اليهود إلى درجة ما أدعوه بالمحارق. ضمن مخطط التهجير الطوعي والقسري ضمن خطط الهجرة اليهودية كأساس لإقامة إسرائيل التي تفتقر إلى أرض على أرض بلا شعب كما كانوا يزعمون.

3- عندما استقر الوضع في أوروبا مسرح عمليات الحرب العالمية الثانية الرئيس. وخروج كل دولها منهكة مفقرة كناتج طبيعي للحرب. كان لا بد من التفكير في إعادة أوروبا المهدمة كمقايضة أمام امتداد الأنظمة الشيوعية إليها. فكان الخيار هو شراء أوروبا لمشروع مارشال الذي مول معظمه رأس المال اليهودي الذي وظفته أمريكا إلى جانب الإعلام الصهيوني في سياق حرب باردة. حيث تم تسويق المشروع ضمن خطة الدعم المتبادل والشراكة بين المجهود الحربي الأمريكي (الذي خرج من الحرب دون خسائر كبيرة قياساً بالشركاء الآخرين من الحلفاء) والمال اليهودي مقابل تعزيز (إسرائيل الوليدة) وتحصينها داخل محيطها المعادي لتكون قاعدة أمريكا الرئيسة في مركز النفط العالمي. دون أن تستفيد أمريكا من تجربة بريطانيا مع اليهود. بأن مصلحة إسرائيل هي أولوية على حساب أي علاقة أخرى.

4- 5- 6- رغم أن الدور الصهيوني لم يكن غائباً عن السياسة الأمريكية في كل المراحل إلا أنه أصبح سافراً وجلياً في ولاية جورج بوش الابن وأصبح من الصعب الفصل ما بين الدور الإسرائيلي والأمريكي في السياسة الدولية. وعندما تبتعد المسافات قليلاً كحالات التجسس الإسرائيلي المتكرر في أمريكا أو بيع معدات عسكرية إلى الصين أو سواها. لا يخرج الأمر عن نطاق سيطرة اللوبي الصهيوني في مجلس النواب والشيوخ الأمريكيين ومراكز الضغط الأخرى لدفع المسار

الأمريكي غالباً للاتجاه الإسرائيلي وإصلاح الخلل لصالح إسرائيل. أما هذا التيار المتصاعد المتفلت للسياسة الأمريكية بعد تفردها على الساحة الدولية والهيمنة الصهيونية على الإدارة الأمريكية لا بد أن تكون سورية في رأس قوائم الأعداء لأنها قوة الممانعة الحقيقية والعملية أمام المشروع الأمريكي بشكله غير المباشر وغير المعلن. وحجر العثرة في مواجهة تحقيق (إسرائيل الكبرى) وكل مشاريعها في المنطقة والعالم، ولم يعد خافياً على أحد الدور المباشر والسافر للإدارة الأمريكية في الضغط بكل الوسائل لتليين الموقف السوري. وعندما استعصى اللين أعلنوا شعار التغيير. إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

انتهى المقال في صحيفة تشرين

مداخلات وتعليقات

وفي تعليقنا على الفيلم الأمريكي قوس قزح، الذي عرضته على شاشتها الصغيرة، القناة الأرضية الثانية السورية بـ 2005/9/30، والذي هو من الأفلام الخيالية العلمية للأطفال. نورد ملخص الفيلم والعبرة التي استخلصتها منه، والتي تصب في صلب بحثنا الاقتصادي: الاضطراب (الفوضى العارمة) بسبب فقدان العملات رصيدها الذهبي.

وهو أن خمسة أطفال، خرجوا من مدرستهم مع كلب لهم. بعدما استعلموا من كومبيوتر مدرستهم، عن موقع وقوع قوس قزح على الأرض، وبدراجاتهم الهوائية وصلوا إلى الموقع المراد، حيث عرّضوا أجسادهم إلى أطياف قوس قزح، ليندمجوا به ويسبحوا بين أطيافه، وينتقلوا من شرق الولايات المتحدة إلى غربها بدقائق.

وفكرة الفيلم، أن أحد الأطفال سرق أثناء تلك الرحلة الخيالية، أنواراً ذهبية من أطياف قوس قزح، لتصبح بيده قطعاً ذهبية، خبأها في جيبه الصغيرة، ليتصرف بها عند رجوعه إلى الأرض.

ولكن عندما أنزلتهم أشعة قوس قزح، في غرب الولايات المتحدة (اتصلوا بأهلهم ليسترجعوهم إلى مدينتهم)، بدأت الحياة تضطرب على سطح الأرض، وغابت جميع الألوان من الطبيعة، وأصبح السواد مع الظلام يطغي على النور والضياء، وصار الشر يطغي على الخير. وأصاب الشلل التام كل مرافق الحياة، وغطت الجرائم والاضطرابات وجه الأرض. لأن ذهباً من أشعة وأطياف قوس قزح، سرقها طفلٌ جاهلٌ، مما أدى إلى اختلال في تدفق أطياف قوس قزح، ثم غاب عن الحضور إلى الأرض. فاضطربت الحياة على الأرض.

وعندما بدأ الطفل الجاهل الطماع يصرف القطع الذهبية، على ما يشتهي ويرغب. انتابه شعور الندم، بأن الذهب والرغبات لن توصله إلى السعادة التي ينشدها، بل ساقه الذهب إلى التعاسة والشقاء. عندها اعترف لأمه وجده وأستاذه ورفاقه بالأنوار الذهبية التي سرقها من أشعة قوس قزح، وكيف تحولت بيده إلى قطع ذهبية.

عندها عرف الجميع، أن ما أصاب الطبيعة من خلل واضطراب، هو فقدان أطياف أشعة قوس قزح بعضاً من ذهبها. وأن عليهم جميعاً أن يستردوها ممن أخذوها من

الطفل، ليعيدوها إلى أشعة وأنوار قوس قزح لتعود الألوان إلى أطياف قوس قزح، ويعود نبض الحياة إلى الأرض ومن عليها. عندها قرر أخوه الصغير الجريء، أن يعيد الذهب إلى مكانه الطبيعي. فسبح في شعاع ضعيف منبعث من بقايا قوس قزح، ليعيد إليه الذهب الذي سرقه أخوه، وتعود الألوان إلى قوس قزح وتعود معها الحياة الطبيعية على الأرض*.

وينتهي هذا الفيلم الخيالي بفرحة الجميع بعودة الذهب إلى مكانه الطبيعي، الذي فطره الله عليه، ولتعود البشرية كافة، وكل الخلائق الدابّة على الأرض، إلى فطرتها التي فطرها الله عليها. (ونسأل الله تعالى أن يهلك اليهود الصهاينة، ليعود الذهب الذي نهبوه من أيدي الشعوب، إلى الحياة الاقتصادية، التي اضطربت بفقدانه).

وهنا من خلال بحثنا الاقتصادي نود من خلال هذا الفيلم، أن نخوض في فكر مؤلف قصته الخيالية، ونغوص في أعماقه، ونتساءل: هل عرف المؤلف حقيقة فقدان الذهب من حياة الشعوب، وانعكاسات هذا الفقدان، على حياة الناس والطبيعة؟ ولكن لماذا لم يصرح المؤلف، بأفكار صريحة عن ذلك؟ و لم توجه إلى الخيال العلمي؟ وإذا عرف الحقيقة. فهل وُفّق المؤلف في تشبيه اليهود، (الذين يقتنصون الذهب من أيدي الشعوب) بالطفل الجاهل الطماع، الذي لم يدرك أبعاد فقدان الذهب من الأرض (من أطياف قوس قزح)؟ وهل جهل المؤلف أخلاق الصهاينة؟ الذين يدركون تمام الإدراك، عندما نهبوا الذهب، أنهم يدمرون الشعوب عن تصميم وإدراك.

ونأمل أن يكون مؤلف قصة الفيلم يعي ما يقول، ويعلم الحقيقة (التي كشفها هذا البحث). وإننا لنعلم أنه لا يستطيع أي حر شريف في أمريكا أن يقولها، خوفاً على حياته، (من الصهاينة الذين يتصيّدون الأحرار الشرفاء في أمريكا وفي كل أنحاء العالم، الذين يتجرؤون على كشف مخططاتهم الخبيثة المدمرة لحياة الناس).

---

* دعاء الكاتب الى ربه :أن يجعله كمثل ذلك الطفل الذي أعاد الذهب الى قوس قزح .
لأن عودة الذهب الى مكانه ينهي الفوضى التي اختلقها الصهاينة .

لذا فتشبيه المؤلف للذي سرق من الأنوار الذهبية لقوس قزح بعضاً من ذهبها، بطفل جاهل طماع، لئلا تثار الأحقاد والضغائن ضد كل من يجمع الذهب من اليهود، لأن الأطفال لا يعلمون ما يفعلون، فيتسامح الكبار معهم.

وليت المؤلف تجرأ على أن يستبدل بالطفل الجاهل.(الذي رافق الأطفال الأبرياء) وحشاً يتغذى على الذهب، ويلتهم الأنوار الذهبية لقوس قزح (طمعاً في السيطرة على خيرات الأرض، والفضاء ليستعبد البشر كما يفعل اليهود)، بذلك يكون قد أصاب كبد الحقيقة، وأوصل للمشاهد فكرته بوضوح أكثر.

ولكننا نتساءل من خلال الفيلم: هل وُفِّق المؤلف والمخرج إلى إيصال الفكرة، عن اضطراب الحياة إلى المشاهدين، عندما يُسرق الذهب من مكانه الطبيعي؟ وكم من الملايين في العالم الذين شاهدوا هذا الفيلم، من عرف العبرة والحقيقة والمآل، الذي صارت إليه حياة عباد الله من الفقراء والشرفاء، عندما افتقدت العملات (التي هي أشعة وأطياف قوس قزح) ذهبها؟. بعدما نهب الصهاينة، غالبية كميات الذهب الموجودة على سطح الأرض، من خلال جريمتهم الاقتصادية الربوية التي ابتدعوها عام 1971، عندما استطاعوا أن يجبروا الرئيس الأمريكي نيكسون وحكومته ومجلسي الشيوخ والكونغرس، على إلغاء معاهدة بريتون وودز، التي امتص اليهود على أثرها كل المدخرات الذهبية، من أيدي الشعوب من غير اليهود، واضطربت معها حياة الناس، في جميع أركان المعمورة، كما جاء في أحداث الفيلم الخيالي العلمي قوس قزح. وهل أيقن المشاهدون أن الاضطراب الذي أصاب الأرض وشعوبها، كان حقيقياً وليس خيالياً عندما غاب الذهب، من التعاملات الاقتصادية بين البشر؟ ونتمنى من الملايين الذين شاهدوا هذا الفيلم الخيالي، أن يسقطوا الخيال على الواقع! عندها سيدركون التفسير الحقيقي، للاضطراب الاقتصادي الذي يسود العالم اليوم عندما دمر الصهاينة 95% من القيمة الشرائية للدولار والعملات الورقية العالمية.

إن التورية والإيماءات والتشبيهات وعدم البوح بالحقيقة المؤلمة، لن يفيد البشرية ولن يوقظها، ما لم تبح بالحقيقة الكاملة، عن الآثار المدمرة للجريمة الاقتصادية الربوية.

الخـاتمة

لعل من المفيد أن نختتم هذا البحث بملخص يلملم متفرقاته، ويعنى بفكرته الرئيسية:

لقد كان الدولار قبل عام 971 مرتبطاً بمعاهدة بريتون وودز، على قيمة 35 دولاراً للأونصة الذهبية، وهذه القيمة كانت مدّونة على الدولار المطبوع قبل 1971، وهذا يعني أن قيمة الدولار قبل جريمة نسف المعاهدة المذكورة= 1 غرام ذهب، وعندما نفذ اليهود جريمتهم، ونسفوا معاهدة بريتون وودز عام 71، وانخفضت قيمة الدولار، كما هو مبرمج له صهيونياً، بعد أن أخـــضعت الصهيونية أمريكا واليابان والدول الأوروبية ودول الخليج لمخططاها حتى أصبحت قيمة الأونصة 620 دولاراً، أي أصبح سعر غرام الذهب = 20 دولاراً لا رصيد ذهبياً له عام 2006. أي كل من كان يملك 20 مليون دولار قديم قبل عام 971، فهو يملك من الذهب20 طن ذهب.

بعد 35 عاماً أصبح من يملك 20 مليون دولار، فهو يملك من الذهب 1 طن ذهب، وفق:

1 دولار قديم رصيده الذهب = 1 غرام ذهب قبل عام 971.

أي كل 20 مليون دولار قديم =20 مليون غرام ذهب=20 طن ذهب.

وفي عام 2006 عندما أصبح كل 20 دولاراً لا رصيد ذهبياً لها = 1 غرام ذهب.

وإذا ضربنا كلا الطرفين بـــ 1000000يصبح كل 20مليون دولار مزيف =1 مليون غرام ذهب = 1 طن

أي من باع كنوز ذهبية بـــ 20 مليون دولار يكون قد خسر خلال سنوات 19 طن ذهب

واقتنصها الصهاينة، في تعاملاهم الربوية في البورصات المالية، والتلاعب بأسعار الذهب منـــذ عام 971 وحتى الآن.

أما اليوم والجريمة الصهيونية مستمرة، وأسعار أونصة الذهب خلال عام 2006، وصلت إلى 725 دولاراً وهي باتجاه 930 دولاراً للأونصة الواحدة، ليصبح 1 غرام الذهب = 30 دولاراً أو أكثر من 1500 ليرة سورية.

لقد جعل الصهاينة الدولار والعملات الورقية العالمية - بعد أن نهبوا أكثر من 95 % من قيمتها الذهبية – بين أيدي الحكومات العالمية والأغنياء من غير اليهود لا تزيد عن ورق لعبة المونولـــوبي للأطفال يبيعون ويشترون بها أما شباب وفقراء العالم فحرموا من الاثنتين معاً الذهب والـــورق و 95 % من الكفاية المعاشية لهم .

وإنني أوجز بالأرقام والمعادلات الرياضية ، الخسائر الهائلة التي لحقت بالدول النفطية خاصة، وأغنياء العالم من غير اليهود، حيث تبين هذه المعادلات، كيف ينهب النفط.

1- عندما تم تخفيض أسعار النفط حالياً عن أسعاره قبل حرب 1973.

2- عند تخفيض قيمة الدولار الذهبية من 31 دولاراً للأونصة، إلى 620 دولاراً عام 2006

ويتبين هذا النهب عند بيان القيمة الشرائية لمليون دولار متحصلة من مبيعات النفط، (من عام 1971 حتى عام 2006) وفق معادلة الشريف المظلوم رقم 2 :

$$\text{لانهيار الدولار} = \frac{\text{قيمة الأونصة الذهبية بالدولار}}{\text{31 غرام وزن الأونصة}}$$

يكون 1 غرام ذهب = 1 دولار قبل 1971 عندما كانت الأونصة الذهبية = 31 دولاراً.

يكون 1 غرام ذهب=10دولارات بعد عام1985عندما صارت الأونصة الذهبية=310 دولاراً

يكون 1 غرام ذهب= 20 دولاراً عام 2006 عندما أصبحت الأونصة الذهبية=620 دولاراً.

أولاً: خسارة قيمة البرميل من النفط هو: قيمة البرميل الواحد قبل 1971- قيمة البرميل حالياً.

علماً بأن قيمة البرميل قبل 1971 هي 5 دولارات رصيدها ذهبي = 5 غرامات ذهب.

أصبحت قيمة برميل النفط من الذهب وفق أسعار 2006/11/1 وفق معادلة الشريف المظلوم لمعرفة قيمة برميل النفط من الذهب رقم 9

$$\text{قيمة برميل النفط من الذهب} = \frac{\text{سعر برميل النفط حالياً}}{\text{قيمة غرام الذهبي اليوم}}$$

$$= \frac{\text{56 دولاراً سعر البرميل حالياً}}{\text{20 دولاراً سعر غرام الذهب حالياً}} = 2.80 \text{ غرام ذهب}$$

قامت حرب 1973 لوقف نهب النفط فازداد النهب ليصبح البرميل بـ 2.80 غرام ذهب وحسب معادلة الشريف المظلوم رقم 2

يكون قيمة المليون دولار المتداولة حالياً من الذهب هو وفق معادلة الشريف المظلوم رقم 10

$$\frac{\text{مليون دولار مزيفة}}{\text{قيمة غرام الذهب بالدولار}}$$

$$= \frac{\text{1000000 دولار}}{\text{20 دولاراً}} = 50000 \text{ غرام ذهب} = 50 \text{ كغم}$$

وعلى ضوء المعادلة (1) يكون 1000000 دولار= 1000000 غرام ذهب=1000كـغ= 1 طـن ذهب. أي أن الدول النفطية كانت تتقاضى، عن كل مليون دولار قديم، من مبيعاتها من النفط 1 طن ذهب فأصبحت اليوم تتقاضى،عن كل 1000000 دولار (من دولارات المنوبولي) 50كغ ذهب.

لقد دمرت الحرب الاقتصادية الصهيونية (موضوع البحث الذي بين أيدينا) منذ عام 1971حتى اليوم، حياة الشعوب، عندما أكلت الصهيونية بالباطل 95% من القيمة الذهبية من أموال الناس حين امتصوا 950 كغ من كل 1000 كغ ذهب أو عن كل مليون دولار تحصّلت من مبيعات النفط، أو من مبيعات الكنوز الذهبية، أو من تجارة المال، أو من العائدات الزراعية أو الصناعية، أو من مبيعات المواد الخام، أو عن كل مليون دولار أودع في البنوك، أو في البورصات المالية. لقد جمع اليهود الذهب ، وأقنعوا دول العالم بأن الذهب لا يصلح رصيداً لعملاتهم الورقية ، من خلال نظريات اقتصادية ربوية فاسدة، ابتعدت عن شرائع الله عز وجل.ويستمر الصهاينة بحربهم الاقتصادية على العالم لنهب الذهب وثروات الشعوب مع الشركات الأمريكية وشركات الدول الموالية للصهيونية .لذا يجب على الدول النفطية أن تعلن : إنها تبيع برميل النفط بأقل من 40% عما كان عليه قبل حرب 1973 وإن الصهاينة هم من أفقر شعوب العالم ليمتصوا الذهب من بين أيديهم وما اختزنته دولهم من رصيد ذهبي لعملاتهم الورقية ، وهم وحدهم من رفع أسعار الذهب 20 ضعفاً منذ عام 1971 وحتى اليوم بواسطة دولار مزيف فقد 95% من قيمته الذهبية ويتهمون العرب والمسلمين ودول النفط بأنهم وراء افتعال الأزمات الاقتصادية في العالم .ويمكن أن نشبه اكتشافاتنا المذهلة لأدوات الحرب الاقتصادية التي شنها الصهاينة عام 1943 وحصد فقراء العالم نتائجها منذ عام 1971 وحتى اليوم[1] بالتشبيه التالي : ماذا يفعل أي عاقل فينا لو أخبره خبير مسلح بالدليل القاطع : أن الماء الذي نشربه أو الهواء الذي نستنشقه فيه مواد أو غازات قاتلة تؤثر بالبطيء على حياة سكان المنطقة أو المدينة ؟ حتماً سنكون مذعورين خائفين على أنفسنا وأولادنا ثم نسعى بكل ما أوتينا من قوة القضاء على من يريد قتلنا وقتل أولادنا قبل أن يتمكنوا منا .هذا ما فعله الصهاينة بشعوب الأرض عندما دسوا السم في أوصال الدولار الأمريكي عندما أبرموا معاهدة بروتن وورتز مع الحكومة الأمريكية ثم نقضوا المعاهدة عندما سحبوا الرصيد الذهبي للدولار وأكلوا 95% من قيمة الدولار الذهبية وامتصوا بواسطته ذهب العالم وحطموا به كذلك القيمة الشرائية لعملات العالم الورقية وأرقام الحسابات البنكية لدول وأغنياء العالم .

---

[1] – لقد تم الاتفاق بين الحكومة الأمريكية عام 1943 وبين البنك اليهودي فيدرل رسيرف : أبرمت الحكومة الأمريكية معاهدة تتعهد فيها أن تقدم لحامل الدولار أونصة ذهبية مقابل كل 35 دولار يقدمها للبنوك الأمريكية ويتعهد بنك فيدرل رسيرف الذي يملكه اليهود الأشكناز بالمقابل تنفيذ هذا التعهد ويقدم هذه الأونصات الذهبية لحاملي الدولارات عند الطلب . وبموجب هذا الاتفاق أبرمت معاهدة بروتن وورتز عام 1944 وبعد أن اكتسب الدولار الذهبي هذا ثقة المتعاملين به حول العالم وأصبح العملة الأولى في العالم عندها انقض الصهاينة على هذه المعاهدة ونقضوا عهدهم وأجبروا الحكومة الأمريكية على إلغاء معاهدة بريتون وودز .

دعاء

اللهم انصرنا نصراً مؤزراً مؤيداً بمعجزاتك وكراماتك، ضد اليهود المغضوب عليهم، والضالين من الأمريكان وأعوانهم، من الكافرين والعلمانيين الملحدين، والأغنياء الفاجرين المرابين، والحكام الظالمين المفسدين، والعلماء المنافقين الذين توقد بهم جهنم، والخونة والجواسيس والعملاء. اللهم شتت شملهم واجعلهم غنيمة للمؤمنين.

اللهم إنك تعلم ما فعل اليهود بعبادك من النصارى والمسلمين وغيرهم، وكيف استخفوا بعقول العباد، ونهبوا الذهب منهم، وفرضوا الربا بين العباد فرضاً، فنشروا به الفقر والفساد، ودمروا به عامة الناس، وأفسدوا به خاصتهم. ولا رادّ لظلمهم يا رب إلا وعيدك، الذين وعدت اليهود به بالفناء التام، لهم ولنسائهم وأطفالهم، جزاءً بما افترقت أيديهم.

اللهم أوقد ثورة المؤمنين، والفقراء المسحوقين والأغنياء المخدوعين، ثورة عارمة، حتى يقول الحجر والشجر: يا مؤمن ورائي يهودي، تعال فاقتله. اللهم إنه وعيدك الذي أوعدت اليهود به، اللهم أنزله عليهم، عاجلاً غير آجل، فقد حان أوانه. إنك يا إلهي لا تخلف الميعاد.

وصلى الله على حبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ونختم دعاءنا بآيات من كتاب الله تعالى، عسى أن يرى فيها المؤمنون بالله ضالتهم في هذه الحياة. لأنها الحقيقة التي توصل العاقل، الذي آمن وعمل صالحاً، إلى الجنة.

(قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ) [التوبة: 24]

(إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمْ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنْ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمْ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) [التوبة: 111]

(وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ وَلَئِنْ جَاءَ نَصْرٌ مِنْ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ (10) وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِينَ) [العنكبوت: 10-11].

(وَالْعَصْرِ(1) إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ(2) إِلا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) [العصر].

وفي خطاب للكافرين من أهل الكتاب قال الله تعالى في سورة الكافرون:

(قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ(1) لا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ (2) وَلا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ (3) وَلا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدتُّمْ (4)وَلا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ (5) لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ) .

وفي سورة (محمد) نقرأ في الآية 14 -15:

﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ كَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءهُمْ 14 مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِّن مَّاء غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاء حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءهُمْ ﴾

البيان الانتخابي

لمرشح الفقراء والشرفاء إلى مجلس الشعب المهندس م.محمد شريف مظلوم
مؤلف كتاب "الذهب والدولار ولعبة الأسهم وعلاقتها والصهيونية بانهيار العالم"
عن مدينة دمشق فئة ب

أخي الناخب : إن عدم أداءك حقك الانتخابي في اختيار مرشحك الجريء والنزيه يعد عملاً سلبياً كبيراً قال الله تعالى: "والعصر إن الإنسان لفي خسر ، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر" .

أيها الناخب المؤمن: إنك مؤتمن من الله أن تتواصى بالحق والصبر وأن تدعم بصوتك الحر المواقف الحرة الجريئة لقائد الأمة الذي يقف بجرأة وحق ضد أعداء الأمة والوطن والصهاينة الذين رفعوا أسعار الذهب 20 ضعفاً عما كانت عليه قبل عام 1971. إذ كان كل مليون دولار حقيقي تساوي 1000 كغ ذهباً أصبح اليوم كل مليون دولار يُساوي 50 كغ فقط أي بخسارة 95% عما كان عليه قبل الحرب الاقتصادية الصهيونية.

إن صوتك في الانتخابات أمانة ستُسأل عنها يوم القيامة. لأن مؤسسة مجلس الشعب هي أهم مؤسسة في الدولة، لأن أعضاءها يجب أن يكونوا أول الساهرين على أمن الوطن والمواطن، المدافعين عن حقوقه، الواقفين بالمرصاد مع قائد الأمة ضد الفساد الذي نتج عن الحرب الاقتصادية الصهيونية التي أفقرت الشعوب.

أخي المواطن: لا تستهن بصوتك. انتخب من يدافع عنك وعن وطنك ، لأنك بعدم تصويتك في الانتخابات تكون قد حرمت نفسك حريتها، وإن عدم تصويتك في الانتخابات معناه خذلانك لأمتك وقائد الأمة من حيث لا تدري وإن أعداءك يريدونك أن تفعل ذلك.

لقد نشرت الصهيونية أسس الفساد العالمي بتغليب المصالح الخاصة على مصلحة الأمة في كل أقطار العالم واستخدمت حربها الاقتصادية لتحقيق ذلك لتصبح الشعوب سلبية الأداء فيغيب عنصر الإيمان فيها، لأن الكفاية المعاشية مع العلم والإيمان يدفعان إلى تحقيق العدالة والمساواة والاستقرار الاجتماعي وتغليب مصلحة الأمة على المصلحة الفردية وتغليب الحلال على الحرام.

لذا يجب أن تتوحد جهود جميع أطيافنا السياسية والدينية والمذهبية لنفوّت على الصهاينة تحقيق أهدافهم الشريرة فينا، وننتصر عليهم كما نصر الله مقاومتنا الإسلامية في لبنان.

البرنامج الانتخابي

للمهندس م. محمد شريف مظلوم "مؤلف كتاب الذهب والدولار" للدور التشريعي التاسع لعام 2007 لمجلس الشعب عن مدينة دمشق فئة ب.

لقد خيم الفقر والفوضى الاقتصادية على كافة أقطار العالم عندما انعدمت الكفاية المعاشية للشعوب بسبب الحرب الاقتصادية التي بدأتها الصهيونية عام 1971 عندما نقض الصهاينة دعمهم لمعاهدة بريتون وودز ودعمهم الذهبي للدولار ، فهيجوا تجارة الأوراق النقدية والأسهم في البورصات فانهارت القيمة الشرائية للدولار وعملات العالم الورقية وفق:

معادلة انهيار الدولار = (قيمة الأونصة الذهبية بالدولار ÷ 31 غرام وزن الأونصة) = (620 دولاراً ÷ 31 غرام) = 20 ضعفاً

و معادلة انهيار العملات = (قيمة الدولار لأية عملة حالياً × مقدار انهيار الدولار ÷ قيمة الدولار القديم عام 1971 من نفس العملة) = (52 ل.س× 20 ÷ 3.65 ل.س) =285 ضعفاً

أي أن الليرة السورية قد انهارت 285 ضعفاً والليرة اللبنانية 15.000 ضعف والدينار العراقي 100.000 ضعف ولن ننتصر في هذه الحرب الاقتصادية إلا:

1- بالرجوع إلى الله (ومحاربة الربا وتجارة المال والأسهم والدولار الذي خسر 95% من قيمته الذهبية والشرائية، لأنها أدوات هذه الحرب المدمرة) لأن الصهاينة بواسطة الربا المحرم والدولار المزيف استطاعوا أن ينهبوا ذهب العالم ولقمة عيش فقرائه..

2- تصدير الدولارات المتكدسة لدى مصارفنا الحكومية والخاصة للخارج واستبدالها بالذهب أو اليورو ريثما تتضافر جهود الحكومات العربية والإسلامية لإحياء الدينار الذهبي ليكون العملة الموحدة لأمتنا قبل انبعاث الشيكل اليهودي الذهبي.

3- أن ندعم القضاء بقضاة مسلحين بالقرآن والإنجيل ليحاسبهم ضميرهم وإيمانهم، بعد تأمين الحماية والكفاية المعاشية لرجال القضاء وبرواتب لا تقل عن قيمة 200 غرام ذهب لأن القضاء هو أهم مؤسسة في الدولة بعد مجلس الشعب.

4- أن تلغى الضرائب على كافة دخول المواطنين الشهرية التي تقل عن 50 غرام ذهب لأن خط الفقر الذي أقرته الأمم المتحدة هو 1 غرام ذهبي في اليوم أو 1 دولار ذهبي قديم.

5-أن تخفض أسعار المحروقات إلى كلفة استخراجها وتكريرها لأن من حق الشعب أن يتمتع بثروات وخيرات بلاده.

6-أن يتسلح أبناؤنا بالعلم والإيمان في مدارسهم وجامعاتهم لأنهم أمل المستقبل، لأنه عندما فَصل العلم عن الإيمان أفسدت عقولنا وأعمالنا بعد أن أكل الصهاينة لقمة عيشنا.

لأن بالعلم والإيمان والعمل المخلص نشد عضد قائدنا الدكتور بشار الأسد لنحقق معه نهضة حقيقية لبلدنا. فمن الشام سيخرج النور الذي يضيء الظلمة التي خلفتها المخططات الصهيونية الخبيثة وحربها الاقتصادية على مدى العقود السابقة على شعوب العالم

المعادلات التي كشفت هول الحرب الاقتصادية الصهيونية على شعوب العالم

المعادلة	البسط	المقام	الواردة في الصفحة
معادلة الشريف المظلوم رقم 1 لانهيار العملات العالمية بمقياس الذهب =	قيمة غرام الذهب لعملة ما	قيمة الغرام قبل 1971 لنفس العملة	43 - 6
وفق معادلة الشريف المظلوم رقم 2 لانهيار الدولار =	قيمة الأونصة الذهب بالدولار	31 غرام وزن الاونصة	150 - 10 - 8 – 7
معادلة الشريف المظلوم رقم 3 لانهيار العقود التجارية =	قيمة العقد بالدولار	مقدار انهيار الدولار / الغرام الذهبي	36
معادلة الشريف المظلوم رقم 4 لانهيار العملات بمقياس الدولار القديم =	قيمة الدولار الذهبي القديم من أية عملة حالياً	قيمة الدولار القديم قبل عام 1971من نفس العملة	155 - 42
معادلة الشريف المظلوم رقم 5 لانهيار العملات بمقياس الدولار الجديد =	قيمة الدولار الجديد من أية عملة حالياً × مقدار انهيار الدولار	قيمة الدولار القديم قبل عام 1971 من نفس العملة	42
معادلة الشريف المظلوم رقم 6 لبيان قيمة العملة المحلية القديمة بالدولار الحالي المزيف =	مقدار انهيار الدولار المزيف	قيمة نفس العملة عام 1971 بالدولار القديم	45
معادلة الشريف المظلوم رقم 7 لمعرفة نسبة انخفاض دخول العاملين =	قيمة الدخل عام 1971 × مقدار انهيار العملة المحلية	قيمة الدخل اليوم لنفس العمل	47
معادلة الشريف المظلوم رقم 8 لمعرفة مقدار خسارة الأسهم من الذهب =	مقدار خسارة الأسهم من عملة ما	قيمة غرام الذهب من نفس العملة	103
معادلة الشريف المظلوم رقم 9 قيمة برميل النفط من الذهب =	سعر برميل النفط حالياً	قيمة الغرام الذهبي اليوم	150
معادلة الشريف المظلوم رقم 10قيمة المليون دولار المتداولة حالياً بالذهب =	مليون دولار	قيمة غرام الذهب بالدولار	150 - 8

فهرس الكتاب

الأبواب والفصول الموضوع	الصفحة
الإهداء	4
تقديم من الدكتور الأرجنتيني السوري الأصل محمود خرنوب	12
مداخلة مكتوبة وزعت على الحاضرين بمؤتمر: دمشق في التاريخ ومؤتمر: الجيولوجيا في خدمة التنمية	13
آيات: الربا والادخار والإنفاق في القرآن الكريم	18-17
مقدمة الدكتور صالح حميد العلي	24-19
مقدمة المؤلف	26- 25
الباب الأول:	
الفصل الأول: مداخل اللعبة الصهيونية للسيطرة على العالم	28-27
الفصل الثاني: المراحل التي سبقت تنفيذ الجريمة	34-29
الفصل الثالث: إلغاء معاهدة [بريتون وودز] وآثارها	40-35
الفصل الرابع: المعادلات الرياضية الاقتصادية لانهيار العملات الورقية العالمية	48-41
الفصل الخامس: مقارنة لدخول المواطنين بين عهد الاستقرار الاقتصادي وعهد الفوضى	54-49
الفصل السادس: البنوك الربوية والبورصات المالية ودورهما في تخريب الاقتصاد العالمي في ظل الكمبيوتر والانترنت	61-55
الفصل السابع: تلاعب الصهاينة والأمريكان بعملات الدول الصناعية الفقيرة	67-63
الفصل الثامن: امتصاص العملة السورية وتأثير ذلك على معيشة المواطنين ودخولهم	73-69
الفصل التاسع: البورصة في الدول الفقيرة، وهيمنة دولار المونولوبي على أسواق المال العالمية	77-75
الفصل العاشر: النتائج المدمرة لهذه الجريمة الاقتصادية	88-79
الفصل الحادي عشر: آثار الجريمة الاقتصادية على شرائح المجتمع وقطاعاته	96-89
الفصل الثاني عشر: الحلول الجريئة للقضاء على الفوضى الاقتصادية في العالم	103-97

الباب الثاني: